البرلمانات المصرية بين وزارات الوفد وأحزاب الأقلية

(١٩٣٦– ١٩٤٤)

د. نبيل رياض عبدالمولى
أستاذ مساعد التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب– جامعة كفر الشيخ

مدخل:

استمر إسماعيل صدقى فى تولى مقاليد الوزارة من ١٩ يونيو ١٩٣٠ إلى أن قدَّم استقالته فى ٢١ سبتمبر ١٩٣٣، وذلك عندما حدث صدام بينه وبين الملك فؤاد الذى قبل الاستقالة خشية أن يزداد مركز صدقى ونفوذه فى البلاد إلى الحد الذى يتحول معه إلى دكتاتور[١]. وبذلك يكون صدقى قد استمر فى حكم البلاد لمدة زادت على ثلاث سنوات ارتبط فيها حكمه بإلغاء دستور ١٩٢٣، وإصدار دستور جديد هو دستور ١٩٣٠، أو ما عُرِفَ بدستور صدقى.

وفى ٢٧ سبتمبر تولى عبد الفتاح يحيى رئاسة الوزارة خلفاً لصدقى، ولكنه لم يستمر طويلاً فى منصبه، إذ قدَّم استقالته إلى الملك فؤاد فى ٦ نوفمبر ١٩٣٤، مُبرِّراً ذلك بازدياد تدخل الإنجليز فى شئون مصر[٢].

وعندما عُرِضَت الوزارة ليتولاها محمد توفيق نسيم، اشترط لقبولها تعطيل العمل بدستور ١٩٣٠، وحل البرلمان القائم، وإجراء انتخابات جديدة، وبعد مفاوضات بين القصر ونسيم اتفق الطرفان على حل وسط يتضمن مسألتين، **الأولى:** إهمال ولاء اليمين لدستور ١٩٣٠، **والثانية:** تعطيل جلسات البرلمان، وهو ما أدى إلى قبول نسيم لتشكيل الوزارة فى ١٤ نوفمبر ١٩٣٤[٣].

---

[١] يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية "١٨٧٨– ١٩٥٣"، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩، ص٣٦٥.

[٢] الأهرام، العدد ١٧٩٣١ فى ٧ نوفمبر ١٩٣٤، ص٧.

[٣] يونان لبيب رزق، مرجع سابق، ص٣٧٥.

(ISSN: 2536 - 9555)

ومن ثمَّ فإنَّ تعيين توفيق نسيم لرئاسة الوزارة كان نقطة تحول فى مسار الحياة السياسة المصرية، وتمهيداً لعودة القوة الوطنية للحكم، حيث بدأ نسيم ممارسة سُلطته فى الحكم بأن استصدر مرسوماً ملكياً فى ٣٠ نوفمبر ١٩٣٤ بإلغاء دستور ١٩٣٠، وحل برلمان صدقى، دون أن يتضمن الأمر عودة دستور ١٩٢٣.

- **ائتلاف الأحزاب وعودة دستور ١٩٢٣:**

وبناءً على ما سبق عقد الوفد مؤتمراً كبيراً فى يناير ١٩٣٥ حضره الآلاف من مؤيديه فى جميع أنحاء البلاد، وكان من أهم قراراته التمسك بدستور ١٩٢٣، والمطالبة بعودته دون إجراء أية تعديلات بشأنه[٤]. أما الأحرار الدستوريون فقد عقدوا اجتماعاً فى ٧ نوفمبر ١٩٣٥، وألقى خلاله محمد محمود رئيس الحزب خطاباً شهيراً هاجم فيه وزارة نسيم؛ لأنها جعلت إعادة الدستور والحكم النيابى فى مصر مُرتبطاً بموافقة الإنجليز[٥].

وفى غضون ذلك ظهر عامل جديد اعترض بشدة مجرى الأوضاع السياسية فى مصر، ففى ٩ نوفمبر ١٩٣٥ ألقى صمويل هور "Samuel Hore" وزير الخارجية البريطانية كلمة فى قاعدة "الجلد هول" بلندن، وجاء فى حديثة عن الدستور المصرى: أنه "سبق أن نصحنا بعدم العودة إلى دستور ١٩٣٠؛ لأنه غير صالح للتطبيق العملى، وبعدم العودة لدستور ١٩٢٣؛ لأنه لا يُحقق رغبات الشعب"[٦].

وكان هذا التصريح نذيراً بتفجرحركة المظاهرات فى البلاد على نحوٍ خطير، باعتبار أنه تدخل من بريطانيا فى الشئون السياسية الداخلية لمصر، وقام طلبة

---

[٤] الجهاد، العدد ١٢٠٥ فى ١٠ يناير ١٩٣٥، ص٦.

[٥] أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين "١٩٢٢– ١٩٥٣"، ط١، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢، ص٢٨٩.

[٦] كوكب الشرق، العدد ٣٢٨٥ فى ١٠ نوفمبر ١٩٣٥، ص٢.

الجامعة والمدارس فى القاهرة والأقاليم بالدور الرئيسى فى هذه الحركة، ففى ١٣ نوفمبر خرج الآلاف فى شوارع العاصمة فى مظاهرات حاشدة، نددوا فيها بهذا التصريح، كما ردَّدوا الهتافات المؤيدة للملك ولدستور ١٩٢٣، وقد استخدم رجال البوليس أسلوب الشدة والقمع للسيطرة على تلك الاحتجاجات، وهو ما أدى إلى وفاة البعض وإصابة العشرات من الطلاب(٧).

ومع اشتداد حركة المظاهرات وخاصة من طلاب جامعة القاهرة، اضطر أحمد لطفى السيد مدير الجامعة آنذاك إلى إصدار قرار بإغلاق أبوابها بداية من ١٥ نوفمبر ١٩٣٥ وحتى ٢٣ من الشهر نفسه؛ فى محاولة للتقليل من حدة المظاهرات ونتائجها الخطيرة، كما تقرر تعطيل الدراسة فى الأزهر لمدة ٤٥ يوماً للغرض نفسه(٨). ونتيجة لتلك الاضطرابات التى شهدتها مصر أعلن "هور" فى ٥ ديسمبر ١٩٣٥ أنَّ الحكومة البريطانية لا تمانع فى عودة دستور ١٩٢٣ للعمل به من جديد(٩).

ونظراً لتفاقم الأوضاع السياسية فى مصر، وازدياد حركة المطالبة بدستور ١٩٢٣، اتفقت الأحزاب بشأن الائتلاف فيما بينهما على أساس إعادته وإجراء انتخابات حرة، ثمَّ على أساس آخر– انفصل فيه الحزب الوطنى عن بقية الأحزاب– وهو العمل على عقد معاهدة بين مصر وبريطانيا طبقاً لنصوص المشروع الذى انتهت إليه مفاوضات "النحاس– هندسون" فى مارس ١٩٣٠، ورفعت الوزارة التماساً إلى الملك فؤاد فى ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ بطلب عودة الدستور، فاستجاب وأصدر فى اليوم نفسه مرسوماً بعودة دستور ١٩٢٣(١٠).

وسُرعان ما تتابعت الأحداث بقيام توفيق نسيم بتقديم استقالة وزارته فى ٢٢ يناير ١٩٣٦، وتمَّ تكليف على ماهر بتشكيل الوزارة فى ٣٠ يناير، حيث كانت وزارة انتقالية انحصرت مهمتها فى الإشراف على الانتخابات الجديدة.

---

(٧) المصدر نفسه، العدد ٣٢٨٨ فى ١٣ نوفمبر ١٩٣٥، ص١.

(٨) المصدر نفسه، العدد ٣٢٩٠ فى ١٥ نوفمبر ١٩٣٥، ص١.

(9) F.o. 404/219, No. 840, Hore- Lampson, December 5, 1935.

(١٠) كوكب الشرق، العدد ٣٣١٦ فى ١٢ ديسمبر ١٩٣٥، ص٤.

(ISSN: 2536 - 9555)

- **برلمان الوفد (مايو ١٩٣٦– فبراير ١٩٣٨):**

تُعتبر انتخابات ١٩٣٦ مرحلة فاصلة فى تاريخ الحياة السياسية المصرية، حيث ارتبطت بإلغاء دستور ١٩٣٠ وهو ما يعنى فشل نظام إسماعيل صدقى، وعودة دستور ١٩٢٣ مما يُعد انتصاراً لإرادة الشعب، أيضاً اتسمت هذه الانتخابات باتفاق غالبية الأحزاب على حل المسألة المصرية عن طريق المفاوضات مع الحكومة البريطانية، الأمر الذى أعطى لها أهمية خاصة.

وكانت أولى خطوات الإعداد للانتخابات هى صدور المرسوم الملكى فى ١٨ مارس ١٩٣٦ بتحديد ٢ مايو موعداً لانتخابات النواب، ويوم ١٠ مايو للإعادة، كما صدر مرسوم آخر فى ٢٩ مارس بتحديد موعد انتخابات الشيوخ فى ١٦ مايو، والإعادة فى ٢٤ مايو[١١]. ونظراً لوفاة الملك فؤاد فى ٢٨ أبريل ١٩٣٦، فقد تمَّ تعديل موعد انتخابات الشيوخ إلى ٧ مايو والإعادة فى اليوم التالى، كما تمَّ تعديل موعد الإعادة فى انتخابات النواب إلى ٧ مايو[١٢].

ومع أنَّ انتخابات ١٩٣٦ شهدت تحالفاً بين الأحزاب من أجل عودة دستور ١٩٢٣، ومن أجل المفاوضات مع بريطانيا، وهو ما يُعيد ذكرى ائتلاف الأحزاب عام ١٩٢٦، إلا أنَّ الأحزاب لم تستطع الاتفاق على توزيع الدوائر الانتخابية فيما بينها، على الرغم من إعلان الوفد استعداده للتنازل عن الترشيح فى ربع الدوائر الانتخابية بما يُعادل نحو ٥٨ دائرة[١٣]. ولذا دارت معركة انتخابية مفتوحة بين الأحزاب الرئيسية الخمسة وهى: حزب الوفد، وحزب الأحرار الدستوريين، والحزب الوطنى، وحزب الشعب، وحزب الاتحاد، إضافة إلى المرشحين المستقلين.

---

[١١] الوقائع المصرية، العدد ٢٧ فى ١٨ مارس ١٩٣٦، ص١، العدد ٣٣ فى ٢٩ مارس ١٩٣٦، ص١.

[١٢] الاتحاد، العدد ٣٥٤١ فى ١٥مايو ١٩٣٦، ص٢.

[١٣] روز اليوسف، العدد ٣٧ فى ١٨مارس ١٩٣٦، ص١.

ومن ناحية أخرى تميزت انتخابات ١٩٣٦ بعودة نظام الانتخابات المباشرة، وهو النظام الذى تمَّ العمل به فى معركتى ١٩٢٦ و١٩٢٩، وتمَّ إلغاؤه فى معركتى ١٩٢٥ و١٩٣١، وواقع العملية الانتخابية يُؤكد أنَّ العودة لنظام الانتخاب المباشر كان يضمن للوفد فرصاً كبيرة لفوز مرشحيه، خاصة إذا ما اقترن ذلك بتولى وزارة محايدة مُهِمَّة الإشراف على الانتخابات.

- **المعركة الانتخابية عام ١٩٣٦:**

نظراً لتولى على ماهر مُهِمَّة الإشراف على الانتخابات، فقد انعكس ذلك على سير المعركة الانتخابية، حيث أصدر بصفته وزيراً للداخلية منشوراً إلى المديرين والمحافظين أشار فيه بضرورة حرية الانتخابات، مُحذراً رجال الإدارة من التدخل لصالح أحد المرشحين، سواء كان ذلك مُرتبطاً بمرشحى الأحزاب أو المستقلين[١٤].

ومع اقتراب موعد إجراء الانتخابات كان على ماهر حريصاً على بيان سياسة حكومته فى التزام الحياد التام بين مختلف المرشحين، مُشيراً إلى أنَّ المعركة الانتخابية هى حركة تنافس شريف بين مُمثِلى الأحزاب والمستقلين، وأنَّ الغرض منها العمل على خدمة البلاد وسكانها على اختلاف نزعاتهم، مُؤكداً حرص حكومته على وضع مصلحة الأمة فوق أى اعتبار[١٥]. ولا شك فى أنَّ هذا الحرص أعطى انطباعاً عاماً بنزاهة الانتخابات، مما انعكس بدوره على تخفيف حدة المعركة الانتخابية من ناحية، وحياد رجال الإدارة من ناحية أخرى.

وفى ظل هذا الهدوء الذى اتسمت به انتخابات ١٩٣٦ لم يتم طرح أية برامج انتخابية من قبل الأحزاب التى شاركت فيها، ومع ذلك كانت هناك بعض الاستثناءات من جانب عدد من المرشحين المستقلين، ومن ذلك مثلاً ما قام به المرشح المستقل عبدالرحمن فهمى فى دائرة نقطة بوليس العزب بالقاهرة، حيث

---

[١٤] كوكب الشرق، العدد ٣٤١٧ فى ٢٥ مارس ١٩٣٦، ص٦.
[١٥] البلاغ، العدد ١٥٢ فى ١٢ أبريل ١٩٣٦، ص٦.

(ISSN: 2536 - 9555)

كتب عدة مقالات عرض من خلالها رؤيته فى ضرورة تحسين الأحوال المعيشية للعمال والموظفين ورجال البوليس، إلى جانب التأكيد على حل مشكلة البطالة فى مصر(١٦). وهو ماحدث أيضاً مع بعض المرشحين المستقلين فى دوائر مختلفة بالمحافظات من قيامهم بعرض برامجهم الانتخابية على الأهالى أملاً فى الحصول على أصواتهم.

وعلى النقيض من ندرة البرامج الانتخابية بشكلٍ عام، فقد تمكن غالبية المرشحين فى انتخابات ١٩٣٦ من إقامة العديد من المؤتمرات والحفلات الانتخابية، ففى دائرة باب الشعرية أقام المرشح الوفدى أحمد حافظ عوض مؤتمراً انتخابياً كبيراً فى سراى آل العروسى، وتحدث فيه مكرم عبيد مُشيراً إلى ما قام به حافظ عوض من خدمة قضايا وطنه عن طريق صحيفته "كوكب الشرق"، كما ألقى القمص بولس غبريال وهو من كبار الشخصيات القبطية المؤيدة للوفد، كلمة فى تأييد المرشح الوفدى استهلها ببيت شعرٍ جاء فيه:

الهـــلال مـــع الصـــليب اتحـــد يـــا محمد ويـــا عيســـى مـــدد

وفى الوقت نفسه قام غبريال بانتقاد المرشح المستقل عوض سليمان المنافس لمرشح الوفد، مُؤكداً أنه ليس من الأقباط، مُبرراً ذلك بأنَّ الأقباط لا يخرج منهم أحد عن عباءة الوفد(١٧).

وشهدت انتخابات ١٩٣٦ تنوعاً فى أساليب الدعاية الانتخابية، ومن ذلك ما قرره حزب الوفد من تكوين فرق شبه عسكرية من شباب الحزب، وتكونت كل فرقة من ١١ شاباً يلبسون قمصاناً زرقاء، وكانت مُهِمَّة هذه الفرق القيام بالمرور فى الدوائر الانتخابية وإقامة عروض مُنظَّمة؛ دعماً لتأييد المرشحين الوفديين خاصة فى عواصم المحافظات والمديريات(١٨).

---

(١٦) روز اليوسف، العدد ٤٠٢ فى ٢٠ أبريل ١٩٣٦، ص١.
(١٧) كوكب الشرق، العدد ٣٤٣٣ فى ١٠ أبريل ١٩٣٦، ص١.
(١٨) المقطم، العدد ١٤٣٣٦ فى ٧ يناير ١٩٣٧، ص١.

وقد حظيت الدوائر الانتخابية فى المدن الكبرى بنصيب كبير من الدعاية الانتخابية المرتبطة بهذا التشكيل الجديد لشباب الوفد، ومن ذلك مثلاً ما قررته فرق القمصان الزرقاء من إقامة معسكرات دائمة لها فى غالبية دوائر القاهرة، وإنشاء مكاتب لتنظيم الدعاية للمرشحين الوفديين، إضافة إلى لصق إعلانات كبيرة فى الشوارع والميادين لبيان أهم الجهود التى بذلها المرشحون الوفديون لخدمة القضية الوطنية[١٩]. وهو ما حدث أيضاً فى عواصم المحافظات والمديريات والمدن الكبرى.

وبصفة عامة فإنَّ حزب الوفد كان هو الحزب الوحيد الذى استطاع تكوين هذه الفرق شبه العسكرية، وهو الأمر الذى عجزت عنه بقية الأحزاب الأخرى، مما يؤكد مدى القدرات التنظيمية والشعبية الهائلة التى تمتع بها حزب الوفد عبر تاريخه السياسى الطويل.

ومع أنَّ انتخابات ١٩٣٦ شهدت هدوءاً واستقراراً قياساً بما حدث من عنف كبير فى انتخابات ١٩٣١، فإنَّ ذلك لم يمنع من وقوع بعض المشاحنات والمصادمات بين أنصار المرشحين، نتيجة للخلافات السياسية والعصبية العائلية، وهو أمر يحدث غالباً فى أية معركة انتخابية مهما اختلفت ظروفها السياسية.

ولم تكن تلك المصادمات والحوادث المتفرقة لتؤثر على سير المعركة الانتخابية، حيث أشارت صحيفة "التيمز" إلى أنَّ انتخابات ١٩٣٦ كانت حُرَّة تماماً على عكس ما حدث فى انتخابات ١٩٣١، وأنه لم تكن هناك ضغوط على الناخبين، وهو ما أدى إلى عدم قدرة البعض على بيع أصواتهم كما كان يحدث فى الانتخابات السابقة[٢٠].

ونتيجة لما اتسمت به انتخابات ١٩٣٦ من حيدة ونزاهة من قبل رجال الإدارة إلى حدٍ كبير، فقد حصل حزب الوفد صاحب الشعبية الكبيرة على ١٦٦ مقعداً فى

---

[١٩] كوكب الشرق، العدد ٣٤٢٣ فى ٣١ مارس ١٩٣٦، ص٤.
[٢٠] الأهرام، العدد ١٨٤٦٠ فى ٥ مايو ١٩٣٦، ص٩.

(ISSN: 2536 - 9555)

مجلس النواب من أصل ٢٣٥ دائرة، بينما حصلت سائر القوى الحزبية المنافسة للوفد، إضافة إلى المستقلين، على ٦٩ مقعداً[٢١]. وبذلك يكون حزب الوفد قد فاز بنسبة ٧٠% من مقاعد مجلس النواب، بينما حصل منافسوه من الأحزاب والمستقلين على نسبة ٣٠%.

وبالنسبة لانتخابات الشيوخ فإنَّ تحديد موعدها يوم ٧ مايو ١٩٣٦ كان يعنى أن تتم بعد خمسة أيام فقط من انتخابات النواب، وبالتالى لم تشهد انتخابات الشيوخ أية مؤتمرات أو دعاية انتخابية؛ نظراً لهدوء المعركة الانتخابية فى مُجملها؛ ولتأثير نتيجة انتخابات النواب على نتيجة انتخابات الشيوخ، وهى ظاهرة تتكرر دائماً فى كل معركة انتخابية.

على أية حال فقد كانت نتيجة انتخابات الشيوخ عام ١٩٣٦ تُمثِّل انعكاساً واضحاً لنتيجة انتخابات النواب وسير المعركة الانتخابية بشكلٍ عام، حيث فاز من الوفديين ٦٤ شيخاً من أصل ٧٩ دائرة بنسبة ٨١%، كان أغلبهم قد فازوا بالتزكية، بينما نجح من القوى المنافسة ١٥ شيخاً فقط بنسبة ١٩%[٢٢].

وفى برلمان ١٩٣٦ جاء انتخاب أحمد ماهر رئيساً لمجلس النواب، وفى منصب الوكيلين كل من: على حسين باشا، وكامل صدقى بك[٢٣]. بينما تولى رئاسة مجلس الشيوخ الأستاذ محمود بسيونى، وفى منصب الوكيلين كل من: محمد محمود خليل بك، وحسن نبيه المصرى بك[٢٤]. وبطبيعة الحال كانت كل هذه الشخصيات القيادية فى مجلسى النواب والشيوخ من العناصر الوفدية بحكم سيطرة حزب الوفد على غالبية مقاعد البرلمان.

---

[٢١] الجهاد، العدد ١٦٧٢ فى ٨ مايو ١٩٣٦، ص١.

[٢٢] المصدر نفسه، ص٤.

[٢٣] محمد خليل صبحى، تاريخ الحياة النيابية فى مصر من عهد ساكن الجنان محمد على باشا، ج٦، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٤٧، ص١٧٥.

[٢٤] المصدر نفسه، ص٢١٢.

- **برلمان الائتلاف (أبريل ١٩٣٨– فبراير ١٩٤٢):**

فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ قام الملك فاروق بإقالة وزارة النحاس الرابعة، بدعوى "أنَّ الشعب لم يعد يؤيد أسلوبها فى حكم البلاد، وبسبب بعدها عن روح الدستور، وفشلها فى حماية الحريات العامة"، وتمَّ تكليف محمد محمود بتشكيل الوزارة الجديدة(٢٥).

وقد أرَّخت إقالة الوزارة النحاسية الرابعة لبداية حكم القصر فى عهد الملك فاروق، وذلك من خلال الاعتماد على أحزاب الأقلية المُعارِضة للوفد، ومثَّلت الإقالة تأكيداً واضحاً بشأن سعى القصر للإنفراد بالصدارة على الساحة السياسية ، والإمساك بمقاليد السُلطة فى البلاد(٢٦).

وسُرعان ما واجهت وزارة محمد محمود فور توليها مشكلة الاختيار بين حل مجلس النواب والإبقاء عليه، إذ كان هناك تخوف من إخفاق أحمد ماهر رئيس المجلس فى ضم أغلبية النواب إلى جانبه، ولذا استصدرت الوزارة مرسوماً فى ٣يناير ١٩٣٨ بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر، وفى ٢فبراير صدر مرسوم آخر بحل مجلس النواب(٢٧).

ولم يكن هذا الأمر حدثاً جديداً على الحياة البرلمانية فى مصر، فعندما تولى محمد محمود رئاسة الوزارة فى يونيو ١٩٢٨، استصدر مرسوماً بتعطيل الحياة النيابية لمدة ثلاث سنوات، ومن ثمَّ فإنَّ وزارات الأقلية ما تلبث أن تقوم بحل مجلس النواب فى أعقاب توليها الحكم لمقاومة المعارضة ذات الأغلبية الوفدية.

- **انشقاق أحمد ماهر والنقراشى:**

بعد إقالة وزارة النحاس عقد البرلمان اجتماعاً فى ٣ يناير ١٩٣٨، ورفض أحمد ماهر رئيس مجلس النواب أن يسمح للنحاس بالتحدث قبل إلقاء خطاب

---

(25) F.O. 407/227, No. 751, Lampson – Eden, December 30, 1937.

(٢٦) سامى أبو النور، دور القصر فى الحياة السياسية فى مصر "١٩٣٧– ١٩٥٢"، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٨٨، ص٩.

(٢٧) الوقائع المصرية، العدد الأول فى ٣يناير ١٩٣٨، ص١، العدد ٧ فى ٢ فبراير ١٩٣٨، ص١.

(ISSN: 2536 - 9555)

العرش، وتضامن الكثيرون من النواب الوفديين مع النحاس، وسرعان ما تتابعت الأحداث التى انتهت بفصل أحمد ماهر من الهيئة الوفدية، وكان الوفد قد قام من قبل بفصل النقراشى بسبب معارضته لمشروع كهرباء خزان أسوان بدون مناقصة عامة، وصدر قرار الفصل آنذاك بإجماع الآراء باستثناء أحمد ماهر[٢٨].

وفى ٤ يناير ١٩٣٨ أذاع أحمد ماهر بياناً هاجم فيه سياسة النحاس، مُبرراً ذلك بأنه أصبح تابعاً لسيطرة مكرم عبيد، كما أشار البيان إلى استعانة النحاس بأصحاب القمصان الزرقاء[•] لإرغام الأمة وكبت الرأى فيها، وإلى انتشار الفساد والمحسوبية فى عهد الوزارة النحاسية[٢٩].

وترأس أحمد ماهر والنقراشى زعامة المنشقين عن الوفد، والذين كانوا يرفضون سياسة النحاس المُعادية للقصر، وأيضاً نفوذ وسُلطة مكرم عبيد، وقرر المنشقون تكوين حزب جديد أطلق عليه اسم "الهيئة السعدية"؛ لكى يثبتوا أنهم يُعارضون سياسات الوفد فقط؛ نظراً لابتعاد النحاس عن مبادئ سعد زغلول، وتمَّ اختيار أحمد ماهر ليكون رئيساً للحزب الجديد[٣٠].

وبصفة عامة فإنَّ الانشقاق الذى قام به أحمد ماهر وخروجه على الوفد قد أحدث انقساماً وتصدعاً خطيراً بين النواب والشيوخ الوفديين فى جميع أنحاء

---

(28) Royal Institute of international Affairs, Great Britain and Egypt, 1914– 1951, London, 1957, P.50.

[•] مع تدهور العلاقة بين الوفد والقصر فى أواخر عام ١٩٣٧، لجأ حزب الوفد إلى تدعيم تنظيم "القمصان الزرقاء" الموالى له لاستخدامه فى المواجهة المحتملة، وتمَّ هذا التدعيم بأكثر من وسيلة، ومن بينها تركيز ولاء الجماعة فى شخص مصطفى النحاس بوضع قسم جديد لها جاء فيه "أقسم بالله أن أظل مجاهداً لوطنى تحت لواء زعيمى مصطفى النحاس لآخر رمق فى حياتى"، وكذلك محاولة الإسراع بزيادة عدد أصحاب القمصان الزرقاء إلى مائة ألف، وتمَّ ذاك عن طريق إنفاق جانب كبير من المصروفات السرية لوزارة الداخلية لتحقيق الزيادة المطلوبة. انظر: يونان لبيب رزق، مرجع سابق، ص٣٩٨.

[٢٩] الأهرام، العدد ١٩١٥٠ فى ٥ يناير ١٩٣٨، ص٩.

(30) Royal Instituite of international Affairs, op. cit. p.50.

البلاد، حيث تباينت مواقفهم ما بين مؤيدٍ للنحاس ومعارضٍ له، وانتقلت تبعات ذلك إلى غالبية فئات المجتمع وخاصة الطلاب أصحاب المبادرة الأولى دائماً فى أى حراك سياسى.

- **الإعداد لانتخابات ١٩٣٨:**

وفى أعقاب حركة الانشقاقات عن حزب الوفد تمَّ تكوين لجنة اتصال بين الأحزاب المنافسة وهى: الهيئة السعدية، وحزب الأحرار الدستوريين، والحزب الوطنى، وحزب الشعب، وذلك للتنسيق بينهم وعدم المنافسة فى الدوائر الانتخابية، وتمَّ الاتفاق على ترك ١٠٠ دائرة لمرشحى السعديين، ومثلها لمرشحى الدستوريين، وحوالى ٤٠ دائرة لمرشحى أحزاب الشعب والاتحاد والوطنى، ونحو ٢٠ دائرة للمستقلين(٣١).

وسرعان ما أخذت وزارة محمد محمود فى إعداد العدة لإجراء انتخابات مجلس النواب، ونظراً لزيادة عدد السكان تبعاً لإحصاء عام ١٩٣٧، فقد زادت الدوائر الانتخابية فى مصر من ٢٣٥ دائرة إلى ٢٦٤ دائرة(٣٢) ومعنى ذلك أنه تمَّ إضافة ٢٩ دائرة انتخابية جديدة فى أنحاء البلاد بنسبة ١١%.

ولم يُراعِ التقسيم الجديد للدوائر الانتخابية الارتباطات الطبيعية والإدارية بين الدوائر، وكان ذلك محل شكوى دائمة من الناخبين، وبات من الواضح أنه جاء طبقاً لرغبة الحكومة، وأنه سوف يحول دون وصول الناخبين إلى دوائرهم(٣٣). ولا شك فى أنَّ إعادة تقسيم الدوائر جاء بما يخدم مصلحة مرشحى الأحزاب المؤتلفة فى مواجهة مرشحى حزب الوفد.

وعقب زيادة عدد الدوائر الانتخابية صدر المرسوم الملكى فى ٢٠ فبراير ١٩٣٨ بأن تكون انتخابات الوجه القبلى فى ٣١ مارس، وانتخابات الوجه البحرى

---

(٣١) مصر، العدد ١٢١٣٧ فى ١١ يناير ١٩٣٨، ص٦.

(٣٢) الاتحاد، العدد ٤٠٣٧ فى ٢١ فبراير ١٩٣٨، ص١.

(٣٣) الوفد المصرى، العدد ٢ فى ٢ مارس ١٩٣٨، ص٦.

(ISSN: 2536 - 9555)

فى ٢ أبريل، وهو ما يعنى إجراء الانتخابات على مرحلتين، وقد لجأت وزارة محمد محمود إلى ذلك لإدراكها بأنَّ أنصارها فى الوجه القبلى سوف يفوزون بأغلبية كبيرة، وهو ما يُمثِل لها دعاية كبيرة فى انتخابات الوجه البحرى[٣٤]. والواقع أنَّ تقسيم المعركة الانتخابية على مرحلتين كان حدثاً فريداً لم يسبق وقوعه فى أية انتخابات سابقة.

ومع أنَّ حزب الوفد كان على يقين من انحياز الحكومة إلى جانب مرشحى الأحزاب المؤتلفة، إلا أنه قرر خوض غمار المعركة الانتخابية، كما قامت الهيئة الوفدية برفع عريضة احتجاج إلى الملك فاروق، أشارت فيها إلى الإجراءات العديدة التى تقوم بها الوزارة لتزييف الانتخابات، ومن بينهما إعادة تقسيم الداوئر الانتخابية، وطالب الموقعون عليها بإسناد مهمة الإشراف على الانتخابات إلى وزارة مُحايدة[٣٥].

- **المعركة الانتخابية عام ١٩٣٨:**

دارت انتخابات ١٩٣٨ بين حزب الوفد من ناحية، والأحزاب المؤتلفة المدعومة بتأييد القصر من ناحية أخرى، وهى ظاهرة شهدتها الانتخابات البرلمانية فى مصر لأول مرة منذ بداية المعارك الانتخابية عام ١٩٢٤.

وتميزت انتخابات ١٩٣٨ بظهور "الهيئة السعدية" على الساحة السياسية فى مصر، مما أدى إلى زيادة حدة المنافسة الانتخابية، وتمكن السعديون من تكوين العديد من اللجان التابعة لهم فى مختلف أنحاء البلاد، على الرغم من قصر الفترة الممتدة من يناير ١٩٣٨ والتى شهدت مولد الهيئة، وموعد إجراء الانتخابات فى ٣١ مارس.

وقد أخذت صحيفة "الدستور" التى أصدرتها الهيئة السعدية فى أوائل مارس ١٩٣٨ فى نشر أخبار تشكيل اللجان التابعة لها، كما حرصت بعض اللجان التى

---

[٣٤] أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين، مرجع سابق، ص٢٩٧.

[٣٥] المصرى، العدد ٥١٧ فى ١٥مارس ١٩٣٨، ص١.

انشقت عن حزب الوفد على إعلان انضمامها للهيئة السعدية، واستطاعت الهيئة أيضاً أن تجذب إلى صفوفها العديد من عناصر الطلبة وخاصة طلاب الأزهر، حيث تكونت اللجنة الرئيسية لطلبة الأزهر السعديين فى دائرة الدرب الأحمر[٣٦]. نظراً لوجود الجامع الأزهر بها.

وفى الإسكندرية دعت اللجنة التنفيذية العليا للطلبة عدداً كبيراً من طلبة الجامعة بالمدينة، وطلبة المعهد الدينى، وطلبة المدارس الثانوية ومدارس المعلمين العليا، وذلك للاجتماع بالنادى السعدى فى قسم الجمرك، دعماً لمرشحى الهيئة السعدية فى الانتخابات[٣٧].

واتسمت انتخابات ١٩٣٨ بكثرة المؤتمرات الانتخابية التى أقامها المرشحون على اختلاف نزعاتهم الحزبية، وتمكن السعديون من إقامة العشرات من المؤتمرات لتأييد مرشحيهم، كما حرص أحمد ماهر بصفته رئيساً للهيئة السعدية على حضور العديد من هذه المؤتمرات سواء فى عواصم المديريات أو فى القاهرة بصفة خاصة، مُستغلاً عقد هذه المؤتمرات لانتقاد سياسة وزارة النحاس فى الحكم، مُشيراً إلى انتشار الفساد فى عهد وزارته، كما تطرق إلى تشدُّد النحاس فى التعامل مع مُعارِضيه، وفى الوقت نفسه الإشادة بشخصية سعد زغلول[٣٨]. ومن الواضح أنَّ أحمد ماهر كان يحاول أن يُبين للناخبين أنه ينتهج مبادئ سعد زغلول، وأنَّ انشقاقه عن حزب الوفد جاء نتيجة ابتعاد النحاس عن هذه المبادئ.

وشهدت انتخابات ١٩٣٨ كثيراً من وسائل الدعاية الانتخابية المبتكرة، ومن ذلك ما قام به السعديون من تعليق صور الملك فاروق فى مداخل مؤتمراتهم، وبالتالى محاولة الإيحاء للناخبين بأنهم مدعومين من قبل القصر، كما كانت بداية الاحتفالات تبدأ بالسلام الملكى، إضافة إلى أنَّ كلمات المرشحين كانت تتخللها

---

[٣٦] الدستور، العدد ٣ فى ٧ مارس ١٩٣٨، ص ٨.
[٣٧] الأهرام، العدد ١٩١٩٥ فى ٢٠ فبراير ١٩٣٨، ص٩.
[٣٨] الدستور، العدد ١١ فى ١٥ مارس ١٩٣٨، ص٧.

(ISSN: 2536 - 9555)

منولوجات ترفيهية يُلقيها بعض الفنانين المشهورين مثل: حسن فائق، وعبد الفتاح القصرى[٣٩]. وتؤكد تلك الوسائل التى ابتكرها السعديون أنهم قد استفادوا جيداً من الخبرات التنظيمية الهائلة التى تمتع بها الوفديون باعتبار أنهم امتداد لهم.

أما المرشحون الوفديون فقد اهتموا بإقامة مكاتب للدعاية الانتخابية فى غالبية الدوائر سواء فى القاهرة أم فى المحافظات والمديريات الأخرى، وذلك حتى يتمكنوا من مقابلة ناخبيهم والتشاور معهم فى أفضل وسائل الدعاية فى دوائرهم، خاصة بعد التضييق الواضح من قبل رجال الإدارة وعدم سماحهم للكثير من مرشحى الوفد بإقامة مؤتمراتهم الانتخابية، ومن ناحية أخرى حرص حزب الوفد على نشر نداءات يومية حث فيها الناخبين على ضرورة انتخاب مرشحيه[٤٠].

وحفلت انتخابات ١٩٣٨ بالصدامات العنيفة من قبل مؤيدى مرشحى الأحزاب المؤتلفة، ومن أمثلة ذلك قيام مجموعة من طلبة الأزهر بمحاصرة مقر صحيفة "المصرى" وإلقاء الحجارة عليها؛ نظراً لانتقادها لهم بسبب مساندتهم لرئيس الهيئة السعدية، وعلى الجانب الآخر تمَّ الاعتداء على مقر النادى السعدى بالقاهرة من خلال بعض الطلاب الوفديين[٤١].

وبشكلٍ عام فإنَّ انتخابات ١٩٣٨ كانت من أكثر المعارك الانتخابية عنفاً وتصادماً بين الناخبين منذ عام ١٩٢٤؛ نظراً لشدة المنافسة التى نجمت عن الانشقاقات التى شهدها حزب الوفد، وكانت بداية المصادامات تبدأ غالباً من مؤيدى الأحزاب المؤتلفة وخاصة السعديين، كما تعرضت معظم المقار الانتخابية للمرشحين الوفديين للاعتداءات من قبل أنصار منافسيهم، ويرجع ذلك للتساهل الكبير الذى أبداه رجال البوليس حيال تلك التجاوزات وعدم التصدى لها بقوة.

---

[٣٩] المصدر نفسه، العدد ١٧ فى ٢١ مارس ١٩٣٨، ص٣.

[٤٠] المصرى، العدد ٥٢٦ فى ٢٤ مارس ١٩٣٨، ص٦.

[٤١] المصدر نفسه، العدد ٥٠٦ فى ٤ مارس ١٩٣٨، ص٢.

- **الاستخدام السياسى للدين فى انتخابات ١٩٣٨:**

حرص الوفد منذ أول معاركه الانتخابية على تماسك الوحدة الوطنية بكل معانيها، وقد برز هذا الاتجاه فى الخطب الانتخابية لزعماء الوفد، والتى ذهبت إلى عدم وجود أية تمايزات عقائدية تفرق بين المسلمين والأقباط فى مصر، وأكدت هذه الخطب على أخوتهم فى الوطن، ومساواتهم فى الحقوق والواجبات فى احترام مبادئ الدستور[٤٢].

وكان العامل الدينى حاضراً بقوة خلال انتخابات ١٩٣٨ بدرجة لم تحدث من قبل، وذلك عندما أصبح الأقباط الوفديون المرشحون للانتخابات هدفاً للكثير من المنشورات التى كان يتم توزيعها فى المدن والقرى، والتى حملت فى طياتها هجوماً شديداً وتحذيراً من انتخابهم، إضافة إلى تعرض مكرم عبيد بصفة خاصة لحملة انتقاد عنيفة؛ بحجة أنه يُثير الشعور الدينى الإسلامى ضد الأقباط[٤٣]. ومن الواضح أنَّ مثل هذه المنشورات كانت تحاول إثارة النعرة الدينية الطائفية ضد المرشحين الأقباط، وجاء الهجوم الواسع ضد مكرم عبيد باعتباره رمزاً من الرموز القبطية والوفدية فى وقتٍ واحد.

ومن ناحية أخرى تمَّ تسخير بعض الصحف لمحاولة تشويه صورة الوفد دينياً أمام الرأى العام، ومن ذلك مثلاً ما قامت به صحيفة "روز اليوسف" خلال هذه الانتخابات، حيث لجأت إلى استخدام فن الكاريكاتير للتقليل من شأن المحاولات التى يستخدمها مصطفى النحاس ومكرم عبيد مع المسلمين والأقباط، حتى أنها نشرت رسماً سخرت فيه من وسائل الدعاية الدينية التى يستخدمها النحاس ومكرم للتأثير على الناخبين المسلمين والأقباط، حيث جاء بالرسم صورة للنحاس وهو يصطحب مكرم بعد ارتدائه زياً إسلامياً؛ ليؤكد للناخبين توبة مكرم عبيد بدرجة لا تمنعهم من الوقوف خلف الوفد ليعود إلى الحكم[٤٤].

---

[٤٢] رؤوف عباس حامد وآخرون، الأحزاب المصرية "١٩٢٢– ١٩٥٣"، الفصل السادس، دراسة للدكتور أحمد الشربينى بعنوان: الأحزاب والبرلمان، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ١٩٩٥، ص٢٣٦.

[٤٣] مصر، العدد ٢١٦٣ فى ١٥ فبراير ١٩٣٨، ص٤.

[٤٤] رؤوف عباس حامد وآخرون، الأحزاب المصرية "١٩٢٢– ١٩٥٣"، الأحزاب والبرلمان، مرجع سابق، ص٢٥٦.

(ISSN: 2536 - 9555)

كما انتقد الكاتب الصحفى عباس محمود العقاد السياسة التى يتبعها مكرم عبيد من تغليب الأقباط على المسلمين، حيث كتب مقالاً افتتاحياً فى صحيفة "البلاغ" بعنوان: "مكرم عبيد باشا بقلم غيره"، مُستنكراً ما قام به مكرم من تحريض لأنصاره بالخروج فى مسيرات تهتف بسقوط شيخ الأزهر[٤٥].

وتعقيباً على تلك الاتهامات عقد مكرم عبيد مؤتمراً فى دائرته الانتخابية بشبرا؛ رداً على الدسائس التى تُحاك ضده من حيث اتهامه بالتفريق بين المسلمين والأقباط، وجاء فى كلمته: "ما كان مكرم فى خدمة وطنه مسيحياً ولا مسلماً بل مصرياً فقط"، ونفى محاربته للأزهر الشريف، مُشيراً إلى أنَّ أساتذته من علماء الأزهر، مُؤكداً أنه يفضل السقوط فى الانتخابات بدلاً من التفرقة بين عنصرى الأمة[٤٦].

وكان للأحرار الدستوريين دور كبير فى إثارة هذه الحملة الدينية ضد الأقباط لمحاولة ضرب الوفد سياسياً، وللأحرار سابقة استخدام لسلاح الدين فى انتخابات ١٩٢٩، وإذا كان هذا السلاح لم يؤتِ نجاحاً فى تلك الانتخابات، فقد حاولوا استخدامه مرة ثانية خاصة مع توليهم رئاسة الوزارة، رغم تصريحات رئيس الوزراء بأنَّ حكومته لا تعرف إلا المساواة بين جميع أبناء الأمة، ومع ذلك فقد جاءت تلك الحملة مصحوبة باتهام الوفد بالنزعة القبطية وموالاة الأقباط على حساب المسلمين، وكانت صحيفة "السياسة" من أكثر الصحف التى تُغذِّى تلك الحملة بالأخبار التفصيلية[٤٧].

وعلى الرغم من موجة الهجوم على الأقباط الوفديين وفى مقدمتهم مكرم عبيد، فإنَّ الهيئة السعدية حرصت على تواجد عنصر قبطى فى كل مؤتمراتها الانتخابية، حيث تمَّ تكليف القمص سرجيوس بحضور العديد من مؤتمرات

---

[٤٥] شبرا، العدد ٣٥ فى ٣ مارس ١٩٣٨، ص٢.

[٤٦] المصرى، العدد ٣٥ فى ٦ مارس ١٩٣٨، ص١.

[٤٧] طارق البشرى، المسلمون والأقباط فى إطار الجماعة الوطنية، ط٤، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٤، ص٦٦٩.

مرشحى الهيئة، واستغل سرجيوس إقامة هذه المؤتمرات لمهاجمة مكرم عبيد، مُشيراً إلى أنه ليس ممن يسعون لخير الأقباط[٤٨].

ومن الواضح أنَّ السعديين كانوا يسيرون على درب الوفديين من حيث حرصهم على الوحدة الوطنية بإبراز وحدة الهلال مع الصليب فى مؤتمراتهم الانتخابية، وجاء اختيار سرجيوس لمكانته بين الأقباط وتاريخه السياسى، فضلاً عن عدائه الشديد لمكرم عبيد.

وقد استمرت الحملة على قبطية الوفد حتى انتهاء الانتخابات، لم تُخفف منها مقابلة بطريرك الأقباط الأنبا يؤانس للملك فاروق فى يناير ١٩٣٨، حيث جاءت تصريحات الملك بعد المقابلة بأنه لا يُميز بين عنصر فى الأمة وعنصر آخر، وأنه يثق بولاء القبط له وإخلاصهم للعرش، مُؤكداً حرصه على سيادة الوئام بين الأقباط والمسلمين بروح العدل والمساواة[٤٩].

ومن جانبه أشار حزب الوفد فى عريضته التى قدمها للملك فاروق إلى تصرفات وزارة محمد محمود ومصلحتها فى تزييف الانتخابات، وإلى مظاهر استخدام الدين فى العملية السياسية، وتطرقت العريضة إلى ما تقوم به الوزارة من دعايات مُغرضة للتفرقة بين أبناء الشعب باسم الطائفية والدين، فضلاً عما يقوم به بعض رجال الدين من التدخل فى الشئون السياسية تدخلاً سافراً[٥٠].

- **موقف رجال الإدارة من انتخابات ١٩٣٨:**

شهدت انتخابات ١٩٣٨ تحيزاً واضحاً من قبل رجال الإدارة لصالح مرشحى الأحزاب المؤتلفة، فى الوقف الذى تمَّ فيه اتخاذ إجراءات مُعادية ضد مرشحى الوفد، وهو أمر يبدو متكرراً خاصة مع تولى وزارات الأقلية مقاليد الحكم.

---

[٤٨] الدستور، العدد ٩ فى ١٣ مارس ١٩٣٨، ص٣.

[٤٩] طارق البشرى، مرجع سابق، ص ٦٧٢.

[٥٠] المقطم، العدد ١٥٠٦٩ فى ١٥ مارس ١٩٣٨، ص٧.

(ISSN: 2536 - 9555)

وقد لجأت وزارة محمد محمود إلى التدخل الواضح فى الانتخابات عن طريق التعليمات السرية المُرسلة إلى رجال الإدارة فى المحافظات والمديريات، والتى أباحت استخدام كل وسائل الضغط والإرهاب ضد الوفديين من المرشحين والناخبين، وفى الوقت نفسه مساندة مرشحى الأحزاب المؤتلفة وتقديم الدعم الكامل لهم(٥١).

ومن الأساليب التى لجأت إليها الإدارة فى محاربة مرشحى الوفد منع الاجتماعات التى كان يعقدها الوفديون لممارسة دعايتهم، ومحاصرة منازل كبار مرشحيهم فى المدن والأقاليم، كما هاجمت قوات البوليس الذين يقتربون من النادى السعدى بالقاهرة ومنعت دخول مرشحى الوفد إليه(٥٢).

ومن ناحية أخرى فإنَّ غالبية المقار الانتخابية للمرشحين الوفديين تعرضت للحصار من قبل رجال البوليس، وإلى الاعتداء على الناخبين الذين كانوا يذهبون لمقابلهم مرشحيهم، وانتهى الأمر فى معظم الأحيان بإغلاق تلك المقار بدعوى المحافظة على الأمن(٥٣).

كذلك زجت الإدارة بتأييد من الحكومة باسم الملك فى المعركة الانتخابية وزعمت أنَّ الملك يؤيد اتجاهاتها، وأشاعت أنَّ بعض أمراء الأسرة المالكة يتدخلون فى الانتخابات لصالح مرشحى السُلطة، وأنَّ تعليمات قد صدرت لجميع موظفى مزارع الأمير محمد على بشأن حث الناخبين فى مزارعه وأملاكه لإعطاء أصواتهم لصالح مرشحى الأحزاب المؤتلفة(٥٤).

كما لجأ رجال الإدارة إلى استخدام الطلبة فى المعركة الانتخابية لمساندة مرشحى الحكومة ضد مرشحى الوفد، حيث تمَّ تكليف العديد من طلاب الجامعة وطلبة الأزهر بالسفر إلى مختلف الدوائر الانتخابية؛ من أجل تنظيم الاجتماعات وإلقاء الخطب التى تُظهر تمسك مرشحى الحكومة بالولاء للعرش، وكان ذلك نظير مساعدات مالية تُقدَّم إلى هؤلاء الطلبة(٥٥).

---

(٥١) المصرى، العدد ٥١٩ فى ١٧ مارس ١٩٣٨، ص٣.

(٥٢) الوفد المصرى، العدد ٢فى ٢ مارس ١٩٣٨، ص٧.

(٥٣) المصدر نفسه، العدد٣ فى ٣ مارس ١٩٣٨، ص٧.

(٥٤) المصدر نفسه، ص٧.

(٥٥) المصدر نفسه، ص٦.

ومن أكثر الوسائل التى لجأ إليها رجال الإدارة لمحاربة الوفديين قيامهم بحجز التذاكر الانتخابية عن أنصار مرشحى حزب الوفد، فى الوقت الذى تمَّ فيه السماح لمرشحى الأحزاب المؤتلفة بأخذ تذاكر مؤيديهم وتوزيعها بمعرفتهم، ونتيجة لذلك كان حرص مرشحى الوفد فى كل الدوائر الانتخابية على نشر نداءات للناخبين بضرورة إرسال تلغرافات إلى النيابة العمومية فى حال عدم تمكنهم من الحصول على تذاكرهم الانتخابية(٥٦). وربمَّا كان هذا الأمر محاولة لتشكيل نوع من الضغط على رجال الإدارة لتحييدهم قدر الإمكان، وتجنب انحيازهم الواضح لصالح مرشحى الأحزاب المؤتلفة.

وإجمالاً فإنَّ رجال الإدارة لم يتركوا وسيلة لمناهضة الوفديين إلا واتبعوها، ومن ثمَّ فإنَّ انتخابات ١٩٣٨ شهدت تجاوزات صارخة ضد مرشحى الوفد بصورة لم تحدث من قبل فى أية معركة انتخابية سابقة.

- **انتخابات النواب:**

مع اقتراب موعد انتخابات النواب لجأ رجال البوليس إلى القبض على الكثير من مندوبى المرشحين الوفديين، فمثلاً فى دائرة شبرا الخيمة تمَّ إلقاء القبض على العديد من مندوبى مكرم عبيد، وفى دائرة مصر القديمة اعتقل البوليس غالبية مندوبى المرشح الوفدى حمدى سيف النصر(٥٧). وتكرر هذا الأمر تقريباً فى معظم دوائر القاهرة، وبطبيعة الحال تمَّ هذا الحدث أيضاً فى غالبية الدوائر الخاصة بالمرشحين الوفديين فى بقية المحافظات والمديريات.

وفى اليوم المُحدَّد لإجراء الانتخابات حرص مرشحو السُلطة على إقامة سُرادقات كبيرة أمام اللجان الانتخابية يتجمع فيها مؤيدوهم؛ وذلك لتسهيل عملية الإدلاء بأصواتهم، وفى الوقت نفسه تمَّ منع الكثير من الوفديين ممن يحملوا تذاكر انتخابية من الوصول إلى مقار اللجان، وتعرض العديد من الناخبين المؤيدين لحزب الوفد للضرب من قبل رجال البوليس ومن جانب أعوان مرشحى السُلطة، وذلك عقب الإدلاء بأصواتهم(٥٨). وكان من الطبيعى أن يُؤثِّر انحياز رجال الإدارة

(٥٦) المصرى، العدد ٥٢١ فى ١٩ مارس ١٩٣٨، ص٦.
(٥٧) الوفد المصرى، العدد٣٣ فى ٢ أبريل ١٩٣٨، ص١.
(٥٨) المصرى، العدد٥٣٦ فى ٣ أبريل ١٩٣٨، ص١.

(ISSN: 2536 - 9555)

الواضح لصالح مرشحى الأحزاب المؤتلفة على نزاهة المعركة الانتخابية، وأيضاً كان لابد لهذه التدخلات أن تُؤثِّر بشكلٍ مباشر فى نتيجة الانتخابات.

على أية حال فإنَّ نتائج انتخابات ١٩٣٨ جاءت مُعبِّرة تماماً عن مدى التحيز الواضح من قبل رجال الإدارة، وأيضاً من جانب القصر، حيث كان من نتيجتها نجاح ١٩٣ مرشحاً من أنصار الحكومة من السعديين والأحرار الدستوريين، و٥٥ من المستقلين الموالين للحكومة، إلى جانب ١٢ من الوفديين، و٤ من الحزب الوطنى[٥٩].

وفى تعليقها على نتائج الانتخابات أشارت صحيفة "المانشستر جارديان" Manchester Gradian إلى أنَّ نتائج الانتخابات لا تُصدَّق، وأنَّ هناك ما يدل على حدوث تجاوزات كبيرة من جانب رجال البوليس، وأنه كان من الأفضل للوفد أن يقاطع الانتخابات[٦٠].

ولا شك فى أنَّ ما ذكرته الصحيفة يؤكد ما سبق وأشرنا إليه من أنَّ تجاوزات رجال الإدارة كانت هى العامل المؤثر فى هزيمة الوفديين بهذه الصورة غير المتوقعة، فضلاً عن بعض العوامل الأخرى ومن بينها محاولة تشويه حزب الوفد عن طريق استغلال العامل الدينى وتوظيفه سياسياً فى محاربة الوفد وأنصاره.

وبذلك تنتهى معركة انتخابات ١٩٣٨، والتى كانت من أشد المعارك الانتخابية من حيث شدة المنافسة وحدة المصادمات والمشاحنات، ولعلَّ ما يؤكد هذه الحقيقة ذلك البيان الذى أدلى به وزير الداخلية محمد محمود عن الحوادث التى وقعت إبان تلك الانتخابات، حيث أشار إلى أنَّ عدد القتلى فى أنحاء البلاد بلغ ٢٦ قتيلاً، وعدد المصابين من الناخبين ٣٨٦ شخصاً، ومن رجال البوليس ١٩٩، وعدد من قُبض عليهم بسبب الانتخابات ٢٢٠٩ شخصاً[٦١].

---

[٥٩] عبد الرحمن الرافعى، فى أعقاب الثورة المصرية "ثورة ١٩١٩"، ج ٣، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٩، ص ٦٦.

[٦٠] المصرى، العدد ٥٣٩ فى ٦ أبريل ١٩٣٨، ص٦.

[٦١] مجلس النواب، الهيئة النيابية السابعة، الانعقاد الأول، المجلد الثانى، الجلسة ١٦ فى ١٤ يونيو ١٩٣٨، ص٥١٤.

وفى برلمان ١٩٣٨ جاء انتخاب محمد بهى الدين بركات باشا رئيساً لمجلس النواب، وفى منصب الوكيلين كل من: محمد توفيق خليل بك، ومحمد راغب عطية بك[٦٢]. بينما تولى رئاسة مجلس الشيوخ الأستاذ محمود بسيونى، وخلفه بعد ذلك محمد محمود خليل بك، وفى منصب الوكيلين جاء اختيار كل من: حسن نبيه المصرى بك، والسيد سليمان السيد باشا[٦٣]. وكانت كل هذه الشخصيات من السعديين والأحرار الدستوريين بحكم سيطرتهم على غالبية مقاعد البرلمان.

برلمان الوفد (مارس ١٩٤٢– نوفمبر ١٩٤٤):

شهدت الفترة الممتدة بين عامى ١٩٣٨ و١٩٤٢ تولى الوزارات غير الوفدية لمقاليد الحكم، وكان آخرها وزارة حسين سرى الثانية التى تولت الحكم فى يوليو ١٩٤٢، ونتيجة لاضطراب الأوضاع المعيشية فى مصر أثناء الحرب العالمية الثانية وخاصة فى فترة هذه الوزارة، مما اضطرها فى نهاية الأمر إلى تقديم استقالتها فى ٢ فبراير ١٩٤٢، وفى ٤ فبراير أجبرت بريطانيا الملك فاروق على تكليف النحاس برئاسة الحكومة، وعُرِفَ هذا الحادث فى السياسة المصرية بحادث ٤ فبراير ١٩٤٢.

وبعد تكليف النحاس بتشكيل الوزارة الجديدة لم تكن بريطانيا ترى حتمية إجراء انتخابات جديدة، ولا سيَّما فى ظل الأوضاع السياسية المضطربة، وكذلك فى ظل التفوق العسكرى لصالح الألمان، غير أنَّ النحاس استطاع اقناع بريطانيا بأهمية إجراء الانتخابات، مُبرراً ذلك بأنَّ حكومة الوفد لا يمكنها أن تُمارس سياستها مع سيطرة أحزاب الأقلية على البرلمان، وفى ضوء هذه المتغيرات وافقت بريطانيا على إجراء الانتخابات الجديدة[٦٤]. ونتيجة لذلك استصدرت وزارة النحاس مرسوماً فى ٧ فبراير ١٩٤٢ بحل مجلس النواب، وإجراء انتخابات جديدة فى ٢٤مارس ١٩٤٢؛ من أجل السيطرة على أغلبية مقاعد البرلمان[٦٥].

---

[٦٢] محمد خليل صبحى، مصدر سابق ١٧٥.

[٦٣] المصدر نفسه، ص٢١٢.

[٦٤] محمد صابر عرب، حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ والحياة السياسية المصرية، ط١، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٥، ص١٩٠.

[٦٥] المصرى، العدد ١٨٩٣ فى ٧ فبراير ١٩٤٢، ص١.

(ISSN: 2536 - 9555)

- **الإعداد لانتخابات ١٩٤٢:**

بعد عودة الوفد للحكم حاول حزب الأحرار الدستوريين التفاهم مع وزارة النحاس على أساس أن تترك للمعارضة ثلث مقاعد النواب للترشح فيها من غير منافسة، فلم يقبل النحاس ذلك حتى يضمن الأغلبية الكاملة للوفديين فى مجلس النواب، وحتى يصبح هناك تهديد لأى نائب بإسقاط عضويته إذا ما حاول إثارة ما حدث يوم ٤ فبراير[٦٦].

وعندما أدرك حزبا الأحرار الدستوريين والهيئة السعدية عدم قدرتهما على الفوز بعدد مناسب من مقاعد مجلس النواب، قرر الحزبان مقاطعة الانتخابات على المستوى الرسمى، مع ترك حرية الاختيار لأيٍ من المرشحين التابعين لهما للاشتراك بالطريقة التى تناسبه، وبرَّر الحزبان موقفهما من هذه المقاطعة بضرورة الحصول على ٩٠ مقعداً فى مجلس النواب، وضرورة رفع الأحكام العرفية[٦٧].

ونتيجة لقرار الحزبين بمقاطعة الانتخابات، اقتصرت معركة ١٩٤٢ على حزب الوفد فقط؛ نظراً لإحجام الحزب الوطنى وحزب الاتحاد الشعبى[•] عن خوض الانتخابات، وحتى لو شارك الحزبان فلم يكن لديهما من المرشحين أو الشعبية التى تمكنهما من منافسة مرشحى الوفد، خاصة فى ظل إشراف وزارة النحاس إشرافاً كاملاً على شئون الانتخابات.

أما الإخوان المسلمون فقد قرروا فى المؤتمر الذى عُقِدَ فى مطلع عام ١٩٤١ إمكانية مشاركة أعضاء الجماعة فى الانتخابات، وبناءً على ذلك أعلن حسن البنا عن ترشيح نفسه فى دائرة الإسماعيلية كممثل للإخوان، ولكن عندما تقدَّم البنا

---

[٦٦] أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين، مرجع سابق، ص٣٠٢.

[٦٧] حلمى عبد العال شلبى، الحياة البرلمانية فى مصر "١٩٣٦– ١٩٥٢"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٢، ص ٤٥.

[•] اندمج حزبا الاتحاد والشعب معاً فى حزب واحد فى أواخر الثلاثينيات تحت مُسمَّى "حزب الاتحاد الشعبى"، وتُعتبر هذه الانتخابات هى آخر مرة يظهر فيها الحزبان على الساحة السياسية المصرية. انظر: رؤوف عباس حامد وآخرون، الأحزاب المصرية "١٩٢٢– ١٩٥١"، الفصل الثانى، دراسة للدكتور احمد زكريا الشلق بعنوان: البنى الاجتماعية للأحزاب المصرية، مرجع سابق، ص٨٢.

بأوراق ترشيحه وبدأ فى الدعاية الانتخابية، قام النحاس باستدعائه وطلب منه الانسحاب من خوض الانتخابات، وقد استجاب البنا لذلك الأمر مقابل تحقيق بعض المطالب لجماعته والتى وافق عليها النحاس وبضغط إنجليزى أيضاً، وتمثَّلت هذه المطالب فى السماح لجماعة الإخوان بعقد الاجتماعات، وإصدار المطبوعات الخاصة بها، واستئناف النشاط العام للجماعة، إضافة إلى الحصول على وعد من الحكومة باتخاذ إجراءات حاسمة من شأنها حظر البغاء ومنع بيع المشروبات الكحولية[٦٨].

وبالنسبة لحزب مصر الفتاة فقد قام فى مارس ١٩٤٠ بتغيير اسمه إلى مُسَمَّى جديد وهو "الحزب الوطنى الإسلامى"، ومع خطورة التوجهات الإسلامية فى برنامج الحزب، فقد قامت وزارة حسين سرى الأولى (١٥ نوفمبر ١٩٤٠– ٣١ يوليو ١٩٤١) بحل الحزب الجديد بضغط من الإنجليز، وأوقفت نشاطه وصادرت صحيفته، كما تمَّ اعتقال غالبية أعضائه منذ مايو ١٩٤١، ولذا قدَّم أحمد حسين رئيس الحزب أوراق ترشيحه للانتخابات وهو فى المعتقل[٦٩].

ومن ثمَّ فإنَّ اقتصار معركة انتخابات ١٩٤٢ على حزب الوفد فقط، إلى جانب مرشح واحد من حزب مصر الفتاة، إضافة إلى مشاركة بعض المستقلين، كان يعنى بالضرورة فوزاً كاسحاً للوفد؛ نظراً لشعبيته الكبيرة وانعدام المنافسة الحقيقية، وأيضاً لتولى وزارة الوفد مقاليد الحكم ومُهِمَّة الإشراف على الانتخابات.

- **المعركة الانتخابية عام ١٩٤٢:**

على الرغم من قصر المدة بين تولى وزارة النحاس فى ٤فبراير وبين موعد إجراء الانتخابات فى ٢٤ مارس، فقد قررت الوزارة إعادة تعديل الدوائر الانتخابية على أساس التحديد الذى تمَّ عام ١٩٣٦، وكانت حجتها فى ذلك أنَّ تقسيم الدوائر عام ١٩٣٨ جاء فى مصلحة مرشحى الأحزاب المؤتلفة آنذاك، وتمَّ اختيار أعضاء

---

[٦٨] زكريا سليمان بيومى، الإخوان المسلمون والجماعات الإسلامية فى الحياة السياسية المصرية "١٩٢٨– ١٩٤٨"، ط ٢، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٩١، ص٩٩.

[٦٩] على شلبى، مصر الفتاة ودورها فى السياسة المصرية "١٩٣٣– ١٩٤١"، ط ١، دار الكتاب الجامعى، القاهرة، ١٩٨٢، ص٩٥.

(ISSN: 2536 - 9555)

اللجان المشرفة على عمليات التعديل من الشخصيات الوفدية[٧٠]. وجاء التعديل متوافقاً بشكلٍ عام مع تحديد الدوائر عام ١٩٣٦، وبما يخدم مصلحة المرشحين الوفديين.

وكان طبيعياً فى ظل معركة انتخابية اتسمت بعدم المنافسة أن يكون هناك ندرة فى البرامج الانتخابية للمرشحين، وبالنسبة للمؤتمرات الانتخابية فقد اقتصرت على مرشحى الوفد فى غالبية الأحيان، وباستثناء صحف: المصرى، والوفد المصرى، والأهرام، فقد أهملت غالبية الصحف المصرية، بما فيها صحف المُعَارَضة، ذكر أخبار المؤتمرات الانتخابية للمرشحين، ولعلَّ ذلك يعود إلى اقتصار المعركة الانتخابية فى غالبية مرشحيها على حزب الوفد فقط، إلى جانب اهتمام الصحف آنذاك بالكتابة بشكلٍ مُوَسَّع عن تطورات المعارك فى الحرب العالمية الثانية، وهو ما بدا واضحاً أيضاً فى الصحف الوفدية، بدليل أنها كانت تنشر أخباراً قليلة عن سير الحركة الانتخابية.

وارتبطت انتخابات ١٩٤٢ بقلة وسائل الدعاية الانتخابية، وهو أمر يأتى انعكاساً لهدوء العملية الانتخابية، حيث اقتصرت عمليات الدعاية فى أغلبها على قيام بعض المرشحين بعدة جولات فى دوائرهم لمقابلة الناخبين، إضافة إلى قيام البعض بافتتاح مكاتب للدعاية الانتخابية[٧١].

واللافت للنظر فى هذه الانتخابات ظاهرة الأغانى والأناشيد التى كان ينشدها الفلاحون أثناء زيارة المرشحين لقراهم؛ تعبيراً عن فرحتهم بعودة الوفد لتولى مقاليد الحكم، ومن ذلك مثلاً:

النحـــاس دخـــل الـــوزارة والعـــيش مـــلا الصـــحارة

مـن يومهـا مـا فـيش ولا غـارة طبلـــوا وزغرتـــوا بالزمـــارة[٧٢]

---

[٧٠] الأهرام، العدد ٢٠٦٢٥ فى ٨ فبراير ١٩٤٢، ص٥.

[٧١] الوفد المصرى، العدد ١١٦٠ فى ٤ مارس ١٩٤٢، ص ٣، العدد ١١٧٤ فى ٢١ مارس ١٩٤٢، ص ٣.

[٧٢] المصرى، العدد ١٩٢١ فى ٧ مارس ١٩٤٢، ص ٥.

ومن السمات الواضحة فى تلك المعركة الانتخابية ذلك الحياد الكبير من جانب رجال الإدارة، فالاجتماع الذى عقده رئيس الوزارة مع المحافظين والمديرين بفندق "ميناهاوس" حدَّد المُهِمَّة المُلقاة على عاتق رجال الإدارة فى المعركة الانتخابية، وكان واضحاً سعى الحكومة لإجراء انتخابات نظيفة خالية من أى تدخل، تُتاح فيها للناخبين فرص الإدلاء بأصواتهم دون ضغط أو إكراه(٧٣).

على أية حال فقد أسفرت انتخابات ١٩٤٢ عن فوز ساحق لحزب الوفد، حيث حصل على ٢٣٢ مقعداً من أصل ٢٦٤ دائرة بنسبة ٨٨%، والمستقلون على ٢٧ مقعداً بنسبة ١٠%، ومرشحو الحزب الوطنى على ٥ مقاعد بنسبة ٢%(٧٤).

- **انتخابات التجديد النصفى لمجلس الشيوخ:**

كانت قد أجريت آخر معركة انتخابية لمجلس الشيوخ فى مايو ١٩٣٦، وفى ٧مارس ١٩٤١ تمَّ سحب قرعة التجديد النصفى لأعضاء الشيوخ البالغ عددهم ١٦٧ عضواً، منهم ٨٨ عضواً بالانتخاب، و٥٩ عضواً بالتعيين(٧٥). وفى ٢٤مارس ١٩٤١ صدر مرسوم بتعيين ٢٩ عضواً جديداً بمجلس الشيوخ، وتقرر فى الوقت نفسه وقف انتخاب أعضاء الشيوخ الجدد بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية(٧٦).

وعندما عادت وزارة الوفد أصدرت فى ٢٢ فبراير ١٩٤٢ مرسوماً بإبطال المرسوم الصادر فى ٢٤مارس ١٩٤١؛ استناداً إلى أنَّ تعيين أعضاء الشيوخ يجب أن يتم بعد إجراء انتخابات التنجديد النصفى(٧٧). وبذلك سقطت عضوية جميع الشيوخ الذين عُيِّنوا عام ١٩٤١، وكان أغلبهم من الشخصيات اللاوفدية.

وتمَّ تحديد موعد انتخابات التجديد النصفى لمجلس الشيوخ يوم ٢٦مارس ١٩٤٢، واقتصرت الترشيحات فى معظمهما على شخصيات وفدية، وكان لذلك

---

(٧٣) حلمى عبد العال شلبى، مرجع سابق، ص٦٧.

(٧٤) يونان لبيب رزق، مرجع سابق، ص٤٤٧.

(٧٥) مجلس الشيوخ، الانعقاد السادس عشر، الجلسة ١٦ فى ٧ مارس ١٩٤١، ص ص ٢٤١– ٢٤٢.

(٧٦) المصدر نفسه، الجلسة ١٨ فى ١٤ مارس ١٩٤١، ص ٢٨١.

(٧٧) المصدر نفسه، الانعقاد السابع عشر، الجلسة ١٢ فى ٣٠ مارس ١٩٤٢، ص١٥٣.

(ISSN: 2536 - 9555)

أثره فى فوز معظمهم بالتزكية[٧٨]. كما صدر مرسوم فى ٢٩مارس ١٩٤٢ بتعيين أعضاء جدد لمجلس الشيوخ، واشتمل المرسوم فى غالبيته على الأعضاء الوفديين[٧٩]. بيد أنه لم يغفل تعيين بعض الشخصيات غير الوفدية مثل محمد حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى.

وبذلك تنتهى معركة انتخابات ١٩٤٢ والتى اتسمت بالهدوء وانعدام المنافسة الحقيقية؛ نظراً لغياب الأحزاب الرئيسية المنافسة للوفد ومن أبرزها الهيئة السعدية والأحرار الدستوريين، وانعكس هذا الأمر بدوره على عدم وجود أية مشاحنات او مصادمات انتخابية إلا نادراً، كما اتخذ رجال الإدارة موقفاً مُحايداً إلى حدٍ كبير فى غالبية الدوائر.

وفى برلمان ١٩٤٢ عادت السيطرة للوفديين، ومن ثمَّ جاء انتخاب عبدالسلام فهمى جمعة باشا رئيساً لمجلس النواب، وفى منصب الوكيلين كل من: الأستاذ عبدالحميد عبدالحق، ومحمد عبدالهادى الجندى بك[٨٠]. بينما فى مجلس الشيوخ استمر محمد محمود خليل فى توليه لرئاسة المجلس والتى بدأها منذ برلمان ١٩٣٨، بينما تولى وكالة المجلس كل من: حسن نبيه المصرى بك، وعلى حسين باشا[٨١].

- **أبرز قضايا البرلمان ١٩٣٦–١٩٤٤:**

شهد البرلمان خلال فترات انعقاده الممتدة من عام ١٩٣٦ وحتى عام ١٩٤٤ أحداثاً كثيرة: سياسية واقتصادية واجتماعية، وتواكب ذلك مع اندلاع الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩–١٩٤٥)، وهو ما كان له أثر ملحوظ على نوعية المناقشات التى طرحها النواب، ومن ناحية أخرى فإنَّ السيطرة البرلمانية خلال تلك الفترة تأرجحت ما بين حزب الوفد من ناحية، وأحزاب الائتلاف اللاوفدية من ناحية أخرى، وبطبيعة الحال كان لذلك انعكاس واضح على توجهات البرلمان خلال تلك المرحلة.

---

[٧٨] المصرى، العدد ١٩١٦، فى ٢ مارس ١٩٤٢، ص٥.

[٧٩] مجلس الشيوخ، الانعقاد السابع عشر، الجلسة ١٢ فى ٣٠ مارس ١٩٤٢، ص١٥٦.

[٨٠] محمد خليل صبحى، مصدر سابق، ص ١٧٥.

[٨١] المصدر نفسه، ص٢١٢.

- **القضايا السياسية:**

كان لنواب البرلمان بمجلسيه اهتمام ملحوظ بتناول العديد من القضايا السياسية التى شغلت الرأى العام فى مصر آنذاك، وكان فى مقدمتها ما يتعلق باستقلال مصر ومفاوضاتها مع بريطانيا، والاهتمام بتكوين جيش قوى، وغير ذلك من موضوعات سياسية عدة.

- **القضية الوطنية:**

يُمثِل عام ١٩٣٦ نقطة جوهرية فى مسار العلاقات المصرية البريطانية، فمع تداعيات الظروف على الساحة الدولية فى أواخر عام ١٩٣٥، والتى تمثَّلت فى الأزمة الحبشية الإيطالية، وتوهج مظاهرات الطلبة فى مصر، وتحذير المندوب السامى لامبسون Lampson لوزير خارجيته إيدن Eden من خطورة الأوضاع فى مصر(٨٢). نظراً لكل ذلك فقد أعلنت الحكومة البريطانية عن استعدادها للتفاوض مع الحكومة المصرية لعقد المعاهدة المنشودة، على أن يسبق تلك المفاوضات مباحثات تمهيدية فى المسائل العسكرية ومسألة السودان، دون التقيد بأن يكون مشروع ١٩٣٠(•) أساساً للمفاوضات(٨٣).

وقد ضم وفد المفاوضات من الجانب المصرى ١٣ عضواً برئاسة مصطفى النحاس رئيس الوزراء، وبدأت المفاوضات فى القاهرة يوم ٢ مارس ١٩٣٦،

---

(82) F.O.407/219,NO.30,Lampson-Eden,jan9,1936.

(•) فى ٦ فبراير ١٩٣٠ أصدر البرلمان قراراً بتفويض الحكومة فى التفاوض مع بريطانيا لحل القضية الوطنية، وهى المفاوضات التى عُرِفت باسم "النحاس– هندرسون"، ودارت فى الفترة من ٣١ مارس ١٩٣٠ وحتى ٨ مايو من العام نفسه، وتمَّ الاتفاق على مشروع كامل وافق عليه الوفدين المصرى والبريطانى عدا موضوع السودان، حيث اعترضت بريطانيا على النصوص المقترحة من جانب الوفد المصرى بشأن السودان، وهو ما أدى فى النهاية إلى فشل المفاوضات. انظر: مختار أحمد نور، مصطفى النحاس رئيساً للوفد "١٩٢٧– ١٩٥٣"، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص١١١.

(٨٣) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، ج١، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٠، ص ٣٢٣.

(ISSN: 2536 - 9555)

وانتهت بتوقيع مشروع المعاهدة فى ٢٦ أغسطس بمقر وزارة الخارجية البريطانية(٨٤).

وقررت وزارة النحاس عرض المعاهدة على البرلمان فى انعقاد غير عادى يُدعى إليه مجلسى النواب والشيوخ فى نوفمبر ١٩٣٦؛ نظراً لأن إيدن وزير خارجية بريطانيا أبدى رغبته للنحاس أثناء وجوده فى لندن بأن تُعرض المعاهدة على البرلمان المصرى قبل عرضها على مجلسى العموم واللوردات؛ وذلك لتسهيل مُهِمَّة الحكومة البريطانية فى الحصول على موافقة هذين المجلسين؛ وحتى لا تكون هناك ثمة شكوك من جانب أعضاء البرلمان البريطانى بوجود معارضة قوية لمعاهدة ١٩٣٦ من جانب البرلمان المصرى(٨٥).

وفى الجلسة الافتتاحية لمجلس النواب ألقى مصطفى النحاس بياناً شاملاً أشار فيه إلى كل مراحل المفاوضات المصرية التى سبقت معاهدة ١٩٣٦، وتطرَّق بالشرح لبنود المعاهدة، مُبيّناً فى مُجمل كلمته أنَّ هذه المعاهدة تُحقق استقلال البلاد ومضمون المصالح البريطانية التي لا تتعارض مع الاستقلال(٨٦).

وقد دارت مناقشات طويلة فى مجلس النواب حول المعاهدة ما بين مؤيد ومعارض، ويُعد أحمد ماهر عضو هيئة المفاوضات أبرز من تناولوا المعاهدة بالتحليل، حيث تحدث باستفاضة مُشيداً بالجهود التى بذلها مصطفى النحاس، ثمَّ تطرق بعد ذلك إلى شرح العديد من مزايا المعاهدة، مُشيراً إلى أنَّ أكبر مزاياها أنها جعلت المصريين أحراراً فى شئونهم وتصرفاتهم، مُبرراً ذلك بأنه أصبح من حق مصر بمقتضى هذه المعاهدة إصدار ما تشاء من قوانين، واستحداث المزيد من أوجه الإصلاح دون رقابة أو معارضة من الجانب البريطانى، بيد أنه لم يغفل ذكر بعض أوجه العيوب التى يراها فى المعاهدة وخاصة بالنسبة للمسائل العسكرية، ولكنه فى الوقت نفسه طالب أعضاء مجلس النواب أن يضعوا أنفسهم

---

(٨٤) مجلس النواب، دور الانعقاد غير العادى لنظر معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا، ملحق الجلسة الثانية فى ١١ نوفمبر ١٩٣٦، ص٣٠.

(٨٥) المصور، العدد ٦٢٢ فى ١١ سبتمبر ١٩٣٦، ص٧.

(٨٦) مجلس النواب، الهيئة النيابية السادسة، دور الانعقاد غير العادى لنظر معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا، الجلسة الأولى فى ٢ نوفمبر ١٩٣٦، ص ص ٤– ١٠.

فى مركز المفاوضين، وأن يُقدِّروا الظروف التى أحاطت بالمفاوضات، مُعتبراً أنَّ المزايا التى حصلت عليها مصر بمقتضى هذه المعاهدة هى أقصى ما استطاع المفاوضون الوصول إليه(٨٧).

وفى ختام تلك المناقشات التى استمرت لمدة ١٢يوماً عقد خلالها مجلس النواب أربع جلسات كاملة، انتهى الأمر بالموافقة على إقرار معاهدة ١٩٣٦ بأغلبية ٢٠٢ صوتاً ومعارضة ١١ صوتاً(٨٨). وكان غالبية المعارضين من نواب الحزب الوطنى.

وفى مجلس الشيوخ جاء تقرير لجنة الخارجية مُتضمِّناً عرضاً وافياً لجميع مراحل المفاوضات المصرية قبل عام ١٩٣٦، وأشارت اللجنة فى تقريرها إلى أنَّ أهم مكاسب هذه المعاهدة هى استقلال مصر ومراعاة المصالح البريطانية التى لا تتعارض مع هذا الاستقلال، وأوجزت اللجنة هذه المكاسب فى عبارة مختصرة وهى: "سيادة واستقلال، ومساواة، وإطلاق حرية، واستئثار بشئوننا، وكسب مكانة بين الأمم المجيدة"(٨٩).

وجاءت كلمة محمد حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى مُوضحاً فيها أنَّ الاحتلال البريطانى سيكون بمقتضى هذه المعاهدة برياً وجوياً، وإلى بقاء القوات البريطانية فى منطقة القناة لمدة عشرين عاماً، يجوز بعدها جلاء الجيش البريطانى شريطة أن تصبح مصر قادرة بمفردها على الدفاع عن قناة السويس، وإذا وقع خلاف يتم الاحتكام فيه إلى عصبة الأمم، وانتقد حافظ رمضان هذا النص مُحذراً من أنَّ هذه الهيئة ستنحاز بلاشك إلى جانب بريطانيا، وبالنسبة للسودان فقد انتقد حافظ رمضان ما جاء بشأنها فى المعاهدة، مُشيراً إلى أنَّ السودان بعد المعاهدة أصبح "مستعمرة بريطانية تحرسها جنود مصرية تحت إمرة حاكم بريطانى"(٩٠).

---

(٨٧) المصدر نفسه، الجلسة الرابعة فى ١٤ نوفمبر ١٩٣٦، ص ص ١٠٩– ١١٣.

(٨٨) المصدر نفسه، ص١٣٣.

(٨٩) مجلس الشيوخ، دور الانعقاد غير العادى لنظر معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا، الجلسة الثالثة فى ١٤ نوفمبر ١٩٣٦، ص١٢.

(٩٠) المصدر نفسه، ص ص ١٩– ٣٥.

(ISSN: 2536 - 9555)

وبعد مناقشات مُستفيضة فى مجلس الشيوخ تمَّ التصويت على إقرارا معاهدة ١٩٣٦ بأغلبية ١٠٩ صوتاً ومعارضة ٧ أصوات[٩١]. وبذلك تمت الموافقة على المعاهدة فى مجلسى النواب والشيوخ بما يُشبه الإجماع.

ويُعتبر محمد حافظ رمضان أبرز من تناولوا المعاهدة بالنقد الصريح، ويأتى موقفه هذا انعكاساً للرؤية التى كان ينتهجها الحزب الوطنى والمُتمثِلة فى رفض إجراء أية مفاوضات إلا بعد الجلاء، ومع أنَّ هذه الانتقادات التى وجهها للعديد من بنود المعاهدة وخاصة المسائل العسكرية ومسألة السودان كانت صائبة إلى حدٍ كبير، إلا أنَّ المعاهدة كان بها العديد من النقاط الإيجابية التى صبت فى النهاية لصالح مصر، وكان من أبرزها اعتراف بريطانيا بإنهاء احتلالها مصر عسكرياً، وأنَّ بقاء قواتها فى منطقة السويس لا يكون لها صفة الاحتلال بأى حالٍ من الأحوال، وأيضاً الاعتراف بأنَّ مصر دولة مستقلة ذات سيادة ومساعدتها على دخول عصبة الأمم، ومن ثمَّ فإنَّ معاهدة ١٩٣٦ كانت خطوة إيجابية فى سبيل الاستقلال.

ويُمثَّل نشوب الحرب العالمية الثانية التى عاصرت برلمان الائتلاف (١٩٣٨–١٩٤٢)، بداية مرحلة جديدة فى تاريخ العلاقات المصرية البريطانية، وذلك فيما يختص بمعاهدة ١٩٣٦، فالمادة السابعة من المعاهدة كانت تنص على أنه: "إذا اشتبك أحد الطرفين فى حرب فإنَّ الطرف الآخر يقوم فى الحال بإنجاده بصفته حليفاً، وتنحصر المعونة من جانب مصر فى أن تُقدِّم داخل حدودها ومع مراعاة النظام المصرى للإدارة والتشريع جميع التسهيلات التى فى وسعها بما فى ذلك استخدام الموانئ والمطارات وطرق المواصلات"[٩٢].

وعندما تخلت إيطاليا عن حيادها ودخلت ميدان الحرب إلى جانب ألمانيا فى ١٠ يونيو ١٩٤٠، زدات المطالبة بدخول مصر الحرب إلى جانب حليفتها بريطانيا، خاصة مع اقتراب الحرب من حدود مصر الغربية بسبب احتلال إيطاليا لليبيا، وتأهب قوات المحور لغزو مصر وجعل أراضيها ميداناً لقتال القوات

---

[٩١] المصدر نفسه، ص٤٨.

[٩٢] مجلس النواب، الهيئة النيابية السادسة، دور الانعقاد غير العادى لنظر معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا، ملحق الجلسة الثانية فى ١١ نوفمبر ١٩٣٦، ص٢٥.

البريطانية، كما أنَّ احتلال إيطاليا للحبشة جعل منها موضع تهديد دائم لمصر فى السودان وساحل البحر الأحمر[٩٣].

وكان الموقف العام فى مصر من مسألة دخول الحرب مُوزَّعاً على ثلاث اتجاهات: **الأول** يرى أن تتخذ مصر موقف الحياد وأن تعمل على الحد من التزامات المعاهدة، عبَّر عن ذلك إسماعيل صدقى، **والرأى الثانى** أن تفى مصر بالتزاماتها بمقتضى المعاهدة وأن يتضمن ذلك دخولها الحرب إلى جانب بريطانيا، وكان هذا موقف أحمد حسين زعيم مصر الفتاة وأيضاً فريق من الأحرار الدستوريين والسعديين، أما الرأى الثالث فكان يُفضل الالتزام بنصوص المعاهدة فقط، وهو الاتجاه الذى تبناه الوفديون وفريق من الدستوريين والسعديين، إضافة إلى الإخوان المسلمين[٩٤].

أما عن موقف القصر فكان مُؤيداً لفكرة تجنيب مصر ويلات الحرب، كما حاول رئيس الوزراء على ماهر إقناع الجانب البريطانى بأنَّ المعاهدة لا تُلزم مصر بإعلان الحرب إلا إذا هوجمت حدودها[٩٥]. ومن ثمَّ فلم يكن هناك إجماع على رأى مُحدَّد بشأن دخول الحرب.

ومع ذلك فقد أعلن على ماهر فى جلسة سرية أمام أعضاء البرلمان فى ١٢ يونيو ١٩٤٠، أنَّ سياسة حكومته تقتضى تجنيب مصر ويلات الحرب، مُشدِّداً على أنَّ مصر لن تدخل الحرب إلا إذا بدأت القوات الإيطالية فى التوغل داخل الأراضى المصرية، أو ضربت المدن المصرية بالقنابل، أوشنت غارات على مواقع الجيش المصرى[٩٦].

وفى الجلسة التى عقدها مجلس النواب فى ٢١ أغسطس ١٩٤٠ طلب أحمد ماهر رئيس المجلس من الأعضاء سحب الثقة من الوزارة إذا كانت سياستها

---

[٩٣] عبد العليم خلاف، الهيئة السعدية "حزب السعديين ١٩٣٨– ١٩٥٣"، ط١، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ١٩١٩، ص ٢٦٢.

[٩٤] محمد جمال الدين المسدى وآخران، مصر فى الحرب العالمية الثانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٧٧، ص ص ١٤٨– ١٤٩.

[٩٥] سامى أبو النور، مرجع سابق، ص ٣٥٨.

[96] F.O.407/224,NO.40,Lampson-Halifax,june12,1940.

(ISSN: 2536 - 9555)

تقضى بتجنب البلاد للحرب الدفاعية، بيد أنَّ رئيس الوزراء حسن صبرى أكد فى بيانه أمام المجلس أنَّ سياسة حكومته تُؤيد خوض الحرب الدفاعية فى حالة اعتداء إيطاليا على مصر بإحدى الطرق الثلاث التى حددها قرار ١٢ يونيو ١٩٤٠ فيما يختص بموقف مصر من الحرب(٩٧).

وفى ١٣ سبتمبر ١٩٤٠ بدأ الجيش الإيطالى زحفه من ليبيا نحو مصر، فاحتل السلوم حتى وصل إلى سيدى برانى فى منتصف الطريق بين السلوم ومرسى مطروح، كما تعرضت المدن المصرية فى أواخر نوفمبر لغارات عنيفة من جانب القوات الإيطالية، تركزت معظمها على مدينتى الإسكندرية والقاهرة(٩٨).

وقد انشغل أعضاء البرلمان المصرى بتصريحات المسئولين البريطانيين المتكررة، والتى رأوا فيها انتقاصاً من استقلال بلادهم، ومن بينها التصريح الذى وجهه رئيس الوزراء البريطانى تشرشل فى ٢٣ ديسمبر ١٩٤٠ إلى الشعب البريطانى بسبب الاعتداءات الإيطالية على مصر، والذى جاء فيه: "ما كانت حاجة موسولينى إلى غزو مصر وهى تحت الحماية البريطانية"(٩٩).

وقد دفع هذا التصريح عضو الشيوخ محمد حافظ رمضان إلى أن يتقدم باستجواب أشار فيه إلى أنَّ مركز مصر قبل معاهدة ١٩٣٦ ما كان يسمح مطلقاً بمثل هذا التصريح، ولذا وجه دعوته لإعادة النظر فى المعاهدة وتعديلها بما يتفق مع استقلال البلاد، مُناشداً فى كلمته أمام أعضاء المجلس ضرورة الاتحاد ونبذ التوجهات الحزبية، وأن يضع الجميع مصلحة البلاد أمامهم(١٠٠).

---

(٩٧) مجلس النواب، الهيئة النيابية السادسة، دور الانعقاد الثالث، الجلسة ٧٨ فى ٢١ أغسطس ١٩٤٠، ص ٢٧٣٩.

(٩٨) عبد العظيم رمضان، تطور الحركة الوطنية فى مصر "١٩٣٩– ١٩٤٥"، ج٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩، ص ١١٣.

(٩٩) ماجدة السيد يوسف، البرلمان وسياسة مصر الخارجية "١٩٢٤– ١٩٥٢"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنصورة، ١٩٩٤، ص٩٨.

(١٠٠) مجلس الشيوخ، الانعقاد السادس عشر، الجلسة السادسة فى ٣٠ ديسمبر ١٩٤٠، ص ص ٥٧– ٥٨.

ومن جانبه حاول رئيس الوزراء حسين سرى فى رده على الاستجواب أن يُقلل من خطورته، مُعتبراً أنَّ خطاب رئيس الوزراء البريطانى لم يُعبِّر عن أنَّ مصر تحت الحماية، بل اشار إلى أنها فى حمى بريطانيا[١٠١]. وفى ختام تلك المناقشات وافق المجلس على الاقتراح الذى قدمه بعض الشيوخ مُتضِّمناً "إقرار المجلس بأنَّ مصر دولة مستقلة ذات سيادة، وأنها ليست فى حمى دولة أخرى"[١٠٢].

وعندما أوشكت الحرب العالمية الثانية على الانتهاء، بدأت الأصوات ترتفع مطالبة بإلغاء معاهدة ١٩٣٦، ففى عهد برلمان الوفد (١٩٤٢-١٩٤٤)، وأثناء الرد على خطاب العرش فى يناير ١٩٤٤، طالب العديد من أعضاء مجلس النواب ببطلان المعاهدة والتحرر من قيودها مع الاحتفاظ بصداقة بريطانيا، وكانت مُبرراتهم فى ذلك تغير الأوضاع الدولية، وعقد الحلفاء لميثاق الأطلنطى[•] الذى تَضمَّن العمل على منع استخدام القوة فى حل المنازعات الدولية[١٠٣].

وفى رده على تلك المطالب تطرَّق رئيس الوزراء مصطفى النحاس إلى مضمون المادة السادسة عشر من المعاهدة، والتى نصت على: "أنه فى أى وقت بعد انقضاء مدة عشر سنوات على تنفيذ المعاهدة يمكن الدخول فى مفاوضات برضا الطرفين المتعاقدين بقصد إعادة النظر فيها"، وأشار النحاس إلى أنَّ حوادث الحرب قد غيرت كثيراً من الموقف الدولى، حتى أصبح تعديل المعاهدة ضرورة لابد منها[١٠٤].

---

[١٠١] المصدر نفسه، ص ١٤٩.

[١٠٢] المصدر نفسه، ص ص ١٤٩– ١٥١.

[•] ميثاق الأطلنطى: وثيقة أعلنها روزفلت رئيس الولايات المتحدة الأمريكية وذلك عند اجتماعه فى أغسطس ١٩٤١ مع تشرشل رئيس الوزراء البريطانى، وتضّمن الميثاق ثمانية بنود دارت حول إقرار السلام فى العالم. انظر: عبد العظيم رمضان، تاريخ أوربا والعالم فى العصر الحديث، ج ٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٧، ص ١٢٥.

[١٠٣] مجلس النواب، الهيئة النيابية الثامنة، الانعقاد الثانى، المجلد الأول، الجلسة الثامنة فى ١٢ يناير ١٩٤٤، ص٣٨٠.

[١٠٤] المصدر نفسه، ص٤٠١.

(ISSN: 2536 - 9555)

ولاشك فى أنَّ معاهدة ١٩٣٦ كانت هى محور العلاقات السياسية بين مصر وبريطانيا منذ توقيعها وحتى نهاية عام ١٩٤٤، حيث شهدت تلك الفترة ثلاث برلمانات، سيطر الوفد فيها على برلمانى ١٩٣٦ و١٩٤٢، بينما استحوذ السعديون والأحرار الدستوريون على برلمان ١٩٣٨، الأمر الذى أدى إلى تباين المواقف حول المعاهدة وبنودها، ولكن مع التطورات التى شهدتها الساحة العالمية بعد انتصار قوات الحلفاء، بدأت الأصوات الوفدية وغيرها من القوى الحزبية المنافسة تطالب فى البرلمان بتعديل المعاهدة بما يتفق مع مصلحة مصر وتعزيز استقلالها.

- **القضية الفلسطينية والوحدة العربية:**

أدى انشغال الشعب المصرى وأحزابه السياسية ومجالسه النيابية بالقضية الوطنية إلى إهمال ما يُدبَّر ضد عرب فلسطين، ولذا لم تحظ القضية الفلسطينية بعناية واهتمام البرلمان والحكومات المصرية إلا بعد عقد معاهدة ١٩٣٦ مع بريطانيا[١٠٥]. ولعَّل ما يُؤيد هذا الرأى أنَّ جميع خطب العرش منذ عام ١٩٢٤ وحتى عام ١٩٣٦ لم تتطرق مُطلقاً لأية موضوعات أو تلميحات بشأن القضية الفلسطينية.

ونظراً لتدهور الأوضاع فى فلسطين وقيام ثورة عربية شاملة فى أوائل أبريل ١٩٣٦، فقد تقدم حمد الباسل باقتراح إلى مجلس النواب فى يوليو١٩٣٦ جاء فيه: "أقترح على هيئة المجلس أن يُبدى مزيد أسفه للحوادث المُحزنة التى عمَّت فلسطين، وأن يتوجه بالعطف على الأمة الفلسطينية التى ضحت بأعز أبنائها لتفوز بالحياة الكريمة الحرة، ويرجو المجلس أن تنتهى هذه الحالة وفقاً لمبادئ العدل والإنصاف حتى تعود إلى تلك الديار أسباب الرخاء والطمأنينة والسلام"[١٠٦]، وقد وافق مجلس النواب بالإجماع على مضمون الاقتراح.

---

[١٠٥] نبيه بيومى عبدالله، قضايا عربية فى البرلمان المصرى ١٩٤٢– ١٩٥٨، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٦، ص٤٣.

[١٠٦] مجلس النواب، الهيئة النيابية السادسة، الانعقاد الأول، الجلسة ١٢ فى ٢٠يوليو ١٩٣٦، ص٣٥٩.

وفى عامى ١٩٣٧ و١٩٣٨ تجددت الثورة الفلسطينية مرة أخرى، ولجات السُلطات البريطانية إلى استخدام القوة العسكرية فى إخمادها، وتعرضت المدن والأحياء العربية للتفتيش المستمر، وتمَّ إلقاء القبض على الكثير من الثوار الفلسطينيين والحكم على العديد منهم بالإعدام والاعتقال(١٠٧).

وقد أدى تفجر الأوضاع فى فلسطين إلى استمرار تعاطف البرلمان مع القضية الفلسطينية، ففى مجلس النواب وجه أربعة أعضاء عدة أسئلة عن وعد بلفور، وثورة الشعب الفلسطينى عام ١٩٣٦، وعن إنشاء دولة صهيونية فى فلسطين وما لذلك من خطر عظيم على مصر من النواحى السياسية والاقتصادية والعسكرية، وتساءل النواب عما اعتزمته الحكومة المصرية دفاعاً عن فلسطين القطر الشقيق لمصر وقبلة الإسلام الأولى(١٠٨).

وجاءت إجابة وزير الخارجية عبد الفتاح يحيى بأنَّ الحكومة تعرف واجبها تجاه الأشقاء فى فلسطين، مُؤكداً لأعضاء المجلس أنَّ المسئولين فى الحكومة البريطانية أبدوا استعداداً من شأنه الوصول إلى حل ترضاه الأمة العربية بأكملها(١٠٩)، ولكنه لم يوضح آليات هذا الحل، ومن الواضح أنَّ ما صرح به وزير الخارجية كان مجرد عبارات لطمئنة أعضاء المجلس باهتمام الحكومة فى إيجاد حل للقضية الفسطينية.

على أية حال فقد استمرت الحكومات المتعاقبة فى الإشارة إلى القضية الفلسطينية بعبارات موجزة، ومثال ذلك ما قدَّمه حسن نبيه المصرى وكيل مجلس الشيوخ ورئيس لجنة الخارجية فى مشروع الرد على خطاب العرش عام ١٩٣٩، حيث تضمَّن بالنسبة لفلسطين: "إنَّ سعى الحكومة فى توثيق الروابط بين الأمم الشرقية لمن أعظم أمنيات مصر، ويرجو المجلس أن يُتوج عملها بما يرفع أسباب الخلاف ويُعيد السكينة إلى نفوس العرب فى فلسطين، ويحقق آمال الشرق نحو هذه الأماكن المقدسة"(١١٠).

---

(١٠٧) المصرى، العدد ٥٠٧ فى ٥ مارس ١٩٣٨، ص٥.

(١٠٨) نبيه بيومى عبدالله، قضايا عربية فى البرلمان المصرى، مرجع سابق، ص٤٥.

(١٠٩) المرجع نفسه، ص٤٦.

(١١٠) مجلس الشيوخ، الانعقاد الرابع عشر، الجلسة الخامسة فى ٨ فبراير ١٩٣٩، ص٣٦٣.

(ISSN: 2536 - 9555)

ومع اهتمام البرلمان بمناقشة أوضاع القضية الفلسطينية فى مناسبات عدة، إلا أنَّ واقع الأمر يؤكد أنَّ هذه القضية الشائكة كانت أكبر من إمكانات الحكومة أو الهيئات النيابية لحلها أو التخفيف من وطأتها؛ نظراً لأنَّ الحل الحقيقى كان فى يد بريطانيا صاحبة السُلطة الفعلية فى فلسطين.

وجاء اهتمام الهيئات النيابية والأحزاب السياسية فى مصر بقضية الاستقلال ليشغلها كذلك عن قضية الوحدة العربية، وقد برزت القضية الأخيرة إلى حيز الوجود عندما أعلن وزير الخارجية البريطانية إيدن فى ٢٣ مايو ١٩٤١ تصريحاً أشار فيه إلى تأييد بريطانيا للوحدة العربية، وكانت دوافع بريطانيا لذلك تتمثّل فى أنها وقت إعلان هذا التصريح كانت قد أوشكت على قمع حركة رشيد عالى الكيلانى التحررية فى العراق عام ١٩٤١، فأرادت امتصاص غضب العرب، وكذلك حاولت بريطانيا مواجهة الدعاية الألمانية فى المنطقة العربية المُمَثّلة فى دعوتها إلى استقلال العرب، كما أرادت بريطانيا أيضاً جمع الدول العربية فى منظمة واحدة ترتبط فى النهاية بسياستها الاستعمارية[١١١]، ومن ثمَّ فإنَّ إعلان بريطانيا عن تأييدها للوحدة العربية لم يكن إيماناً منها بقضية العرب ، وإنَّما العمل على صيانة مصالحها فى المنطقة العربية بأسلوب جديد.

أما عن نبض السياسة المصرية تجاه مشروع الوحدة العربية فقد أعلنه مصطفى النحاس فى خطاب العرش الذى ألقاه فى افتتاح برلمان ١٩٤٢، حيث جاء فيه: "ويسر حكومتى أن تُعلن أنَّ الأوان قد آن لتوجيه قسط أكبر ونصيب أوفى من العناية بتوطيد أواصر الود والإخاء والتعاون بين مصر والأمم الشرقية الشقيقة التى تربطها بها أسباب كثيرة من الدين واللغة والجوار واتحاد الآلام والآمال"[١١٢].

وفى فبراير ١٩٤٣ ألقى إيدن تصريحه الثانى عن الوحدة العربية، مُنوّهاً إلى أنَّ الخطوة الأولى لهذا المشروع يجب أن تأتى من العرب أنفسهم، وعلقت صحيفة

---

[١١١] نبيه بيومى عبدالله، تطور فكرة القومية العربية فى مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٥، ص١٨٤.

[١١٢] مجلس النواب، الهيئة النيابية الثامنة، الانعقاد الأول، المجلد الأول، الجلسة الافتتاحية فى ٣٠ مارس ١٩٤٢، ص١١.

"الوفد المصرى" على هذا التصريح مُشيرة إلى أنه ترك صدىً كبيراً فى جميع البلدان العربية التى يهمها وحدة العرب، وتساءلت عن شكل الوحدة بين العرب، وما هى المصالح التى تتناولها؟ وهل تبقى الحكومات العربية قائمة أم تُدمج فى حكومة واحدة؟ وإذا ظلت قائمة فما هى حدود الاتحاد والتعاون فيما بينها؟ وطالبت الصحيفة بحل هذه المسائل الشائكة قبل الإقدام على عقد أى مؤتمر لتحقيق وحدة العرب[١١٣].

ومن منطلق الإيمان بوحدة العرب وجه عضو الشيوخ محمد حافظ رمضان سؤالاً لرئيس الوزراء مصطفى النحاس، تطرَّق فيه لتصريح إيدن بشأن إنشاء اتحاد عربى لتعزيز الوحدة السياسية والاقتصادية والثقافية، مُطالباً الحكومة ببيان موقفها إزاء هذا التصريح[١١٤].

وقد أشار النحاس فى بيانه الذى ألقاه نيابة عنه وزير العدل محمد صبرى أبو علم، إلى اهتمامه بأحوال الدول العربية للعمل على تحقيق آمالها فى الحرية والاستقلال، وأنه منذ تصريح إيدن فكر فى أنَّ الطريقة المُثلى للوصول إلى هذه الوحدة هى تناول الموضوع مع الحكومات العربية الرسمية، مُشيراً إلى أنَّ الحكومة المصرية سوف تبادر باتخاذ خطوات رسمية فى هذا السبيل، ونوه البيان إلى أنه عندما يتم التفاهم بين الحكومات العربية سوف يتم عقد مؤتمر فى مصر برئاسة الحكومة المصرية، من أجل استكمال موضوع البحث، واتخاذ ما يراه المؤتمر من القرارات لتحقيق الوحدة التى تنشدها الأمة العربية[١١٥].

وسرعان ما وجَّهت الحكومة المصرية الدعوه لحكومات العراق، وشرق الأردن، والمملكة العربية السعودية، وسوريا، ولبنان، واليمن، وهى الدول التى كان لها حكومات مستقلة، وذلك لإيفاد مندوبين عنها لتبادل الرأى فى موضوع الوحدة، ودارت المحادثات فى الفترة من ٣١ يوليو ١٩٤٣ وحتى فبراير ١٩٤٤، وعُرفت المناقشات التمهيدية باسم مشاورات الوحدة العربية[١١٦].

---

[١١٣] الوفد المصرى، العدد ١٤٦١ فى أول مارس ١٩٤٣، ص٣.
[١١٤] مجلس الشيوخ، الانعقاد الثامن عشر، الجلسة ٢٠ فى ٣٠ مارس ١٩٤٣، ص٣٤٥.
[١١٥] المصدر نفسه، ص٣٦٥.
[١١٦] نبيه بيومى عبدالله، قضايا عربية فى البرلمان المصرى، مرجع سابق، ص٧٥.

(ISSN: 2536 - 9555)

وبعد انتهاء المشاورات الرسمية، وجه عضو مجلس النواب حسين جلال سؤالاً لرئيس الوزراء مصطفى النحاس، طالباً منه الإدلاء ببيان عن المحادثات التى جرت بصدد الوحدة العربية والأسس التى دارت عليها، وعن مدى ما وصلت إليه المشاورات[١١٧].

وفى البيان الذى ألقاه وزير الزراعة محمد فؤاد سراج الدين نيابة عن رئيس الوزراء، ذكر أنَّ مشاورات الوحدة العربية تهدف إلى جمع كلمة البلاد العربية ولم شملها، وتوطيد التعاون فيما بينها على ما فيه خيرها وتحقيق أمانيها، وبالنسبة لأوجه التعاون وما إذا كانت تقتصر على النواحى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أم تمتد إلى الناحية السياسية، أشار إلى أنَّ الحكومة تستطلع الآراء بشأن هذا الموضوع من أجل أن تتبين كافة الاتجاهات، وأكد البيان حرص الحكومة بعد انتهاء المشاورات على تشكيل لجنة تحضيرية تُمثّل فيها الدول العربية ذات الشان لتسجيل ما يتم الاتفاق عليه، وذلك تمهيداً لعقد المؤتمر العربى فى القاهرة[١١٨].

ومما سبق يتبين أنَّ حكومة النحاس لم تسع إلى إشراك البرلمان فى مناقشة ومتابعة تطورات قضية الوحدة العربية، وإنَّما حرصت على أن تكون المشاورات بصفة رسمية بين حكومات الدول العربية دون نشر تفاصيلها، ولذا جاءت معظم المناقشات التى طرحها نواب البرلمان عبارة عن تساؤلات واستفسارات بشأن متابعة موضوع الوحدة العربية، وبالتالى لم يكن للبرلمان دور واضح فى رسم سياسة علاقة مصر بالدول العربية خلال فترة المشاورات التمهيدية للوحدة العربية.

- **قضايا الجيش:**

لم يكن الجيش المصرى قبل عام ١٩٣٦ جيشاً بالمعنى المفهوم فى تشكيل وتنظيم الجيوش الحديثة، وإنَّما كان مجرد رمز حرص البريطانيون على الإبقاء عليه وفقاً لمعايير مُعيَّنة، واعتبارات تتصل بأمن الاحتلال واستمراره، إذ ليس من

---

[١١٧] مجلس النواب، النواب الهيئة النيابية الثامنة، الانعقاد الثالث، المجلد الأول، الجلسة ١٧ فى ١٣ مارس ١٩٤٤، ص٨٥٠.

[١١٨] المصدر نفسه، ص٨٥١.

المتصور أن تسعى بريطانيا إلى تقوية جيش يُشكِّل تطويره تهديداً مباشراً لوجودها[١١٩].

وقد نصت الماده الثامنة من معاهدة ١٩٣٦ على أنه: "بعد انقضاء عشرين عاماً على تنفيذ المعاهدة يبحث الطرفان فيما إذا كان وجود القوات البريطانية لم يعد ضرورياً لأنَّ الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة فى قناة السويس وسلامتها، فإذا قام خلاف بينهما فى هذا الصدد فإنَّ ذلك الخلاف يجوز عرضه على مجلس عصبة الأمم أو على أى هيئة تحكيم لتفصل فيه"[١٢٠].

وبعد عقد معاهدة ١٩٣٦ بدأت صفحة جديدة فى تاريخ الجيش المصرى تعيَّن عليه خلالها أن يُحقق إنهاء الاحتلال البريطانى عن طريق التطور والتوسع والتمسك بأسباب القوة، فى الوقت الذى كان عليه أن يسعى إلى هذا النهج، بينما كان تزويده بالسلاح والعتاد فى يد بريطانيا، ومن ناحية أخرى فإنَّ مصالح بريطانيا كانت تتعارض مع أية محاولة لزيادة فعالية وتطوير كفاءة الجيش المصرى[١٢١].

وقد اهتم البرلمان بمتابعة عملية تزويد الجيش بما يحتاجة من الأسلحة والذخيرة، ولذا عندما ترددت أنباء عن اعتذار الحكومة البريطانية عن توريد الأسلحة للجانب المصرى، تقدم النائب أحمد معبد بسؤال لوزير الحربية على فهمى مُستفسرًا فيه عن أسباب تراجع بريطانيا عن تسليم ما طلبه الجيش المصرى من الأسلحة الحديثة[١٢٢].

---

[١١٩] عبدالوهاب بكر، الوجود البريطانى فى الجيش المصرى "١٩٣٦– ١٩٤٧"، ط ١، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢، ص٢٨.

[١٢٠] مجلس النواب، الهيئة النيابية السادسة، دور الانعقاد غير العادى لنظر معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا، الجلسة الثانية فى ١٠ نوفمبر ١٩٣٦، ص٢٥.

[١٢١] عبدالوهاب بكر، مرجع سابق، ص٢٨.

[١٢٢] مجلس النواب، الهيئة النيابية السادسة، الانعقاد الثانى، المجلد الثالث، الجلسة ٥٠ فى أول يوليو ١٩٣٧، ص١٦٣٠.

(ISSN: 2536 - 9555)

ومن جانبه أوضح وزير الحربية فى إجابته بأنَّ المصانع الحربية البريطانية لم تعتذر عن عدم استطاعتها تسليم الجيش المصرى بما يحتاج إليه فى السنة الحالية من المدافع إلا بنسبة الربع، مُبرراً ذلك باعتزام المسئولين فى هذه المصانع بإيقاف نوعين من المدافع وعدم استعمالهما نهائياً، وتطرَّق الوزير لنصيحة رئيس البعثة العسكرية البريطانية فى مصر بعدم شراء هذه الأنواع القديمة من المدافع، مُؤكدا أنَّ الوجهة الاقتصادية تُحتم شراء الأسلحة الحديثة، مُشيراً إلى أنَّ الوزارة ليس لديها ما يمنعها من شراء ما يلزمها من المصانع الأجنبية الأخرى إذا دعت الضرورة لذلك(١٢٣).

وفى إطار الاهتمام بتقوية الجيش المصرى وجه عدد من النواب عدة أسئلة لوزير الحربية حسن صبرى جاء فيها "هل إذا بلغ عدد الجيش المصرى فى المستقبل خمسون ألف عسكرى تستطيع خزانة الدولة أن تقوم بالنفقات اللازمة لتدريبه؟ وهل احتاطت الوزارة لإيجاد أسلحة وذخائر وصنعها فى مصر حين لا تجد احتياجات الجيش من الخارج؟ وهل للوزارة سياسة مُقبلة عن زيادة عدد أفراد الجيش ورفع كفاءته بما يتوافق مع قدرة البلاد المالية واستعداد الأمة ورغبتها فى ذلك؟ وهل هناك خطط لنشر الروح العسكرية بين طلبة الجامعة"(١٢٤).

وقد جاءت إجابات وزير الحربية متسقة تماماً مع تساؤلات أعضاء البرلمان، حيث أشار إلى أنَّ الوزارة تعمل على زيادة عدد أفراد الجيش بما يتناسب مع عاملين أساسيين هما تخريج ضباط أكفاء، والحصول على اعتمادات مالية تتناسب مع موارد الدولة، مُشيراً إلى اهتمام الدولة ببحث موضوع تصنيع بعض احتياجات الجيش من السلاح داخل مصر، كا تطرَّق إلى حرص الوزارة على إدخال التعليم العسكرى لطلبة المدارس الثانوية وطلاب الجامعة(١٢٥).

ومع أنَّ غالبية المناقشات فى البرلمان دارت حول أهمية زيادة عدد أفراد الجيش وزيادة تسليحه، فإنَّ بعض النواب تبنى فى رؤيته للنهوض بالجيش وجهة

(١٢٣) المصدر نفسه، ص١٦٣١.

(١٢٤) المصدر نفسه، الهيئة النيابية السابعة، الانعقاد الأول، المجلد الأول، الجلسة ٩ فى ٢٤ مايو ١٩٣٨، ص١٧١.

(١٢٥) المصدر نفسه، ص١٧٢.

نظر مُغايرة، ومن هؤلاء النائب زهير صبرى الذى طالب بالاهتمام برفع الروح المعنوية لدى أفراد الجيش، مؤكداً أنها الأساس فى قوة الجيش وقدرته على التصدى لأية اعتداءات خارجية، وأعطى مثالاً لذلك بأنَّ من يلتحقون بالجيش هم من يعجزون عن دفع البدل العسكرى، مما يؤدى إلى إحساس الجنود بالخجل بسبب فقرهم المالى، كما أشار النائب إلى المعاملة السيئة التى يلقاها الجنود فى الجيش وتكليف العديد منهم بأعمال الخدم فى منازل الضباط، مما يؤدى إلى تبرمهم من الروح العسكرية وفقدانهم الشجاعة والإقدام، ولذا وجه دعوته مع بعض أعضاء مجلس النواب لإلغاء قانون القرعة العسكرية(•)، وأن تكون هناك مساواة بين جميع المصريين فى أداء الخدمة العسكرية(١٢٦).

وفى مجلس الشيوخ تبنى وهيب دوس عام ١٩٣٨ قضية رفع الروح المعنوية لدى أفراد الجيش، إذ تطرَّق فى حديثه إلى ما قامت به وزراة الحربية والبحرية من زيادة عدد أفراد الجيش لما يقرب من ٢٢ ألف جندى، مُوضحاً أنَّ هذه الزيادة ليست هى السبيل الوحيد للنهوض بالجيش، مُشيراً إلى أنَّ الجندية فى مصر أصبحت سُخرة يتخلص منها الشخص بدفع عشرين جنيهاً، مُطالباً بإلغاء البدل العسكري وحتمية خضوع جميع فئات الشعب للخدمة العسكرية الإجبارية، مُشدِّداً فى ختام كلمته على أنَّ الجيش المصرى ليس فى حاجة إلى زيادة عدده بقدر ما هو فى حاجة مُلحَّة إلى جندى يُؤمن برسالته ولا يشعر بالإهانة عندما يُدعى إلى الجيش(١٢٧).

(•) كان قانون القرعة العسكرية يقضى بأن يستمر الجندى فى الخدمة العسكرية خمس سنوات متتالية، تبدأ من التاسعة عشر إلى الثالثة والعشرين، وكان الجندى يقضى أغلب هذه الفترة فى منازل الضباط، الأمر الذى جعل الرأى العام يُطالب باستمرار بتخفيض هذه المدة. انظر: عبدالعظيم رمضان، الجيش المصرى فى السياسة "١٨٣٢– ١٨٣٦"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٧، ص٣٠٦.

(١٢٦) مجلس النواب، الهيئة النيابية السادسة، الانعقاد الثانى، المجلد الثانى، الجلسة ٣٦ فى ٣١ مايو ١٩٣٧، ص ص ١٠٨٦– ١٠٨٧.

(١٢٧) مجلس الشيوخ، الانعقاد الثالث عشر، الجلسة ٢٤ فى ١٢يوليو ١٩٣٨، ص ص ٤٣٥– ٤٣٦.

(ISSN: 2536 - 9555)

وعندما أوشكت الحرب العالمية الثانية على الانتهاء، عاد بعض النواب لإبداء اهتمامهم بتطوير الجيش، داعين أن يكون التطوير مُتفقاً مع الظروف الدولية الجديدة التى ستطرأ على العالم بعد انتهاء الحرب، وذلك فيما يتعلق بتعاظم دور الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى، ومن هنا كانت مطالبتهم بضرورة نقل نُظم التدريب العسكرية المُتَّبعة فى هذه الدول المتقدمة، وكذلك تعميم التدريب العسكرى بداية من المرحلة الابتدائية، مُبرِّرين ذلك بأهمية غرس الروح العسكرية فى نفوس الطلاب منذ الصغر[١٢٨].

وبصفة عامة فإنَّ غالبية اهتمامات أعضاء البرلمان بالنسبة للجيش المصرى دارت حول زيادة عدد أفراده ورفع معدلات كفاءته التدريبية، إلى جانب أهمية تزويده بالأسلحة الحديثة من مختلف الدول الأجنبية، وهو ما يعنى تنويع مصادر السلاح حتى لا تقع مصر تحت ضغوط السياسة البريطانية، إضافة إلى تغيير نظام التجنيد وجعله إجبارياً لجميع المصريين، وأن يتم تنشئة الطلاب فى المدارس والجامعات على الروح العسكرية لتعميق الانتماء لديهم بالدفاع عن وطنهم، ولا شك فى أنَّ كل هذه الأسئلة التى أثارها النواب كان الهدف من ورائها الوصول بالجيش المصرى إلى المرحلة التى تُمكِّنه من الدفاع عن مصر وعن قناة السويس، وبالتالى تسهيل عملية جلاء بريطانيا عن مصر.

- **الغارات على المدن المصرية:**

كان احتلال إيطاليا للحبشة فى أكتوبر ١٩٣٥ نذيراً بحدوث مواجهة محتملة بين بريطانيا وإيطاليا فى ظل التنافس الاستعمارى بين الدولتين، وأدى ذلك إلى أن أصبحت مصر مُهدَّدة من جهة الجنوب الشرقى فى الصومال والحبشة، ومن جهة الغرب فى ليبيا، وذلك فى حال اندلاع الحرب بين الدولتين.

وقد تنبه العديد من نواب البرلمان لخطر هذه المواجهات مبكراً وقبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية، ومثال ذلك ما حدث أثناء مناقشة ميزانية وزارة الحربية والبحرية لعام ١٩٣٧، حيث طالب بعض النواب بأن يتم تخصيص مبلغ من

---

[١٢٨] مجلس النواب، الهيئة النيابية الثامنة، الانعقاد الثالث، المجلد الأول، الجلسة ٢٠ فى ٣ أبريل ١٩٤٤، ص ص ١٠١٢– ١٠١٣.

ميزانية الوزارة لتحصين القاهرة والمدن الكبيرة ضد الغارات الجوية المحتملة من قبل الجانب الإيطالى[١٢٩].

وفى ديسمبر ١٩٤٠ تعرضت بعض المدن المصرية لغارات جوية، ولذا قدمَّ النائب محمود أبو الفتح استجواباً لرئيس الوزراء حسين سرى، مُنتقداً النقص الخطير فى وسائل حماية المدنيين من تلك الغارات، وتطرَّق إلى الفوضى التى شهدتها المناطق التى تعرضت للغارات فى الإسكندرية والقاهرة، وأرجع ذلك إلى أنَّ مصلحة الوقاية المدنية ليست لها سياسة مُعيَّنة أو خطة مرسومة، مُبرراً ذلك بأنَّ اختصاصات المصلحة مُوزَّعة بين وزارات الصحة والأشغال والشئون الاجتماعية[١٣٠].

ومن جانبه شدَّد رئيس الوزراء على أنَّ حكومته ستبذل ما فى وسعها من أجل وقاية المدنيين مهما كانت الظروف، وفيما يختص بتفرق اختصاصات مصلحة الوقاية المدنية، فقد برَّر ذلك بأنَّ أعمال المصلحة مُؤقتة تنتهى بانتهاء الغرض الذى أنشئت من أجله، ولهذا السبب كان جميع الموظفين الذين يعملون بها مُنتدبين من وزارات أخرى[١٣١].

وفى مارس ١٩٤١ حدثت تطورات خطيرة على الحدود الغربية لمصر، إذ استطاعت القوات الألمانية والإيطالية احتلال مدينة السلوم، وهو ما أتاح لها فرصة شن الغارات على المعسكرات البريطانية داخل الأراضى المصرية، فمثلاً فى ٥ يونيو شنت قوات المحور غارات عنيفة على مدينة الإسكندرية مما أسفر عن مقتل أكثر من مائة شخص من أهالى المدينة، وبعدها بثلاث أيام وقعت غارات أخرى أسفرت عن وقوع أكثر من ٦٥٠ قتيلاً، وتلى ذلك هجرة أعداد كبيرة من أهالى الإسكندرية إلى داخل البلاد، وبلغت هذه الأعداد نحو ثلث مليون تقريباً، أى حوالى ٤٠% من سكان المدينة، ومن جانبها قامت الحكومة المصرية

---

[١٢٩] المصدر نفسه، الهيئة النيابية السادسة، الانعقاد الثانى، المجلد الثانى، الجلسة ٣٦ فى ٣١ مايو ١٩٣٧، ص١٠٧.

[١٣٠] المصدر نفسه، الهيئة النيابية السابعة، الانعقاد الرابع، المجلد الأول، الجلسة ٦ فى ١٦ ديسمبر ١٩٤٠، ص ص ٤٥– ٤٨.

[١٣١] المصدر نفسه، ص٤٩.

(ISSN: 2536 - 9555)

بتقديم احتجاج شديد إلى الحكومتين الألمانية والإيطالية على هذه الغارات الوحشية، ولكن إذاعتى البلدين كانتا تُعلنان أنَّ الهدف من هذه الغارات هو المعسكرات البريطانية[١٣٢].

وقد أثارت هذه الغارات مناقشات عنيفة داخل مجلس النواب، إذ تمَّ تقديم ثلاث استجوابات كان أشدها انتقاداً ما تقدم به النائبان عبدالحميد عبدالحق، ومحمود أبو الفتح، اللذان كانا يُمثِّلان تيار المُعَارَضة الوفدية فى برلمان ١٩٣٨، حيث انتقدا فى استجوابهما موقف الحكومة فى التعامل مع هذه الغارات، مؤكدين عدم وجود استعدادات كافية للتعامل مع مثل هذه الحالات الطارئة، ومن جانبه هاجم عبدالحميد عبدالحق توجه الوزارات التى تولت الحكم بعد عام ١٩٣٨، مُبرراً ذلك بعدم أخذها بنصائح النواب الذين هم أشد إحساساً بحاجات البلاد وبالمخاطر التى تتعرض لها[١٣٣].

أما محمود أبو الفتح فقد طالب بأن يتم تنظيم مصلحة الوقاية المدنية بطريقة مختلفة، بحيث تكون مصلحة قائمة بذاتها، وأن يتوافر لها من القوة والدعم ما يمكنها من التصرف دون الرجوع إلى أية وزارة أخرى، كما ناشد الحكومة بأن يتم اعتماد عدة ملايين من الجنيهات يتم توفيرها من ميزانية الدولة لزيادة الإنفاق على وسائل الحماية من خطر الغارات كما حدث فى مدينة لندن، وكذلك الإنفاق على المتضررين والمهاجرين من المناطق المنكوبة وخاصة من الإسكندرية[١٣٤].

وتحدث رئيس الوزراء حسين سرى مُوضحاً أنه يعى تماماً كل الانتقادات التى وجهها النواب بشأن مصلحة الوقاية المدنية، ولكنه فى الوقت نفسه أكد أنَّ الحكومة بذلت كل مافى وسعها لوقاية المدنيين، مُشيراً إلى عدم القدرة على اعتماد ملايين الجنيهات من أجل زيادة الانفاق على وسائل الحماية كما حدث فى لندن، وكانت حجته فى ذلك أنَّ هذا الأمر سيستنزف كل ميزانية الدولة، وأعطى مثالاً

---

[١٣٢] عبدالعظيم رمضان، تطور الحركة الوطنية فى مصر "١٩٣٩– ١٩٤٥"، مرجع سابق، ص ص ١٦٦– ١٦٧.

[١٣٣] مجلس النواب، الهيئة النيابية السابعة، الانعقاد الرابع، المجلد الثانى، الجلسة ٥٤ فى ١٨ يونيو ١٩٤١، ص ص ١٤٤٥– ١٤٤٩.

[١٣٤] المصدر نفسه، ص ص ١٤٥٠– ١٤٥٢.

لذلك بأنَّ البرنامج الأمثل لحماية القاهرة وحدها سيتكلف نحو عشرين مليوناً من الجنيهات، ولذا طلب رئيس الوزراء من النواب فى نهاية كلمته أن يضعوا أمام أنظارهم قدرة البلاد المالية(١٣٥).

وفى ختام مناقشة هذه الاستجوابات قدَّم عبدالحميد عبدالحق اقتراحاً جاء فيه: "يرى المجلس أنَّ الغارات الأخيرة على مدينة الإسكندرية وقعت وليس هناك استعداد كاف للوقاية منها وتلافى آثارها، وينبه الحكومة إلى ضرورة الاستعداد واتخاذ العدة للحوادث قبل وقوعها"(١٣٦).

وكان بديهياً أنَّ الموافقة على هذا الاقتراح تعنى انتقاداً واضحاً لسياسة الحكومة فى معالجة مسألة الوقاية من خطر الغارات، ولذا تمَّ تجاهل ذلك وتقديم اقتراح بالانتقال إلى جدول الأعمال، ووافق على ذلك ١٢٣ نائباً بينما عارضه ٦٠ نائباً(١٣٧). ويأتى هذا الأمر استمراراً للسياسة التى كانت تنتهجها وزارات الأقلية تخلصاً من ضغط وانتقاد العناصر الوفدية فى البرلمان، ومن ناحية أخرى فإنَّ النواب الوفديين وجدوا فى مثل هذه الأحداث فرصة لمهاجمة مسلك وزارات الأقلية فى إدارة شئون البلاد.

- **القضايا الاقتصادية:**

كان لنواب البرلمان دور بارز فى التصدى للعديد من القضايا الاقتصادية التى شغلت الرأى العام فى مصر خاصة فى فترة الحرب العالمية الثانية، وما لهذه الحرب من تأثيرات واضحة على الاقتصاد المصرى، وجاءت مناقشاتهم فى موضوعات عدة عكست رؤيتهم للنهوض بالأوضاع الاقتصادية.

- **الزراعة:**

أبدى أعضاء البرلمان اهتماماً شديداً بمناقشة القضايا الزراعية، لأنَّ مصر كانت فى ذلك الوقت بلداً زراعياً فى المقام الأول، واحتلت المناقشات التى دارت حول محصول القطن حيزاً كبيراً؛ لما لهذا المحصول من أهمية بالغة لكبار الملاك والفلاحين على السواء، وكذا للاقتصاد المصرى.

---

(١٣٥) المصدر نفسه، ص ص ١٤٥٣– ١٤٥٤.

(١٣٦) المصدر نفسه، ص ١٤٦٩.

(١٣٧) المصدر نفسه، ملحق الجلسة ٥٥ فى ٢٣ يونيو ١٩٤١، ص ص ١٤٨٣– ١٤٨٥.

(ISSN: 2536 - 9555)

ومن المعروف أنَّ مصر قد اعتمدت فى اقتصادها منذ وقتٍ طويل على محصول القطن، حيث احتل الصدراة بالنسبة للحاصلات الزراعية؛ باعتباره المحصول النقدى الأول فى البلاد، ولذا أسهم فى ثروتها مُساهمة فعالة، وتأثرت ماليتها به تبعاً لارتفاع وانخفاض أسعاره فى الأسواق العالمية[١٣٨].

وكان لاندلاع الحرب العالمية الثانية تأثيراً سلبياً واضحاً على تصريف محصول القطن، وذلك بعدما توقفت حركة التعامل مع ألمانيا، حيث انخفضت قيمة المشتروات الألمانية من القطن المصرى من ٢,٢٤٩,٢٠٦جنيهاً فى نهاية سبتمبر ١٩٣٨ إلى ١,٧٠٥,٥٦٠ جنيهاً عن الفترة نفسها لعام ١٩٣٩ مع بدايات نشوب الحرب[١٣٩]. وهو ما يعنى أنَّ نسبة الانخفاض فى صادرات القطن المصرى إلى ألمانيا وصلت إلى نحو ٢٤%، وهى نسبة أحدثت هزة كبيرة فى سوق القطن.

ونظراً لتأثير انخفاض صادرات القطن على الاقتصاد المصرى وبالتالى على الفلاحين، فقد خصَّصَ مجلس النواب عام ١٩٣٩ عدة جلسات لمناقشة هذه التداعيات، حيث أدلى وزير المالية حسين سرى ببيان الحكومة فى هذا الصدد، مُشيراً إلى سياستها القطنية وما اتخذته من إجراءات لمواجهة هذا الموقف، وتناول البيان عدة نقاط تمثَّلت فى ضمان تصريف محصول القطن وضمان تمويله، إلى جانب تنسيق عرضه فى الأسواق[١٤٠].

وأكد وزير المالية فى بيانه أنَّ الخطوات التى اتخذتها الحكومة فى هذا الصدد سوف تؤدى إلى عدة نتائج إيجابية من بينها: تمكين التجار من استئناف شرائهم

---

[١٣٨] لطيفة محمد سالم، مصر فى الحرب العالمية الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٤، ص١٠٣.

[١٣٩] عاصم محروس عبدالمطلب، القطن فى العلاقات المصرية البريطانية من واقع الهيئة النيابية السابعة "١٩٣٨– ١٩٤٢"، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٣، ص٥٠.

[١٤٠] مجلس النواب، الهيئة النيابية السابعة، دور الانعقاد غير العادى "٢– ١٢ أكتوبر ١٩٣٩"، الجلسة الثالثة فى ٧ أكتوبر ١٩٣٩، ص٣٢.

للقطن، وتأمين البنوك والتجار على أنَّ المخزون لديهم من الأقطان لن يسبب لهم أية خسارة من جراء أخطار الحرب، وأخيراً تنشيط حركة الإقبال على شراء القطن المصرى فى الأسواق الأجنبية[١٤١].

ومع اضطراب الأوضاع على الساحة الدولية فى مايو ١٩٤٠، ووضوح نية إيطاليا فى دخول الحرب إلى جانب ألمانيا، قررت السلطات البريطانية تحويل مسار السفن التجارية إلى طريق رأس الرجال الصالح، وكان لهذه الخطوة أثراً مباشراً فى هبوط أسعار القطن والبذرة، وخشيت الحكومة المصرية أن يمتد هذا التأثير إلى الإخلال بالتوازن بين الأسواق، إلى جانب التخوف من أن تتخذ المضاربة صورة عنيفة بعيدة عن الأساس التجارى الذى تقوم عليه المضاربة، لذا قررت الحكومة فى ١٣مايو ١٩٤٠ إغلاق بورصة العقود[•] فى الإسكندرية مع بقاء بورصة مينا البصل مفتوحة[١٤٢].

وكان لقرار إغلاق البورصة صدىً كبيراً فى مجلس النواب، حيث قدَّم كل من: إسماعيل صدقى، وعلى المنزلاوى، وعطا عفيفى[•]، استجواباً للحكومة عن الأسباب التى دعت إلى قيامها بإغلاق البورصة.

وقد استعرض وزير المالية حسين سرى فى رده على الاستجواب الأسباب التى أدت إلى إغلاق البورصة، مُشيراً إلى أنَّ اضطراب الأوضاع الدولية فى البحر

---

[١٤١] المصدر نفسه، ص٣٣.

[•] لم تكن هذه هى المرة الأولى التى يتم فيها إغلاق بورصة العقود بالإسكندرية، حيث تمَّ إغلاقها فى الفترة من ٢٥ أبريل ١٩١٠ وحتى أول سبتمبر من العام نفسه، وذلك لحين الانتهاء من إعداد لائحتها الداخلية، وأغلقت كذلك فى الفترة من ٢٣يوليو ١٩١٨ وحتى ٣١يوليو ١٩١٩، بسبب ظروف الحرب العالمية الأولى. انظر: مصطفى بكرى، المعارف الرئيسية فى التسويق الزراعى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٧، ص ٤٦٥.

[١٤٢] عاصم محروس عبدالمطلب، مرجع سابق، ص٨٨.

[•] كان هؤلاء الثلاثة أعضاء فى لجنة القطن التى شكلها مجلس النواب فى أواخر عام ١٩٣٩ بناءً على اقتراح إبراهيم عبدالهادى وزير الدولة للشئون البرلمانية، ورُوعى فى اختيار أعضائها أن يكونوا ممن لديهم دارية بشئون القطن. انظر: مجلس النواب، الهيئة النيابية السابعة، الانعقاد الثالث، المجلد الأول، الجلسة السابعة فى ١١ ديسمبر ١٩٣٩. ص١٥٥.

(ISSN: 2536 - 9555)

المتوسط، وقيام بريطانيا بتحويل سفنها إلى طريق رأس الرجاء الصالح، أدى إلى خفض سعر البذرة، الأمر الذى نتج عنه تدخل الحكومة لمنع أية مضاربات طائشة، إلى جانب التخوف من امتداد تأثير هذه المضاربات إلى سوق القطن، مما قد يؤدى إلى هبوط أسعاره هبوطاً شديداً[١٤٣].

وتطرَّق وزير المالية إلى قيام بعض الدول بانتهاج ما اتخذته مصر من إجراءات لمنع تدهور أسواقها القطنية، حيث أغلقت بورصة سويسرا، كما تعطلت بورصة ليفربول لمدة ثلاث أيام بدءاً من ٢٠ مايو ١٩٤٠، وأكد الوزير حرص حكومته على ترك سوق القطن حُرَّة من كل تدخل، وأنَّ جهودها تقتصر فقط على محاربة كل العوامل التى يكون من شأنها التأثير فى هذه السوق تأثيراً مُصطنعاً[١٤٤].

وفى سبيل الحفاظ على سعر القطن وتقليل الكميات المعروضة منه فى الأسواق، تقدمت الحكومة لمجلس النواب بمشروع قانون لمنع زراعة القطن بعد المحاصيل الشتوية لعام (١٩٤٠–١٩٤١)، ونصَّ القانون على: "معاقبة من يخالف ذلك بالحبس لمدة لا تزيد عن شهر وغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات عن كل فدان، أو بإحدى هاتين العقوبتين، فضلاً عن تقليع الزراعة وإعدامها"[١٤٥].

وفى بيانه الذى ألقاه أمام مجلس النواب أوضح وزير الزراعة أحمد عبدالغفار أنَّ هذا المشروع رُوعى فى وضعه ما تقتضيه مصلحة البلاد، مُوضحاً فوائد المشروع فى عدة نقاط وهى: **أولاً** قدرة الحكومة على تصريف محصول القطن، **وثانياً** عدم مساعدة الفلاحين على زراعة الأقطان المتأخرة لأنها ستكون بؤرة لدودة القطن، **وثالثاً** ضمان سد حاجة البلاد من الحبوب والحاصلات الأخرى وقت الحرب[١٤٦].

---

[١٤٣] المصدر نفسه، المجلد الثالث، الجلسة ٦٢ فى ٢١ مايو ١٩٤٠، ص ٢٢٠٩.

[١٤٤] المصدر نفسه، ص ص٢٢١٠– ٢٢١١.

[١٤٥] المصدر نفسه، الانعقاد الرابع، المجلد الأول، الجلسة ١٤ فى ١٧ فبراير ١٩٤١، ص٢٦٣.

[١٤٦] المصدر نفسه، ص٢٦٤.

وتعقيباً على بيان وزير الزراعة انتقد النائب الوفدى عبدالحميد عبدالحق مشروع القانون، وكانت حُجته فى ذلك مخالفة القانون للمبدأ الدستوى الذى يقضى بأنَّ القوانين يجب أن تقوم على أساس المساواة، مُحذِّراً من أنَّ المشروع سيترتب عليه حرمان حوالى ١٣٠ ألف فدان فى الوجه القبلى من زراعة القطن مقابل ٤٥ ألف فدان فى الوجه البحرى، وتعرض النائب لمسألة الـ ٥٠٠ ألف قنطار التى سيتم إنقاصها فى حال إقرار المشروع، مُنوِّهاً إلى عدم تأثيرها الواضح بالنسبة لتصريف مخزون القطن، مُطالباً فى حال تطبيق المشروع أن يكون بصورة تُحقق المساواة بين الجميع(١٤٧).

وبعد مناقشات عديدة وافق مجلس النواب على مشروع القانون الذى تقدمت به الحكومة بأغلبية ١٥٧ صوتاً ضد ٨ أصوات(١٤٨). ولم تستطع المُعَارَضة الوفدية أن تُعرقل القانون الذى أصدرته حكومة حسين سرى الائتلافية.

واستمراراً لمحاولة الحد من تداعيات الحرب العالمية الثانية بالنسبة لتصدير القطن، بدأت المفاوضات بين الحكومتين المصرية والبريطانية لتصريف محصول القطن لعام ١٩٤١، وذلك فى شهر يناير من العام نفسه، غير أنَّ المفاوضات استمرت حتى شهر أغسطس دون إحراز أى تقدم بشأنها، مما أثار قلقاً واضحاً فى البلاد، الأمر الذى دعا العديد من أعضاء البرلمان إلى دعوة بريطانيا لشراء المحصول الجديد، إضافة إلى تنبيه الحكومة بضرورة مشاركة نواب الأمة فى حل المسألة القطنية(١٤٩).

ومن أجل تهدئة مخاوف الرأى العام فى مصر، ألقى رئيس الوزراء حسين سرى بيان الحكومة مُستعرضاً فيه أوجه بنود الاتفاق مع بريطانيا بشأن محصول القطن لعام ١٩٤١، وتضمَّن البيان نقاطاً عديدة من بينها: قيام الحكومة المصرية بعقد فرض داخلى بقيمة ١٥مليون جنيه لتصريف نصف محصول القطن، وأوضح البيان استحالة أن تتحمل الحكومة المصرية وحدها مسئولية تسويق القطن

---

(١٤٧) المصدر نفسه، ص٢٦٨.

(١٤٨) المصدر نفسه، ص٢٨٢.

(١٤٩) عاصم محروس عبدالمطلب، مرجع سابق، ص١٣٨.

(ISSN: 2536 - 9555)

بأكمله، وبالتالى ليس أمامها من سبيل لتصريف القطن سوى التعامل والاتفاق مع بريطانيا(١٥٠).

ويتضح من سياق بيان رئيس الوزراء والمفاوضات التى سبقتها حرص بريطانيا الشديد على إنقاص المساحة القطنية، والتوسع فى زراعة القمح لتموين جيوشها، إلى جانب تقليل الكميات التى تشتريها من القطن المصرى، ولا أدل على ذلك من اعتراضها على اقتصار وزارة الزراعة المصرية فى إسداء النصح للمزارعين بإنقاص مساحتهم القطنية وعدم وجود تشريع مُلزم فى هذا الصدد(١٥١).

ونتيجة لهذا الاعتراض فقد قام رئيس الوزراء بطمأنة السفير البريطانى بتقدم الحكومة للبرلمان بمشروعى قانون بشأن تخفيض المساحة القطنية، واعتماد القرض المطلوب للمساهمة فى شراء محصول القطن(١٥٢).

وقد تباين موقف النواب إزاء سياسة الحكومة القطنية، حيث شهدت الجلسة التى تمَّ تخصيصها لمناقشة الأزمة القطنية والتى امتدت سبعة أيام متواصلة انتقاداً شديداً للاتفاق المصرى البريطانى من مختلف جوانبه، وبصفة خاصة مسألة السعر، وكان من رأى غالبية النواب ضرورة زيادته إلى درجة مناسبة، أو قيام الحكومة بتعويض فارق السعر إذا رفضت بريطانيا، الأمر الذى دفع رئيس الوزراء إلى إعلانه عن إعادة المفاوضات مع بريطانيا مرة ثانية أملاً فى زيادة سعر القطن(١٥٣).

وكان حزب الوفد من أشد المعارضين لهذا الاتفاق، وتولى عبد الحميد عبد الحق طرح رؤية الحزب فى هذا الشأن، مُنتقداً ما جاء فى كلمة رئيس الهيئة

---

(١٥٠) مجلس النواب، الهيئة النيابية السابعة، الانعقاد الرابع، المجلد الثالث، الجلسة ٧٤ فى ٢٠ أغسطس ١٩٤١، ص ص ١٩٧٦– ١٩٨٠.

(١٥١) عبدالعظيم رمضان، تطور الحركة الوطنية فى مصر"١٩٣٩– ١٩٤٥"، مرجع سابق، ص١٦١.

(١٥٢) عاصم محروس عبدالمطلب، مرجع سابق، ص١٤٢.

(١٥٣) مجلس النواب، الهيئة النيابية السابعة، الانعقاد الرابع، المجلد الثالث، الجلسة ٧٤ فى ٢٠ أغسطس ١٩٤٠، ص ١٩٩٠.

السعدية من توجيه الشكر للحكومة البريطانية لقيامها بشراء نصف محصول القطن المصرى، وتطرَّق العضو إلى قيام العراق فى عام ١٩٤٠ ببيع قطنها لليابان بسعر ١٧,٨٠ ريالاً للقنطار، مُنوِّهاً إلى قيام الجانب العراقى بإجبار الحكومة البريطانية على شراء محصول القطن لعام ١٩٤١، إضافة إلى جميع الحاصلات الزراعية الأخرى الزائدة عن حاجته، وكانت مُبرِّرات الجانب العراقى أنَّ بريطانيا هى المسئولة عن منع العراق من تصدير حاصلاته الزراعية إلى الخارج لرعاية مصالحها السياسية، وناشد النائب فى ختام كلمته نواب المجلس أن يترفعوا فى مناقشاتهم لهذه القضية فوق مستوى الحزبية، مُشدِّداً على أنها "قضية مصر والشعب بأكمله"(١٥٤).

وعلى الرغم من تفنيد أحمد ماهر لبيان المُعَارَضة، فإنه اتفق معها فى عدة نقاط من بينها انخفاض سعر القطن للعرض البريطانى، وأولوية وضع سياسة قطنية مستقبلية بمشاركة نواب الأمة وشيوخها، بحيث لا تنفرد الحكومة وحدها بهذا الأمر، **وأخيراً** فإنَّ تحديد مساحة الأرض المزروعة قطناً وتحديد الإنتاج يجب ألا يُلحقا بمشروع الاتفاق، باعتبار أنَّ هذا الأمر من صميم عمل الحكومة المصرية بالاتفاق مع أعضاء البرلمان(١٥٥).

وانتهى الأمر بموافقة مجلس النواب بأغلبية كبيرة على مشروع تحديد مساحة الأراضى المزروعة قطناً بما يُقدَّر بثلث مساحة الأراضى القابلة للزراعة، وعلى المشروع الخاص بالترخيص للحكومة بإصدار القرض المطلوب، ولكن تمَّت زيادة مبلغ القرض إلى سبعة عشر مليوناً ونصف من الجنيهات؛ لمواجهة الزيادة المُحتملة فى أسعار القطن للمحصول الجديد كله، والتى ستتحملها مصر بمفردها(١٥٦).

وأثناء مناقشة مجلس الشيوخ للمشروعين السابقين، أكد حافظ رمضان أنَّ سبب هذه الأزمات القطنية يعود إلى الضغط السياسى الذى تُمارسة بريطانيا على الحكومة المصرية، بحيث أصبحت مصر فى سياستها الاقتصادية تتبع الاقتصاد

(١٥٤) المصدر نفسه، ص ص ٢٠٠٢– ٢٠١٤.
(١٥٥) المصدر نفسه، ٢٠١٤– ٢٠١٧.
(١٥٦) المصدر نفسه، ص ٢٠٣٤.

(ISSN: 2536 - 9555)

البريطانى، وتطرَّق إلى الجهود التى بُذِلت لعلاج الأزمات القطنية من صرف الملايين فى شراء القطن، ومن تحديد المساحة القطنية، ومن التدخل فى البورصة، مُشدِّداً على أنَّ هذه الإجراءات وقتية ولا تُقدم حُلولاً جذرية لمعالجة المشكلة، مُطالباً بأن يكون لمحصول القطن منهجية ثابتة، مع حتمية التخلص من تحكم بريطانيا فى سياسة مصر الاقتصادية(١٥٧). وفى ختام تلك المناقشات وافق مجلس الشيوخ على المشروعين بأغلبية ٦٦ صوتاً ومعارضة ٤٧ صوتاً(١٥٨).

وقد أظهرت مناقشة نواب البرلمان للمسألة القطنية عام ١٩٤١ وجود تيارين مُتباينين، **الأول** وهو تيار الأغلبية الذى جاء مُؤيداً للحكومة فى غالبية ما اتخذته من خطوات لتصريف محصول القطن، وكان يُمثله أحمد ماهر رئيس الهيئة السعدية، **والثانى** تيار الأقلية المُعَارِض الذى مثلة حزب الوفد عن طريق عبد الحميد عبد الحق زعيم المعارضة الوفدية فى مجلس النواب، ولا شك فى أنَّ الاتجاهات الحزبية قد أثرت بشكلٍ واضح على مسار هذه المناقشات، وإن أظهرت المُعَارَضة الوفدية أنها كانت صائبة إلى حدٍ كبير فى تلك الانتقادات التى وجهتها للوزارة الائتلافية وللسياسة البريطانية، ولا أدل على ذلك من استطاعة العراق إرغام بريطانيا على شراء كل محصولها من القطن، مما يُثبت أنَّ حكومات الأقلية لم تكن تستطيع الوقوف أمام توجهات السياسة البريطانية فى مصر، لعدم وجود رصيد شعبى تستند إليه، خلافاً لما كان عليه حزب الوفد صاحب الشعبية الواسعة.

وبعد أن تمكنت الحكومة المصرية من حل مسألة القطن عام ١٩٤١، أعلنت بريطانيا فى أكتوبر من العام نفسه أنها لن تكون مستعده لشراء أكثر من خمسة ملايين قنطار فى حالة طلب مصر مساعدتها لتصريف محصول القطن فى العام الجديد(١٥٩).

---

(١٥٧) مجلس الشيوخ، الانعقاد السادس عشر، الجلسة، الجلسة ٥٥ فى ٣ سبتمبر ١٩٤١، ص ص ٧٩١– ٧٩٥.

(١٥٨) المصدر نفسه، الجلسة ٥٦ فى ٤ سبتمبر ١٩٤١، ص ص ٨٠٧– ٨١٢.

(١٥٩) الأهرام، العدد ٢٠٥٣٤ فى ٧ نوفمبر ١٩٤١، ص٥.

وعندما فشلت مصر فى التوصل إلى اتفاق مناسب مع بريطانيا حول تصريف محصول القطن لعام ١٩٤٢، بسبب عدم الاتفاق على أسعار الشراء، اضطرت وزارة مصطفى النحاس لأن تتعهد بشراء المحصول كله دون طلب أية مساعدة خارجية، ومن الأسباب التى ساعدت على ذلك قلة إنتاجية محصول القطن عما كانت عليه فى السنوات السابقة للحرب، بعدما تمَّ اتباع سياسة تحديد المساحة المنزرعة قطناً[١٦٠].

لقد احتلت المناقشات الخاصة بموضوع القطن خلال فترة الحرب العالمية الثانية الحيز الأكبر من مناقشات أعضاء البرلمان؛ لأهمية القطن فى دعم الإقتصاد المصرى باعتباره المحصول النقدى الأول، ومع ذلك كان لنواب البرلمان دور ملموس فى مناقشة بعض الموضوعات الأخرى المرتبطة بشئون الزراعة مثل تحسين وسائل الرى والصرف، وقضية استصلاح الأراضى البور لزيادة مساحة الرقعة الزراعية، وغير ذلك من قضايا زراعية خاصة بكل دائرة انتخابية.

- **الصناعة:**

حرصت بريطانيا منذ أن وطأت أقدامها أرض مصر على اتباع سياسة اقتصادية من شأنها جعل مصر بلداً زراعياً، وتركيز زراعتها فى المقام الأول على زراعة القطن وإهمال الزراعات الأخرى؛ نظراً لأنَّ بريطانيا كانت من أكبر مستوردى القطن المصرى، ونتيجة لتلك السياسة التى انتهجتها فقد تعرضت الصناعة المصرية لتدهور شديد فى أعقاب الاحتلال البريطانى، حيث ألغيت البعثات التى كان يتم إيفادها إلى الدول الأوربية، وأغلقت المصانع التى كانت متواجدة قبل الاحتلال، وبشكلٍ عام ساءت أحوال جميع الصناعات المصرية.

ولذا حرص بعض نواب البرلمان على إثارة قضية تشجيع الصناعات الوطنية، ومن ذلك مثلاً ما حدث أثناء مناقشة ميزانية وزارة التجارة والصناعة لعام ١٩٣٨، حيث أشار بعض النواب إلى أنَّ الدول التى تعتمد فى اقتصادياتها على الزراعة فقط هى دول غير متقدمة، ولذا كانت مطالبتهم بأن يكون الاهتمام الأول بالأنشطة الصناعية، داعين بأن يكون لوزارة التجارة والصناعة خطة مرسومة

(160) Royal Instituite of international Affairs op. cit.p. 178.

(ISSN: 2536 - 9555)

للعمل على فتح أبواب جديدة للصناعات التى يمكن إدخالها إلى مصر، فضلاً عن تقوية الصناعات القائمة[١٦١].

وكان لنشوب الحرب العالمية الثانية تداعيات سلبية واضحة على الصناعات المصرية، حيث تناقصت الواردات من الخارج، ونتيجة لذلك عقد البرلمان اجتماعًا غير عادى فى أكتوبر ١٩٣٩ لمناقشة بيان رئيس الوزراء على ماهر بشان السياسة الاقتصادية فى البلاد.

وقد أشار عدد من النواب فى مناقشاتهم إلى أنَّ الكثير من الصناعات المصرية تعتمد فى إنتاجها على مواد أولية يتم استيرادها من الخارج، موضحين أنَّ طريقة الحصول على هذه المواد قد تغيرت عما كانت عليه قبل الحرب، حيث أصبح الأمر يتطلب تسديد أثمان هذه المواد فوراً وعدم تقسيطها على فترات طويلة، ولذا ناشدوا الحكومة أن تبذل كل ما فى وسعها لتوفير السُبل لتموين المصانع المصرية بما تحتاجه من المواد الأولية، حتى لا تضطر غالبية هذه المصانع إلى إغلاق أبوابها، مما يُكبد الاقتصاد المصرى خسائر فادحة[١٦٢].

وفى توجه آخر تطرَّق بعض النواب فى رؤيتهم لتشجيع الصناعات المصرية للمشكلات التى يُعانى منها أصحاب المصانع عند استخراج الرخص الخاصة بمصانعهم، والتى تتطلب موافقة وزارات الأشغال، والشئون الاجتماعية، والصحة العمومية، والتجارة والصناعة، بحيث لا يستطيع صاحب المصنع الحصول على الرخصة التى يريدها إلا بعد موافقة هذه الوزارات جميعًا، الأمر الذى يؤدى فى كثير من الأحيان إلى تعطيل بدء العمل فى المصنع بسبب تعدُّد جهات الاختصاص، ومن هنا كانت مناشدة النواب باختصار هذه الإجراءات دعماً وتشجيعاً للصناعة المصرية[١٦٣]. وبصفة عامة جاءت غالبية مناقشات النواب

---

[١٦١] مجلس النواب، الهيئة النيابية السابعة، الانعقاد الأول، الجلسة ٢٥ فى ٤ يوليو ١٩٣٨، ص ص ٩١٥– ٩١٨.

[١٦٢] المصدر نفسه، دور الانعقاد غير العادى "٢– ١٢ أكتوبر ١٩٣٩"، الجلسة الرابعة فى ٨ أكتوبر ١٩٣٩، ص٥٦.

[١٦٣] المصدر نفسه، الهيئة النيابية الثامنة، الانعقاد الثالث، المجلد الثانى، الجلسة ٢٧ فى ٢٠ أبريل ١٩٤٤، ص ص ١٢٨٤– ١٢٨٩.

مرتبطة بتشجيع ودعم الصناعة المصرية بما يُؤدى فى النهاية لتلبية احتياجات الاقتصاد المصرى.

- **التجارة:**

مثلث التجارة أحد أهم أبعاد النشاط الاقتصادى فى مصر، ومن المعروف أنَّ مصر منذ الاحتلال البريطانى لها اعتمدت بصورة رئيسية فى اقتصادياتها على الاستيراد من الخارج لمعظم المصنوعات اللازمة لها، وفى مقابل ذلك فهى تُصدِّر للدول الأجنبية حاصلاتها الزراعية وفى مقدمتها القطن بما يفى بأثمان الواردات وتكاليفها[١٦٤].

وفى أثناء فترة الحرب العالمية الثانية زادت مناقشات النواب المتعلقة بشئون التجارة الداخلية، خاصة مع اشتداد الأزمات التموينية التى شهدتها البلاد، حيث وجه العديد من النواب أسئلة لوزير التموين[•] بالنيابة مكرم عبيد، ودارت الأسئلة حول قيام التجار بجمع الأرز من الأسواق وتخزينه تحقيقاً للكسب والثراء، كما تطرقت الأسئلة إلى قيام تجار الدقيق القطاعى ببيع حصتهم من الدقيق لكبار التجار وعدم بيعها للمستهلكين، ودعا النواب إلى ضرورة اتخاذ إجراءات حاسمة مع هؤلاء التجار الذين يتلاعبون بأقوات الشعب[١٦٥].

وقد أشار مكرم عبيد فى حديثه إلى تشديد الرقابة على مزارعى الأرز، وما يتعلق بعمليات المضاربة والتجارة فيه، إلى جانب فرض الحظر على تجار التجزئة لعدم بيع ما لديهم من الدقيق بالجملة، إضافة إلى فرض رقابة شديدة على

---

[١٦٤] لطيفة محمد سالم، مرجع سابق، ص١٥١.

[•] أنشئت وزارة التموين لأول مرة فى عهد وزارة حسن صبرى الأولى (٢٧ يونيو– ١٤ نوفمبر ١٩٤٠)، ويُعد صليب سامى بك أول وزير يتولى رئاستها، وكان الهدف من إنشائها أن تختص بشئون التموين، خاصة مع الأزمات التموينية التى شهدتها البلاد أثناء فترة الحرب بسبب تعذر استهلاك السلع الغذائية. انظر: فؤاد كرم، النظارات والوزارات المصرية "٢٨ أغسطس ١٨٧٨– ١٨ يونيو ١٩٥٣"، ج ١ ، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٤، ص٣٩١.

[١٦٥] مجلس النواب، الهيئة النيابية الثامنة، الانعقاد الأول، المجلد الأول، الجلسة الرابعة فى ٢١ أبريل ١٩٤٢، ص٤٧.

(ISSN: 2536 - 9555)

جميع تجار الدقيق، كما نوه الوزير إلى قيام الوزارة بسحب ترخيص الدقيق من نحو عشرين تاجراً لمخالفتهم الأوامر الخاصة ببيع الدقيق للمستهلكين[١٦٦].

كما قدَّم بعض النواب استجواباً لوزير التموين أحمد حمزة بشان السياسة التموينية فى البلاد، موضحين تشتت الاختصاصات التموينية بين العديد من الوزارات، فالتسعيرة من اختصاص وزارة التجارة، والسكر من اختصاص وزارة المالية، والبترول من نصيب مصلحة المناجم، أما التنفيذ فهو من شأن وزارة الداخلية، إلى جانب أنَّ وزارة التموين لا صلة لها بمسائل التصدير والاستيراد، وأكد النواب أنَّ هذا التنازع فى الاختصاصات هو ما أفقد وزارة التموين أهميتها، ومن ثمَّ عدم استطاعتها انتهاج سياسة ثابتة فيما يختص باحتياجات البلاد التموينية[١٦٧].

وقد حدَّد نواب البرلمان ملامح علاج الأزمات التموينية عن طريق محورين أساسيين أولهما أن تقوم الحكومة بعمل إحصاء شامل لكل احتياجات البلاد من السلع التموينية الرئيسية مثل الدقيق والأرز والسكر وغيرها، على أن تتولى وزارة الزراعة تحديد مساحة الأراضى اللازمة لزراعة هذه المحاصيل، أما المحور الثانى فقد اعتمد على ضرورة أن تقوم الحكومة بالإستيلاء على جميع السلع التموينية والإشراف على توزيعها[١٦٨]، وجدير بالذكر أنه ظهر فى هذا الوقت ما عُرف باسم "الكوبونات" التى تمَّ تخصيصها للأفراد، وعن طريقها كان يتم صرف الكيروسين والسكر والزيت، وغير ذلك من السلع الاستهلاكية الرئيسية.

وتناول النواب فى مناقشاتهم جانباً من شئون التجارة الخارجية، ففى يناير ١٩٤١ قدَّم مجموعة من النواب استجواباً لوزير المالية حسن صادق بشأن سياسة الحكومة فى تصدير القمح إلى بريطانيا، وعرض النواب لإجمالى إنتاج مصر من محصول القمح عام ١٩٤٠ والذى بلغ نحو عشرة ملايين إردب، وأن ما تمَّ استهلاكه محلياً حوالى تسعه ملايين إردب، إلى جانب تصدير حوالى ٣٠٠ ألف

---

[١٦٦] المصدر نفسه، ص٤٨.

[١٦٧] المصدر نفسه، الجلسة ١٤ فى ١٧ يونيو ١٩٤٢، ص ص ٤٤٥– ٤٤٧.

[١٦٨] المصدر نفسه، ص ص ٤٧٣– ٤٧٥.

إردب، ومن ثمّ يتبقى ما يقترب من الـ ٧٠٠ ألف إردب، موضحين أنَّ هذه الكمية لا يمكن الاعتماد عليها كاحتياطى لحاجة البلاد، وكانت حجتهم فى ذلك تواجد الآلاف من جنود الجيش البريطانى داخل مصر، وهو ما قد يُعرِّض هذه الكمية للتناقص، وما يترتب على ذلك من تعرض البلاد لأزمة حقيقية فى توفير القمح للمستهلكين، ومن هنا كانت مطالبة النواب بمنع تصدير القمح[١٦٩].

وحاول وزير المالية أن يقلل من خطورة هذا الاستجواب، مُوضحاً أنَّ الحكومة حين تُرخِّص بتصدير القمح فإنها لا تفعل ذلك إلا محافظة على أسعاره، مُراعية فى الوقت ذاته مصلحة المستهلك حتى لا ترتفع الأسعار ارتفاعاً يُرهق الطبقات الفقيرة، مُؤكداً أنَّ الكميات المتبقية تكفى حاجه البلاد وما قد تواجهه من أزمات طارئة، وفى الوقت نفسه لم ينفِ وزير المالية أنَّ مسألة تصدير القمح لها اعتبارات مُتعدِّدة، تتصل بمساعدة بريطانيا وقت الحرب[١٧٠].

ويتبين من سياق ما ذكره وزير المالية أنَّ عملية تصدير القمح إلى بريطانيا كانت تخضع لتوجُّهات سياسية مُعيّنة، وهو الأمر الذى يأتى مُتسقاً مع نص المادة السابعة من معاهدة ١٩٣٦، والتى تطرَّقت إلى المساعدة التى يُقدمها كل طرف تجاه الطرف الآخر فى حالة الحرب، وواقع الأمر يؤكد أنَّ المساعدات التى قدمتها مصر لبريطانيا تعدَّدت خلال فترة الحرب العالمية الثانية، وكان من بينهما المساهمة فى تموين الجيوش البريطانية فى مصر، إضافة إلى تصدير كميات من القمح إلى الحليفة ذاتها.

وفى أواخر عام ١٩٤١ وبدايات عام ١٩٤٢ لجأت الحكومة المصرية إلى استيراد كميات من القمح والدقيق من بريطانيا؛ نتيجة لإصابة محصول القمح والذرة ببعض الآفات، مما أدى إلى تناقص الكميات التى تنتجها البلاد، وهو ما دفع بعض النواب لتقديم عدة أسئلة لوزير التموين أحمد حمزة بشأن الكميات التى تمَّ استيرادها من بريطانيا، مطالبين فى الوقت نفسه برد مقابل هذه المقادير نقداً

---

[١٦٩] المصدر نفسه، الهيئة النيابية السابعة، الانعقاد الرابع، المجلد الأول، الجلسة التاسعة فى ١٥ يناير ١٩٤١، ص١١٥.

[١٧٠] المصدر نفسه، ص١١٦.

(ISSN: 2536 - 9555)

بدلاً من ردها عيناً؛ ضماناً لعدم حدوث أية أزمات فى استهلاك البلاد لهذه المحاصيل الحيوية[١٧١].

وبصفة عامة فإنَّ غالبية مناقشات أعضاء البرلمان بشأن التجارة دارت معظمها حول الأزمات التموينية فى مصر، وضرورة وضع سياسة ثابتة لتوفير الاحتياجات الاستهلاكية الرئيسية للمواطنين، إضافة إلى الموضوعات الخاصة بعمليات تصدير القمح إلى بريطانيا وتداعيات ذلك على السوق الداخلى.

- **الضرائب:**

فى مجال الضرائب كانت المطالبة بتطبيق النظام التصاعدى، بمعنى أنه كلما زاد دخل الفرد زادت الضرائب المفروضة عليه، كما نادى البعض بإعفاء ذوى الإيرادات الصغيرة من هذه الضريبة وتحديد حد أدنى للإعفاء منها، كما أشاروا إلى أنَّ هذا النظام يتم تطبيقه فى بعض الدول ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية[١٧٢].

وفى هذا السياق أيضاً أكد العديد من نواب البرلمان أنَّ الغرض من فرض الضرائب التصاعدية هو تحقيق العدالة الاجتماعية، مؤكدين أنَّ افضل النُظم الضريبية هو النظام البريطانى الذى يضع حداً أعلى للضريبة، ولذا كانت مناشدة النواب بإصلاح نظام الضرائب فى مصر بما يؤدى فى النهاية لتنمية النشاط الاقتصادى[١٧٣].

- **الاحتكار:**

تُعد قضية الاحتكار من أشهر الموضوعات الاقتصادية التى ناقشها البرلمان المصرى، ومثال ذلك فى عام ١٩٣٨ عندما تطرَّق النائب عبدالحميد عبدالحق إلى أنَّ احتكار الأجانب للنشاط الاقتصادى فى مصر يرتبط بعاملين أساسيين هما: مشكلة المتعطلين، ومشكلة رفع مستوى المعيشة العامة للشعب المصرى،

---

[١٧١] المصدر نفسه، الهيئة النيابية الثامنة، الانعقاد الثانى، المجلد الأول، الجلسة الرابعة فى ٩ ديسمبر ١٩٤٢، ص٧٨.

[١٧٢] المصدر نفسه، الانعقاد الثالث، المجلد الأول، الجلسة ٢٠ فى ٣ أبريل ١٩٤٤، ص١٠٠٨.

[١٧٣] المصدر نفسه، الجلسة ٣٣ فى ١٥ مايو ١٩٤٤، ص١٥٢٠.

واستشهد العضو فى مُجمل حديثه عن هذه القضية بالإحصاء الرسمى عن نشاط الأجانب فى مصر، والذى يُشير إلى وجود ٣٠٠ شركة مساهمة منها ٧٨ شركة تعمل فى مختلف المرافق، و٥٠شركة تشتغل بتجارة الأراضى والعقارات، إلى جانب وجود ٢٨ بنكاً أجنبياً، إضافة إلى عشرات الشركات التى تشتغل فى أنشطة اقتصادية متنوعة، ونوه العضو إلى أنَّ غالبية أعضاء مجالس هذه الشركات من الأجانب، بينما يبلغ عدد المصريين نحو ٧٠ عضواً لم يُراع فى اختيارهم مصلحة الاقتصاد المصرى، وإنَّما رُوعى فى هذه الاختيارات نفوذ هؤلاء الأعضاء من حيث استخدامهم فى صيانة مصالح هذه الشركات على حساب مصلحة الأهالى[١٧٤].

كما أشار العضو إلى أنَّ رؤوس الأموال التى تُستخدم فى كافة أوجه الأنشطة الاقتصادية فى مصر تُقدَّر بنحو ٢٠٠ مليون جنيه، يخص المصريين منها ما لا يزيد عن خمسة ملايين من الجنيهات، مُشدِّداً على أنه لا توجد دولة فى العالم يُسيطر فيها الأجانب على مظاهر النشاط الاقتصادى مثلما يحدث فى مصر، ونادى العضو بضرورة التحرر من أغلال الاحتكار الذى يُمارسه الأجانب على الاقتصاد المصرى[١٧٥].

- **المواصلات والاتصالات:**

دارت غالبية مناقشة نواب البرلمان حول إصلاح السكك الحديدية التى كانت تُمثِل الهيكل الرئيسى لحركة المواصلات فى البلاد، ومن ذلك مثلاً مطالبة البعض بفصل تبعية مصلحة السكك الحديدية عن وزارة المواصلات، مؤكدين أنَّ هذه التبعية تؤدى إلى تعطيل الأعمال وكثرة توزيع المسئوليات، وأنه لو انحصرت مسئولية المصلحة فى يد القائمين بشئونها فقط لأدى ذلك إلى تطورها، كما نادى البعض بضرورة أن يكون للمصلحة مُطلق الحرية فى التصرف والتحلل من القيود واللوائح التى تتعارض مع المبدأ التجارى للمصلحة[١٧٦].

---

[١٧٤] المصدر نفسه، الهيئة النيابية السابعة، الانعقاد الأول، المجلد الأول، الجلسة ١٨ فى ٢١ يونيو ١٩٣٨، ص ص ٦٦٣ – ٦٦٥.

[١٧٥] المصدر نفسه، ص ٦٦٦.

[١٧٦] المصدر نفسه، الانعقاد الثالث، المجلد الثانى، الجلسة ٤١ فى أول أبريل ١٩٤٠، ص٣٧١.

(ISSN: 2536 - 9555)

وفى مجال الاتصالات كانت دعوة بعض النواب إلى أولوية تعميم التليفونات، لما يُمثِّله هذا الأمر من أهمية بالغة فى تنمية مرافق الدولة وشئونها التجارية والصناعية، وتمثَّلت رؤيتهم فى تخفيض قيمة الاشتراكات وهو ما يساعد على زيادة إيراد مصلحة التليفونات، وفى الوقت نفسه تمتع قطاعات كبيرة من أفراد الشعب بمزايا هذه الخدمة الحيوية(١٧٧).

- **السياحة:**

تُعد السياحة من الأنشطة الاقتصادية التى حرص نواب البرلمان على مناقشة أوضاعها؛ لما تمتعت به مصر من آثار كثيرة، إلى جانب ما تميزت به من اعتدال مناخها فى أغلب فصول السنة، ولذا انصبت رؤية الكثير من النواب على أولوية تطوير وتشجيع هذا المجال الاقتصادى الذى يجذب إليه آلاف السياح سنوياً من شتى الجنسيات.

ومثال ذلك ما حدث عند مناقشة مجلس الشيوخ فى عام ١٩٣٦ للمشروع الوارد من مجلس النواب بشأن فتح اعتماد مالى بمبلغ ٤٠ ألف جنيه لتشجيع السياحة، حيث أشار البعض إلى أنَّ غالبية ما ينفقه السياح يستفيد منه أصحاب الفنادق الأجنبية، ومن هنا كانت مطالبتهم بتخفيض أجور النقل الداخلى بالنسبة للسائحين تشجيعاً لهم على البقاء فى مصر أطول فترة ممكنة، إلى جانب ترغيبهم فى شراء المنتجات المحلية التى يعود نفعها المباشر على المصريين(١٧٨).

وتبنى البعض قضية تطوير السياحة الداخلية للمصريين، ففى عام ١٩٣٨ أشار عدد من النواب إلى كثرة أعداد المصريين التى تذهب للاصطياف خارج البلاد، والذين يُقدَّر عددهم بما لا يقل عن عشرة آلاف شخص سنوياً، وإلى إنفاقهم حوالى ستة ملايين من الجنيهات، ومن هنا كانت المطالبة بضرورة وضع تشريع لفرض ضريبة على من يريد الاصطياف فى الخارج، ودعَّم النواب وجهة نظرهم بالتشريع الذى وضعته اليونان فى هذا الصدد(١٧٩).

---

(١٧٧) المصدر نفسه، ص٣٧٥.

(١٧٨) مجلس الشيوخ، الانعقاد الثانى عشر، الجلسة الرابعة فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٦، ص٦٤.

(١٧٩) مجلس النواب، الهيئة النيابية السابعة، الانعقاد الأول، المجلد الأول، الجلسة ٢٥ فى ٤ يوليو ١٩٣٨، ص٩٢٨.

وفى رده على تلك الملاحظات أوضح وزير التجارة والصناعة ساباحبشى أنَّ تقييد حركة سفر المصريين إلى الخارج لا يتأتى بفرض تشريعات أو قوانين مُحدَّدة، مُؤكداً على ضرورة تشجيع السياحة الداخلية وتحسين المصايف، بما يؤدى فى النهاية للحد من مُغريات المصايف الأجنبية التى تجذب كثيراً من المصريين للسفر إليها(١٨٠).

ولم يناقش البرلمان بعد عام ١٩٣٨ أية موضوعات مرتبطة بشئون السياحة فى مصر، وهو أمر يبدو طبيعياً فى ظروف اندلاع الحرب العالمية الثانية والتى استمرت لنحو ست سنوات، والتى ترتب عليها تراجع أعداد السياح الذين يفدون إلى مصر بنسبة كبيرة جداً وربما توقفت، وكذلك الحال بالنسبة لسفر المصريين إلى الخارج.

- **القضايا الاجتماعية:**

كان لنواب البرلمان إسهامات مُتميزة فى العديد من القضايا الاجتماعية، وتركزت مناقشاتهم فى الموضوعات الرئيسية التى عبَّرت عن نبض الحياة الاجتماعية فى مصر.

- **التعليم:**

مثَّل التعليم وقضاياه أحد أبرز مناقشات نواب البرلمان فى المجال الاجتماعى، وتطرَّقت مقترحاتهم لغالبية ما يرتبط بجوانب المنظومة التعليمية، ومثال ذلك الموضوعات الخاصة بقضية مجانية التعليم، حيث أشار العديد من النواب إلى أنَّ الإعفاء من المصروفات يجب أن يقوم على أساسين أولهما التفوق، وثانيهما الحاجة والفقر، مُؤكدين أنَّ كثيراً من المجانية التى يتم منحها أصبحت مُرتبطة بانتشار الفساد والمحسوبية، وأعطوا أمثلة لذلك بأنَّ عدداً كبيراً من الذين يُقبلون بالمجان، رغم عدم تفوقهم وعدم احتياج أهاليهم، يرتبطون بصلة القرابة مع كبار موظفى وزارة المعارف العمومية(١٨١).

وناقش النواب أهمية الرعاية الصحية لطلاب المدارس، حيث أشار تقرير لجنة المعارف العمومية لعام ١٩٤٠ إلى تدنى المستوى الصحى وسوء التغذية للغالبية

(١٨٠) المصدر نفسه، ص٩٣٥.

(١٨١) المصدر نفسه، الجلسة ٢٣ فى ٢٩ يونيو ١٩٣٨، ص٧٩٨.

(ISSN: 2536 - 9555)

العُظمى من صبية المكاتب وطلبة المدارس الابتدائية، ولذا كانت مطالبتهم بتحسن المنظومة الصحية لهؤلاء الأطفال عن طريق تقسيم ميزانية التعليم إلى قسمين، الأول لرعاية الأطفال صحياً وتغذيتهم التغذية السليمة، أما القسم الثانى فيُخصَّص للتعليم(١٨٢).

وقد أثار النائب الطبيب نجيب إسكندر قضية الرعاية الصحية فى عام ١٩٤١، مُشيراً إلى أنَّ ٩٠% من طلبة التعليم الأولى والإلزامى فى مدينة القاهرة لايتناولون غذاءً كافياً، على الرغم من ارتفاع مستوى المعيشة فى العاصمة بدرجة تفوق مثيلاتها فى الأقاليم، مُحذراً من أنَّ بعض المدارس فى الأقاليم تصل نسبة أمراض سوء التغذية بها لنحو ١٠٠%، وهو ما يعنى أنَّ الطالب قد يكون مصاباً بعدة أمراض فى وقتٍ واحد، ومن هنا كانت دعوته إلى تخصيص جزء من ميزانية وزارة المعارف العمومية للعناية الكافية بتغذية وصحة طلاب المدارس(١٨٣).

وتُعد قضية الأمية من الموضوعات المُهِمَّة التى أثارها النواب فى توجهاتهم لنشر التعليم بين عامة الشعب، وبدت ملامح هذا التوجه عندما قدَّم النائب مصطفى العسال اقتراحاً بمشروع قانون فى عام ١٩٣٩ بشأن القضاء على الأمية، واشتمل القانون على ٣٥ مادة تضمنت تعليم كل من فاته سن التعليم الإلزامى ولا يعرف القراءة والكتابة، وأشار النائب إلى الأسباب التى دعته إلى تقديم هذا المشروع ومن بينها أنَّ قانون التعليم الإلزامى الذى صدر عام ١٩٣٣ لم يُمكِّن الدولة من القضاء على الأمية؛ لوجود أعداد كبيرة من الأهالى تخطوا سن الإلزام(١٨٤).

ومع الأهمية البالغة التى كانت تبدو من تنفيذ هذا الاقتراح فى سبيل مكافحة الأمية، فإنَّ وزارة المعارف اعتذرت عن إمكانية تنفيذه بحجة عدم توافر الموارد

---

(١٨٢) المصدر نفسه، الانعقاد الثالث، المجلد الثانى، الجلسة ٤٩ فى ٩ أبريل ١٩٤٠، ص١٥٥٨.

(١٨٣) المصدر نفسه، الانعقاد الرابع، المجلد الثانى، الجلسة ٣٣ فى ٢٢ أبريل ١٩٤١، ص٩٢١.

(١٨٤) المصدر نفسه، الانعقاد الثانى، المجلد الثانى، الجلسة ٤٠ فى ٢٨مارس ١٩٣٩، ص ص ١٣٧٢– ١٣٧٥.

المالية اللازمة لتطبيقه، ولكنها فى الوقت نفسه عرضت للجهود التى قامت بها فى سبيل تعليم من فاته سن الإلزام وذلك عن طريق إنشاء أقسام للدراسات الليلية فى مكاتب التعليم الأولى[١٨٥]. ومن جانبها أشارت لجنة المعارف بمجلس النواب فى تقريرها إلى أنَّ الخطوات التى تقوم بها الوزارة للقضاء على الأمية كفيلة بتحقيق الغرض الذى من أجله قدَّم النائب اقتراحه، ولذا تمَّ حفظ الاقتراح[١٨٦].

ومن الواضح أنَّ الجهود التى كانت تقوم بها وزارة المعارف العمومية لمحو أمية من فاته سن الإلزام لم تكن كافية، ولذا تقدمت لجنة الشئون الاجتماعية والعمل بمجلس النواب عام ١٩٤٢ بمشروع قانون للقضاء على الأمية، واشتمل المشروع على ٢١ مادة تشابهت إلى حدٍ كبير فى بنودها مع ما سبق وأن طرحه النائب مصطفى العسال، غير أنَّ القانون الجديد نصَّ على حتمية التعليم لكل مصرى تزيد سنة على ١٢ سنة ولا تتجاوز ٤٥ سنة ولم يكن مُلمَّاً بالقراءة والكتابة، كما ألزم القانون أصحاب المؤسسات التجارية والصناعية ممن لديهم ٣٠ عاملاً فأكثر أن يُهيئوا على نفقتهم وحدات لمحو الأمية بين عمالهم، وكذلك بالنسبة لأصحاب الأطيان الزراعية ممن يملكون مائتى فدان فأكثر[١٨٧].

وأبدى نواب البرلمان قدراً من الاهتمام بقضايا التعليم الجامعى، ففى أثناء مناقشة ميزانية الجامعة المصرية عام ١٩٣٧، انتقد عضو الشيوخ الدكتور محمد حسين هيكل مسألة تكدس الطلاب فى الكليات الأدبية مثل الآداب والحقوق والتجارة، كما شنَّ هجوماً على عمل الحكومة بنظرية المركزية التى تأثرت بها الجامعة، مُشدِّداً على حاجة البلاد لإنشاء أكثر من جامعة وخاصة فى مدينة الإسكندرية، مُبرراً ذلك بأنَّ جامعة القاهرة لم تعد قادرة على استقبال العدد المتزايد من الطلاب، وفى الوقت نفسه تصدى لمعارضى إنشاء جامعة جديدة بحجة عدم توافر الميزانية المناسبة لذلك، مُوضحاً أنَّ الميزانية كبيرة، ولكن سوء التصرف فى

---

[١٨٥] المصدر نفسه، الانعقاد الثالث، المجلد الثالث، الجلسة ٧٠ فى ١٣ يونيو ١٩٤٠، ص٢٥٥.

[١٨٦] المصدر نفسه، ص٢٥٦.

[١٨٧] المصدر نفسه، الهيئة النيابية الثامنة، الانعقاد الثالث، المجلد الثالث، ملحق الجلسة ٤٧ فى ٣ يوليو ١٩٤٤، ص ص ٢٠٠٦– ٢٠٠٨.

(ISSN: 2536 - 9555)

ميزانية الدولة بصفة عامة، وميزانية الجامعة بصفة خاصة هو الذى أدى إلى هذا التكدس فى مدرجات الجامعة، مُطالباً بفتح باب التبرعات والدعاية من جانب الحكومة لإنشاء جامعات جديدة[١٨٨].

وفى تعقيبه على تلك الانتقادات أوضح الدكتور على إبراهيم عميد كلية طب القاهرة أنَّ الجامعة لا تعمل بنظرية المركزية، مُشيراً إلى الاقتراح الذى قدَّمه مجلس الجامعة للحكومة عام ١٩٣٦ بشأن إنشاء جامعة ثانية فى مدينة الإسكندرية، خاصةً مع تزايد عدد المتعلمين وازدحام الجامعة بالطلبة، الأمر الذى لا يتحقق معه الغرض من التعليم الجامعى وهو زيادة الاتصال المباشر بين الأستاذ والطالب[١٨٩].

وفى ٢٤ مايو ١٩٣٨ وافق مجلس جامعة القاهرة على مشروع إنشاء جامعة ثانية فى مدينة الإسكندرية، رغم معارضة البعض، ومن بينهم عبدالحميد بدوى باشا رئيس لجنة قضايا الحكومة، حيث تقرَّر إنشاء فرعين لكليتى الآداب والحقوق بالإسكندرية ليكونا نواة لجامعة مستقلة بها، ووافق مجلس الوزراء فى ٦ أغسطس ١٩٣٨ على قرار مجلس الجامعة، وبدأت الدراسة بالفعل فى العام الجامعى (١٩٣٨–١٩٣٩) فى كليتى الآداب والحقوق بالإسكندرية[١٩٠].

ومع تلك الجهود التى كانت تُبذل، تعالت بعض الأصوات فى البرلمان تُعارض الخطوات التى تقوم بها الحكومة لإنشاء جامعة مستقلة بالإسكندرية، حيث انتقد عضو مجلس النواب محمود أبو رحاب فى يوليو ١٩٤١ محاولات الحكومة فى هذا الصدد، وكانت مُبرراته أنَّ هناك ١٣ أستاذاً من جامعة القاهرة يذهبون كل أسبوع إلى الإسكندرية، ومن ثمَّ يُكلفون الدولة نفقات انتقال وبدل سفر، إضافة إلى عدم تواصلهم مع الطلاب لضيق الوقت، إلى جانب عدم وجود مكتبات فى هذه الكليات[١٩١]. ولم تكن معارضة النائب من حيث المبدأ لفكرة

---

[١٨٨] مجلس الشيوخ، الانعقاد الثانى عشر، الجلسة ٣٥ فى ١٣ يوليو ١٩٣٧، ص ٦٧٧.

[١٨٩] المصدر نفسه، ص٦٨٥.

[١٩٠] الأهرام، العدد ١٩٢٨٨ فى ٢٦ مايو ١٩٣٨، ص٣، والعدد ١٩٣٦١ فى ٧ أغسطس ١٩٣٨، ص٥.

[١٩١] مجلس النواب، الهيئة النيابية السابعة، الانعقاد الرابع، المجلد الثالث، الجلسة ٦٢ فى ١٤ يوليو ١٩٤١، ص١٧١٤.

إنشاء جامعة الإسكندرية والتوسع فى التعليم الجامعى، وإنَّما كان يطالب بالتمهل حتى تنتهى الحرب وتستكمل الجامعة مقوماتها من أعضاء هيئة التدريس والمبانى والمكتبات، وغير ذلك من مقومات التعليم الجامعى[١٩٢].

على أية حال فمع عودة الوفد للحكم فى ٤ فبراير قام وزير المعارف أحمد نجيب الهلالى ومستشاره الفنى طه حسين بتنفيذ المشروع، وبصدور القانون رقم ٣٢ فى ١٢ أغسطس ١٩٤٢ تأسست جامعة الإسكندرية رسمياً، حيث نصَّ القانون فى مادته الأولى على أن "تُنشأ فى مدينة الإسكندرية جامعة تُسمى جامعة فاروق الأول"[١٩٣].

كما اهتم بعض النواب بطرح قضية الانتساب للجامعة، حيث قدَّم النائب عبدالحميد عبدالحق مشروعاً فى عام ١٩٤٢ بإباحة انتساب الطلبة للجامعة، مُوضحاً الأسباب التى دعته إلى تقديم هذا المشروع ومنها ارتفاع عدد الطلاب الناجحين فى امتحان الثانوية العامة كل عام، فى الوقت الذى لا تستوعب فيه الجامعة كل هذه الأعداد، وفنَّد العضو فى مشروعه الآراء التى ترى أنَّ نشر التعليم العالى يُسبب زيادة المتعلمين، ومن ثمَّ زيادة عدد العاطلين، مُؤكداً فى نهاية كلمته أنه لو صحت هذه النظرية فإنه يجب إغلاق جميع المدارس العالية فى مصر، ولأغلقت الجامعات الأوربية أيضاً أبوابها فى وجه طلاب العلم للقضاء على ظاهرة البطالة المنتشرة فى هذه الدول، وشدَّد فى ختام كلمته على أنَّ الانتساب سبيل مهم لرفع مستوى التعليم الجامعى، إضافة إلى أهميته فى تخفيف تكدس الطلاب بالجامعة[١٩٤].

وإلى جانب تلك المناقشات كانت هناك مطالبات مُتعدِّدة، ومن بينها وضع سياسة ثابتة لإنشاء المدارس طبقاً لاحتياجات البلاد الفعلية، وتطوير منظومة التعليم الصناعى والزراعى بما يخدم النواحى الاقتصادية، مع أهمية تحديث المناهج الدراسية باستمرار لمواكبة التقدم العلمى. كما أثار النواب قضية الاهتمام

---

[١٩٢] المصدر نفسه، ص١٧١٥.

[١٩٣] الوقائع المصرية، العدد ١٤٨ فى ٦ أغسطس ١٩٤٢، ص١.

[١٩٤] مجلس النواب، الهيئة النيابية الثامنة، الانعقاد الأول، المجلد الأول، الجلسة الثامنة فى ١٢مايو ١٩٤٢، ص ص ٢٩٣– ٢٩٤.

(ISSN: 2536 - 9555)

بتطوير الأزهر الذى يُعتبر أهم مؤسسة للتعليم الدينى فى مصر، إلى جانب الارتقاء بمستوى المعلم ثقافياً ومادياً باعتباره حجر الأساس فى ترقية النهضة التعليمية.

- **الصحة:**

شغلت مناقشات القضايا الصحية حيزاً واضحاً من مداخلات نواب البرلمان، خاصة مع انتشار العديد من الأمراض الوبائية ومن أشهرها الملاريا والكوليرا، ومثَّل مرض الملاريا أحد أخطر الأمراض شيوعاً فى أنحاء البلاد، ويُعد انتشار البرك والمستنقعات من الأسباب الرئيسية لانتشاره، وقد شهدت مصر تفشياً كبيراً لوباء الملاريا فى مديريتى أسوان وقنا عام ١٩٤٢؛ نتيجة لدخول بعوضة "الجامبيا" من الجنوب بواسطة الطائرات البريطانية أثناء فترة الحرب العالمية الثانية، حيث بلغ عدد المصابين فى هذه المناطق المنكوبة حوالى ٢٤٩,٧٩٩ مصاباً، مات منهم ٢٠٤١٦ مريضًا، وكان ارتفاع الوفيات بسبب سوء الحالة الغذائية للسكان فى تلك المناطق، إضافة إلى تأثر المصابين بالعوامل الجوية السيئة وعدم توفر الكساء[١٩٥]. ومعنى ذلك أنَّ نسبة الوفيات بلغت نحو ٨,١% من جملة المصابين، وهى نسبة مرتفعة تُبين مدى تفاقم الوباء.

وفى بيانه الذى ألقاه أمام مجلس النواب فى أول مارس ١٩٤٤، عرض رئيس الوزراء مصطفى النحاس للجهود التى بذلتها الحكومة لمقاومة انتشار هذا الوباء بداية من ظهوره فى أول أبريل ١٩٤٢، مُتطرِّقاً فى جملة حديثه للوسائل التى اتبعتها وزارة الصحة العمومية للحد من تداعيات هذا الوباء، كما أشار النحاس إلى الأمر العسكرى الصادر فى يناير ١٩٤٣، والذى أعطى أصحاب البرك والمستنقعات مُهلة لإزالتها تتراوح ما بين ثلاثة وستة أشهر طبقاً لمساحتها، ولم يغفل النحاس فى بيانه الإشارة إلى حجم المساعدات الغذائية والدوائية والملابس التى تمَّ إرسالها إلى المناطق المنكوبة[١٩٦].

---

[١٩٥] عبدالرحمن الرافعى، مرجع سابق.

[١٩٦] مجلس النواب، الهيئة النيابية الثامنة، الانعقاد الثالث، المجلد الأول، الجلسة ١٥ فى ٢٨ فبراير ١٩٤٤، بيان رئيس الوزراء مصطفى النحاس بشأن جهود الحكومة فى مكافحة وباء الملاريا، ص ص ٧٥٦– ٧٦٦.

وفى مجلس الشيوخ قدَّم أربعة من أعضائه استجواباً بشأن تصرفات الحكومة فى مكافحة وباء الملاريا، وانتقد حافظ رمضان أحد مُقدِّمى الاستجواب السياسة التى تنتهجها الحكومة فى التصدى لهذا الوباء، مُبرِّراً ذلك بتأخرها عن اتباع الاحتياطات المناسبة لمثل هذه الحالات، مُعتبراً أنَّ بيان الوزارة لا يخرج عن كونه دعاية لها[١٩٧].

ومع هذه الانتقادات التى وُجِّهت إلى وزارة النحاس، والتى بدا فى بعضها تأثرها بالاتجاهات الحزبية، فإنه لا يمكن إغفال تلك الجهود التى بُذلت لمقاومة هذا الوباء، حيث أنشئت الحكومة منطقة حصار فى أسيوط لمنع تسرب بعوضه "الجامبيا" شمالاً، كما اتخذت العديد من الاحتياطات لتطهير جميع وسائل النقل من أسيوط إلى الشمال[١٩٨]. حتى تمَّ التخلص نهائياً من وباء الملاريا فى فبراير ١٩٤٥.

كما ناقش نواب البرلمان أهمية التصدى للعديد من الأمراض الأخرى المنتشرة فى المجتمع المصرى ومن بينها: البلهارسيا، والانكلستوما، والسل، التيفود، مع حتمية توفير العدد المناسب من الأطباء لتوفير احتياجات البلاد الفعلية، إلى جانب الحرص على تفرغ الأطباء للشئون الصحية وتهيئة المناخ المناسب لعملهم، إضافة إلى التوسع فى إنشاء الوحدات الصحية والمستشفيات المتخصصة للعناية بصحة الفلاحين؛ نظراً لأنهم الشريحة الاجتماعية التى تُمثِّل غالبية سكان مصر، وفى الوقت نفسه كانت تُشكل عصب الاقتصاد القومى الذى يعتمد على الزراعة فى المقام الأول، ولذا تعدَّدت الموضوعات التى تمَّ طرحها بشأن رعاية الفلاح صحياً، ولم يغفل النواب أيضاً مراعاة الاهتمام بأحوال العمال صحياً، وبصفة عامة تطرَّق أعضاء البرلمان لكل ما يتعلق بتحسين كفاءة المنظومة الصحية فى مصر.

---

[١٩٧] مجلس الشيوخ، الانعقاد التاسع عشر، المجلد الأول، الجلسة ٣٩ فى ٢٤ أبريل ١٩٤٤، ص ص ٧٦٠– ٧٦٣.

[١٩٨] محمد فريد حشيش، حزب الوفد "١٩٣٦– ١٩٥٢"، ج٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩، ص ١٤٤.

(ISSN: 2536 - 9555)

- **العمال:**

اتسمت الفترة الممتدة ما بين عامى ١٩٢٤ و١٩٣٦ بعدم اهتمام البرلمان بمناقشة أوضاع الطبقة العاملة بدرجة كافية، وذلك فيما يختص بالتشريعات العمالية، وتؤكد دراسة الأوضاع التى كانت عليها تلك التشريعات مدى ما كان يُعانيه العمال من الظلم والإجحاف بحقوقهم؛ بسبب إهمال النظام السياسى والاجتماعى لهم، وعدم جديته فى وضع قواعد وأسس ثابتة تُنظم علاقات العمل وتُحدِّد واجبات كل من العمال وأصحاب العمل(١٩٩).

ومن ثمَّ فلم تكن هناك تشريعات حقيقية تضمن مصالح وحقوق العمال، بل كانت الأوضاع القائمة تخدم فى الأساس أصحاب الأعمال، وكان هذا أمراً طبيعياً فى ظل النظام القائم على المذهب الحر الذى يحول دون تدخل من جانب الدولة فى الشئون الاقتصادية، إضافة إلى هيمنة رجال اتحاد الصناعات والقوى المحافظة على مقاليد السُلطة فى تلك الفترة(٢٠٠).

ومن هنا يمكن فهم إلى أى حد كان العمال ينتظرون قدوم الوفد إلى الحكم ليأخذ بيدهم ويُصدر القوانين التى تحمى مصالحهم، خصوصاً أنه قد وضع برنامجاً ضمَّنه ما يجب أن تكون عليه سياسته نحو العمال، وأهم التشريعات المطلوب إنجازها، والحقوق الضرورية للعمال، وذلك فى الدراسة التى قدَّمها عضو الشيوخ عزيز ميرهم فى يناير ١٩٣٥ أثناء عقد المؤتمر الوطنى لحزب الوفد(٢٠١).

وتطبيقاً لتلك السياسة التى طرحها الوفد فى برنامجه الانتخابى إبان معركة انتخابات ١٩٣٦، قدَّم النائب الوفدى زهير صبرى اقتراحاً بمشروع قانون يتضمَّن ٤٣ مادة، ومُقسماً إلى ثلاثة أبواب، **الأول** خاص بإنشاء نقابات العمال(•)، **والثانى**

---

(١٩٩) محمد السعيد إدريس، حزب الوفد والطبقة العاملة "١٩٢٤– ١٩٥٢"، ط١، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٨٩، ص٢٥٤.

(٢٠٠) رؤوف عباس حامد، الحركة العمالية فى مصر "١٨٩٩– ١٩٥٢"، ط٢، دار الكتاب العربى للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٨، ص١٥٣.

(٢٠١) محمد السعيد إدريس، مرجع سابق، ص٢٥٦.

(•) فى عام ١٨٩٩ تأسست أول نقابة عمالية فى مصر وهى نقابة عمال السجائر، وقد استهلت عملها فى هذا العام بإضراب تام قام به أعضاؤها مُطالبين بتحسين أجورهم، ويُعتبر إضراب

يتناول تحديد ساعات العمل، **أما الباب الثالث** فقد تطرَّق إلى إنشاء مكتب للعمل يكون تابعاً لوزارة التجارة والصناعة، بحيث يكون من أولوياته مراقبة وتنفيذ قوانين ولوائح العمل والعمال، وكذلك الفصل فى المنازعات التى تنشأ بين العمال وأصحاب العمل، وغير ذلك من الأمور الأخرى[٢٠٢]. ويُعد هذا القانون هو أول قانون فعلى يناقشة البرلمان فيما يختص بالتشريعات والحقوق العمالية من كافة جوانبها.

وتفعيلاً للسياسة التى انتهجها الوفد تجاه الطبقة العاملة، قدَّمت لجنة الشئون الاجتماعية بمجلس النواب فى أغسطس ١٩٣٦مشروع قانون إصابات العمل فى الصناعة والتجارة، واشتمل المشروع على خمسة أبواب رئيسية احتوت على ٣٢ مادة، وتضمَّن الباب الأول تعريفاً عاماً لكل من ينطبق عليه هذا القانون، وعرض الباب الثانى للأحكام العامة لتنفيذ هذا القانون على العمال، واختص الباب الثالث بوسائل العلاج الطبى، وتناول الباب الرابع مبدأ التعويضات التى تُصرف للعمال المصابين، أما الباب الخامس فجاء شاملاً للعقوبات التى تُوقَّع على أصحاب العمل فى حال مخالفتهم للقانون المذكور[٢٠٣].

ويكتسب هذا القانون أهميته من افتقار تشريع العمل فى مصر حتى منتصف الثلاثينيات إلى وجود قانون لتعويض العمال عن الإصابات الناشئة عن العمل، لذلك كانت الحاجة مُلحَّة لمثل هذا القانون فى ظل التوسع فى استخدام الآلات التى ترتب عليها وقوع الكثير من الإصابات فى صفوف العمال، ومن ثمَّ اعتبره العمال ضمن مطالبهم الرئيسية منذ نادوا بإصدار التشريعات العمالية فى مطلع

عمال لفافى السجائر الأجانب والوطنيين بالقاهرة هو الإضراب الذى يُورخ به بدء الحركة النقابية المصرية، وفيما بين عامى ١٩١٩ و ١٩٢٣ تنامت الحركة النقابية بدرجة لم يسبق لها مثيل بين العمال، حيث تكونت ٩٨ نقابة عمالية انتشرت فى أنحاء البلاد. انظر: سليمان محمد النخيلى، تاريخ الحركة العمالية فى مصر، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٣، ص٣٨.

[٢٠٢] مجلس النواب، الهيئة النيابية السادسة، الانعقاد الأول، المجلد الاول، ملحق الجلسة السابعة فى ٢٤ يونيو ١٩٣٦، ص ص ١٥٧– ١٦٣.

[٢٠٣] المصدر نفسه، الجلسة ١٩ فى ٢٤ أغسطس ١٩٣٦، ص ص ٨٢٢– ٨٢٥.

(ISSN: 2536 - 9555)

القرن العشرين[٢٠٤]. ومع إقرار برلمان الوفد لهذه التشريعات العمالية، فإنَّ إقالة وزارة النحاس الرابعة فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ عطل التصديق عليها.

وفى الهيئة النيابية السابعة التى ابتعد فيها الوفد عن الحكم، تطرَّق نواب البرلمان لمناقشة أوضاع الطبقة العاملة، حيث تقدَّم النائب السعدى مصطفى العسال فى يونيو١٩٣٨ بمشروع قانون بشأن الاعتراف بنقابات العمال، وتكونت بنوده من ٢٢ مادة تناولت كل ما يختص بإنشاء النقابات واللوائح المنظمة لها[٢٠٥].

ومع تعدُّد المطالب من أجل الإسراع بإصدار التشريعات العمالية، أصدرت لجنة العمال والشئون الاجتماعية بمجلس النواب فى يناير١٩٤٠ مشروع قانون بشأن نقابات العمال، وتحدث مقرر اللجنة عن المشاريع التى قُدِّمت من قبل بشأن هذه النقابات وهى: مشروع زهير صبرى عام ١٩٣٦، ومشروع مصطفى العسال عام ١٩٣٨، وأخيراً المشروع الذى قدَّمه وزير التجارة والصناعة ساباحبشى فى يوليو ١٩٣٩ إلى مجلس النواب[٢٠٦].

وأثناء مناقشة قانون نقابات العمال فى برلمان الائتلاف (١٩٣٨–١٩٤٢)، تعالت بعض أصوات النواب مُطالبة بتأجيل مناقشة القانون المذكور، وكانت وجهة نظر هؤلاء تتمثَّل فى ضرورة الانتهاء من كافة التشريعات الأخرى الخاصة بالعمال مثل عقد العمل الفردى، بينما كانت الأكثرية ترى أنَّ قانون النقابات هو دستور العمال الذى يجب أن يسبق كافة القوانين، وكان أحمد ماهر رئيس الهيئة السعدية من أشد المؤيدين لهذا الرأى[٢٠٧]. وقد استمرت مناقشة هذا القانون نحو شهرٍ كامل بداية من أواخر يناير وحتى نهاية فبراير ١٩٤٠، وتمَّت الموافقة عليه بأغلبية ١٣٧ صوتاً ضد ٣ أصوات[٢٠٨].

---

[٢٠٤] محمد السعيد إدريس، مرجع سابق، ص ٢٦٢.

[٢٠٥] مجلس النواب، الهيئة النيابية السابعة، الانعقاد الأول، المجلد الأول، الجلسة ٢٤ فى ٣٠ يونيو ١٩٣٨، ص ص ٨٨٣– ٨٨٥.

[٢٠٦] المصدر نفسه، الانعقاد الثالث، المجلد الأول، الجلسة ١٦ فى ٣٠ يناير ١٩٤٠، ص٤٦٥.

[٢٠٧] المصدر نفسه، ص ص ٤٦٩– ٤٧٦.

[٢٠٨] المصدر نفسه، الجلسة ١٦ فى ٢٨ فبراير ١٩٤٠، ص ٧٨٣.

وعلى الرغم من مناقشات البرلمان بمجلسيه للعديد من التشريعات العمالية التى سبق ذكرها، فإنَّ هذه القوانين لم يتم التصديق عليها، وهو ما يعنى استمرار دراستها خلال عهد وزارات الأقلية دون أن يصدر قراراً حاسماً بشأنها، ولعل هذا الأمر يعود لعدم الاستقرار السياسى الذى شهدته البلاد أثناء فترة ابتعاد الوفد عن الحكم، خاصة فيما يتعلق بتعدد الوزارات التى تولت الحكم والتى وصل عددها لسبع وزارات، إضافة إلى التخوف الدائم الذى كانت تُبديه هذه الوزارات والسياسة البريطانية بشأن انتشار المذاهب الاشتراكية بين صفوف العمال فى مجتمع غلبت عليه النزعة الرأسمالية، كل ذلك انعكس سلباً على أوضاع الطبقة العاملة، ومن ثمَّ تأخر اعتماد التشريعات الخاصة بها.

ومثَّلت عودة الوفد للحكم (٤ فبراير ١٩٤٢– ١٨ أكتوبر ١٩٤٤) بداية الاهتمام الجدى بإقرار العديد من القوانين العمالية، حيث قدَّم رئيس لجنة الشئون الاجتماعية والعمل بمجلس النواب مشروعاً فى مايو ١٩٤٢ بإنشاء نقابات العمال، وجاء المشروع الجديد مُشابهاً إلى حدٍ كبير مع المشروع الذى قدمته الحكومة عام ١٩٣٩ فى عهد برلمان الائتلاف[٢٠٩]. وانتهى الأمر بموافقة البرلمان بمجلسيه على مشروع النقابات العمالية.

ولا شك فى أنَّ الاعتراف القانونى بالنقابات من قبل الهيئة التشريعية كان مكسباً كبيراً للطبقة العاملة، حيث اكتسبت النقابات شرعيتها القانونية، ولم يعد تأسيسها رهناً بموافقة الحكومة أو أصحاب الأعمال، وسرعان ما صدر هذا القانون رسمياً بعد التصديق عليه من وزارة الوفد فى ٦ سبتمبر ١٩٤٢، مما وضع نهاية جيدة للجهود التى بذلها العمال للاعتراف بنقاباتهم منذ بداية القرن العشرين[٢١٠].

وشغلت قضية انتشار البطالة حيزاً من مناقشات نواب البرلمان، كمحاولة جادة منهم لمواجهة هذه المشكلة الاجتماعية التى كانت تُلقى بظلالها على المجتمع المصرى، حيث ألقى وزير المالية مكرم عبيد بياناً فى مجلس النواب عام ١٩٣٦

---

[٢٠٩] المصدر نفسه، الهيئة النيابية الثامنة، الانعقاد الأول ، المجلد الأول، ملحق الجلسة الثامنة فى ١٢ مايو ١٩٤٢، ص ص ٢٩٤– ٢٩٩.

[٢١٠] محمد السعيد إدريس، مرجع سابق، ص ٢٦٩.

(ISSN: 2536 - 9555)

بخصوص هذه القضية، مُشيراً فى بيانه إلى الظروف التى جعلت من مصر "حقلاً نضيراً، وسوقاً كبيراً، وشعباً فقيراً"[٢١١].

وأرجع مكرم عبيد أسباب تفاقم البطالة إلى سيطرة الأجانب على مظاهر الاقتصاد فى مصر، داعياً نواب المجلس إلى التضامن وإبداء المشورة من أجل القضاء على هذه الظاهرة، مُؤكداً فى ختام كلمته أنَّ أنجح الحلول لمعالجة مشكلة البطالة هو أن يتحول الاقتصاد المصرى تدريجياً إلى أيدى المصريين[٢١٢] ومن هنا كانت دعوته لتشجيع الرأسمالية الوطنية.

ومن ناحية أخرى أدى نشوب الحرب العالمية الثانية إلى تعذر استيراد الكثير من المواد الخام، مما أدى بدوره إلى توقف الكثير من المصانع عن العمل، ونجم عن ذلك تعطل الآلاف من العمال، وكانت هذه المشكلة مثار اهتمام العديد من نواب البرلمان، حيث قدَّموا عدة أسئلة لوزير الشئون الاجتماعية محمد حافظ رمضان، مُطالبين باتخاذ كافة الوسائل من قبل الوزارة للتخفيف من وقع الأزمة الاقتصادية التى يمر بها العمال[٢١٣].

كما تبنى نواب البرلمان بعض القضايا الأخرى الخاصة بالعمال، ومنها على سبيل المثال قضية الظلم الذى تعرض له عمال العنابر فى بولاق إبان انتخابات ١٩٣١، حيث ظل المئات من عمال العنابر والترسانة عاطلين لمدة خمس سنوات، ولم يتم إعادتهم للعمل إلا فى عهد وزارة محمد توفيق نسيم الثالثة (١٤نوفمبر ١٩٣٤– ٣٠ يناير ١٩٣٦)، مع تخفيض أجورهم بنسبة ٣٠%، ولذا كانت المطالبة بتعويض العمال وإعادة المبالغ التى تمَّ استقطاعها[٢١٤].

---

[٢١١] مجلس النواب، الهيئة النيابية السادسة، الانعقاد الأول، المجلد الأول، الجلسة العاشرة فى ٨ يوليو ١٩٣٦، ص ٢٧٤.

[٢١٢] المصدر نفسه، ص ٢٧٥.

[٢١٣] المصدر نفسه، الهيئة النيابية السابعة، الانعقاد الثالث، المجلد الثالث، الجلسة ٧٥ فى ٧ أغسطس ١٩٤٠، ص ٢٦٩٧.

[٢١٤] المصدر نفسه، الهيئة النيابية السادسة، الانعقاد الأول، المجلد الأول، الجلسة ١٧ فى أول أغسطس ١٩٣٦، ص ٦١٣.

وحرص نواب البرلمان أيضا على تحسين الأحوال المعيشية للعمال، وخاصة فى فترة الحرب العالمية الثانية التى اتسمت بتدهور الأوضاع الاقتصادية الناتجة عن ظروف الحرب، وما ترتب على ذلك من نقصٍ حاد فى السلع الغذائية بسبب صعوبة الاستيراد وتموين جيوش الإمبراطورية البريطانية، إضافة إلى الزيادة المستمرة فى نفقات المعيشة اليومية، ومن هنا كانت مناشدة العديد من النواب للحكومة بالتدخل لدى أصحاب الأعمال لرفع أجور العمال بالقدر الذى يتناسب مع الأوضاع المعيشية التى تمر بها البلاد[٢١٥].

- **الموظفون:**

لم يغفل نواب البرلمان مراعاة البعد الاجتماعى فى مناقشة أوضاع إحدى شرائح المجتمع المصرى وهى شريحة الموظفين، ومثال ذلك ما حدث فى عام ١٩٣٦ عندما تقدَّم النائب نجيب إسكندر بمحاولة لحل مشاكل الموظفين جذرياً، وذلك عن طريق إقرار التشريعات المتعلقة بشئونهم الوظيفية، حيث قدَّم اقتراحاً بسن تشريع عام للموظفين تضمَّن ثلاثة عناصر رئيسية: **الأول** وضع قاعدة ثابتة للتوظيف والترقى والتأديب والنقل والعزل، **والثانى** استبعاد الاستثناءات، أما **العنصر الثالث** فقد تناول إلغاء مجلس التأديب وإنشاء محكمة عليا يكون من اختصاصها أيضاً النظر فى شكاوى الموظفين[٢١٦].

ومن هذا المنظور أيضاً، وفى رده على خطاب العرش لعام ١٩٤٤، تحدث النائب زهير صبرى عن قضية ترقيات الموظفين فى مصر، مُوضحاً أنها لا تخضع لمعايير مُحدَّدة، مُتطرقاً إلى أنّ كثيراً من حالات الترقية تحدث فيها تجاوزت كثيرة بسبب انتشار المحسوبيات، ومن هنا كانت رؤيته فى تقنين مسألة الترقى بحيث تخضع لقواعد ثابتة لا يمكن تجاوزها، وتعتمد على الكفاءة والمصلحة العامة فى المقام الأول[٢١٧].

---

[٢١٥] المصدر نفسه، الهئية النيابية السابعة، الانعقاد الرابع، المجلد الثانى، الجلسة ٥٩ فى ٧ يوليو ١٩٤١، ص ١٦٠٦.

[٢١٦] المصدر نفسه، الهيئة النيابية السادسة، الانعقاد الأول، المجلد الأول، ملحق الجلسة ١٤ فى ٢٨ يوليو ١٩٣٦، ص ٥١٩.

[٢١٧] المصدر نفسه، الهيئة النيابية الثامنة، الانعقاد الثالث، المجلد الاول، الجلسة الثامنة فى ١٢ يناير ١٩٤٤، ص ٣٦٨.

(ISSN: 2536 - 9555)

وفى واقع الأمر فإنَّ مسألة تعيين الموظفين وترقياتهم كانت تتسم فى كثير من الحالات بالمجاملات الصارخة، وهو ما كان يبدو واضحاً عند تغيير الوزارات سواء كانت وفدية أم من أحزاب الأقلية، وبالتالى فإنَّ الانتماءات السياسية كانت تلعب دوراً مؤثراً فيما يتعلق بأوضاع الموظفين، ومن ثمَّ فإنَّ ما طرحة زهير صبرى كان الغرض منه أن تكون هذه العملية بمنأى عن الأهواء الحزبية.

- **الأمن:**

تمثَّلت مناقشة نواب البرلمان لقضايا الأمن فى محاور عدة كان من أهمها رفع مستوى كفاءة النواحى الأمنية فى البلاد بصفة عامة، وفى هذا الإطار تحدث العديد من النواب عند دراستهم لميزانية وزارة الداخلية لعام ١٩٣٧، حيث أشاروا إلى أنَّ النقص فى معالجة النواحى الأمنية لا يعود لوزارة الداخلية، وإنَّما إلى عدم زيادة رجال البوليس بما يكفى لمواجهة القصور الأمنى، مُنتقدين فى هذا الصدد وزارة المالية لعدم موافقتها لما تطلبة وزارة الداخلية من زيادة مخصصاتها المالية لتوفير العدد المناسب من رجال الأمن، مُؤكدين أنَّ عددهم لا يكفى لصيانة الأمن فى البلاد، فضلاً عن كثرة الأعمال التى يُكلفون بها والتى تؤدى فى نهاية الأمر إلى تشتيت جهودهم وعدم تمكنهم من القيام بواجبهم على الوجه الأكمل[٢١٨].

وفى توجه آخر كانت رؤية بعض النواب ترى أنَّ زيادة قوات الأمن لا يُشترط أنَّ تؤدى إلى تقليل نسبة الجرائم، وكان تفسيرهم لذلك أنَّ غالبية الجرائم تقع فى فترات الليل بعيداً عن مراقبة رجال البوليس، ولذا كان تصورهم لعلاج هذا الخلل الأمنى عن طريق معرفة الدوافع الحقيقية لغالبية الجرائم وخاصة التى تُرتكب بدافع الانتقام، داعين الحكومة إلى تكوين لجان مصالحات فى جميع أنحاء البلاد، ومن ثمَّ القضاء على أسباب النزاعات قبل تفاقمها، إلى جانب تفعيل دور هذه اللجان بمنحها السُلطات القانونية والقضائية التى تُمكنها من أداء عملها، كما طالب النواب بأهمية تطوير القوانين الخاصة بالأمن العام بما يؤدى إلى توسيع دائرة الصلاحيات المُخوَّلة لرجال الأمن، مُوضحين أنَّ هذا الأمر لا يمكن تطبيقه

---

[٢١٨] المصدر نفسه، الهيئة النيابية السادسة، الانعقاد الثانى، المجلد الثانى، الجلسة ٣٣ فى ٢٥ مايو ١٩٣٧، ص ٥٦٩.

إلا من خلال قيام المختصين فى وزارة الداخلية بوضع التشريعات الأمنية استناداً إلى خبرتهم العملية فى هذا المجال[٢١٩].

وأرجع بعض النواب السبب فى الخلل الأمنى إلى عدم ملائمة توزيع رجال البوليس لطبيعة المناطق التى يتواجدون فيها، مُدلِّلين على ذلك بزيادة عددهم فى الأحياء الراقية التى يقطنها الأغنياء وكبار المسئولين فى الدولة، بينما فى المناطق الشعبية المزدحمة لا يتوافر بها مثل هذا الاهتمام الأمنى، مُحذرين من أنَّ هذا التباين هو ما يُؤدى إلى تزايد نسبة ارتكاب الجرائم فى هذه الأماكن ذات الكثافة السكانية المرتفعة[٢٢٠].

وتناول نواب البرلمان فى مناقشاتهم ما يتعلق بالنظام المتبع فى سجون مصر، مُؤكدين أنَّ هذا النظام أصبح قديماً لا يتلاءم مع روح العصر، ومثال ذلك لائحة السجون المصرية التى تجمع المسجونين فى مكان واحد على اختلاف أعمارهم وجرائمهم، وهو ما يؤدى إلى انتشار العدوى الاخلاقية بينهم، فيخرج السجين من السجن بأخلاق أسوأ مما كانت عليه قبل قضاء عقوبته؛ نظراً لما تعلمه ممن هم أكبر منه سناً وأكثر خبرة فى الإجرام، ولذا كانت المطالبة بوضع كل فئة من المجرمين بمعزل عن الفئة الأخرى، مع مراعاة التجانس فى السن ونوع الجريمة، كما طالب النواب بتغيير لائحة السجون المصرية لتتواكب مع تطورات العصر[٢٢١].

وتطرقت مناقشات نواب البرلمان للنواحى الأمنية للعديد من القضايا الأخرى، ومن بينهما على سبيل المثال مواجهة ظاهرة التسول والتشرد بين الأحداث، من أجل القضاء على أسباب الجريمة فى هذه السن المبكرة، وأهمية العمل على الحد من انتشار المخدرات لدورها المؤثر فى الإضرار بالمجتمع اقتصادياً واجتماعياً

---

[٢١٩] المصدر نفسه، الهيئة النيابية السابعة، الانعقاد الأول، المجلد الأول، الجلسة ١٥ فى ٨ يونيو ١٩٣٨، ص ص ٧٧٤– ٧٧٥.

[٢٢٠] المصدر نفسه، الانعقاد الثالث، المجلد الثانى، الجلسة ٣٨ فى ٢٦ مارس ١٩٤٠، ص١٢٢٦.

[٢٢١] المصدر نفسه، الانعقاد الأول، المجلد الأول، الجلسة ٢٨ فى ٢٨ يونيو ١٩٣٨، هى ٨٨٢.

(ISSN: 2536 - 9555)

وأمنياً، وبصفة عامة جاءت مناقشاتهم لكل ما يتعلق بجوانب المنظومة الأمنية لزيادة فعاليتها وعلاج أوجه القصور بها.

- **محاربة ظاهرة البغاء:**

حرص أعضاء البرلمانات المتعاقبة على تقديم المشروعات الخاصة بإلغاء البغاء(•)، ففى يوليو ١٩٣٦ قدَّم عضو الشيوخ الدكتور عبدالعزيز العجيزى مُقترحًا بمشروع قانون تناول ثلاثة مبادئ رئيسية وهى: إغلاق بيوت الدعارة، ومنع التهتك فى الشوارع، وفرض ضريبة على الشبان القادرين والمُحجمين عن الزواج، وأشار النائب فى مذكرته إلى أنَّ النهضة الحقيقية فى مصر يجب أن تعتمد على الأصول الإسلامية الصحيحة، مُبيناً مكانة مصر فى نظر العالم الإسلامى الذى يعتبرها عاصمة البلاد الإسلامية، واصفاً استمرار البغاء بالعار على دولة ينص دستورها على أنَّ الإسلام دينها الرسمى(٢٢٢).

واستمراراً للجهود المبذولة لإلغاء البغاء تدريجياً، قامت وزارة مصطفى النحاس الخامسة (٤ فبراير– ٢٦ مايو ١٩٤٢)، بإصدار أمر عسكرى بتاريخ ١١ أبريل ١٩٤٢، ونصَّت المادة الأولى منه على أن: "تغلق بيوت الدعارة فى جميع أنحاء البلاد ابتداءً من أول مايو ١٩٤٢ فيما عدا عواصم المحافظات والمديريات فيكون تحديد الميعاد فيها بقرار يصدر من المحافظين أو المديرين"(٢٢٣). وجاء الاستثناء

(•) فى أكتوبر ١٨٨٢ أصدرت نظارة الداخلية منشوراً عاماً يشتمل على تسعة بنود نظمت العلاقة بين البغايا والجهات الرسمية المُمثّلة فى الداخلية والصحة، ومن الواضح أنَّ هناك ثمة علاقة بين صدور هذا المنشور، ودخول نحو ١٣ ألف جندى إنجليزى إلى القاهرة فى سبتمبر من العام نفسه، ومن ثمَّ فقد تمَّ تقنين البغاء تسهيلاً لمتطلبات جنود الاحتلال البريطانى فى مصر، وبذلك يكون البغاء قد حصل على اعتراف رسمى من الدولة انظر: عماد هلال، البغايا فى مصر، دراسة تاريخية اجتماعية "١٨٣٤– ١٩٤٩"، العربى للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠١، ص٤١.

(٢٢٢) مجلس الشيوخ، ملاحق دور الانعقاد الثانى عشر، ملحق رقم ٧٧ لجلسة ٢١ أبريل ١٩٣٧، ص ص ١٣٥– ١٣٧.

(٢٢٣) مجلس النواب، الهيئة النيابية الثامنة، الانعقاد الأول، المجلد الأول، الجلسة ١٧ فى ٢٩يونيو ١٩٤٢، ص٦١٧.

فى الإلغاء الشامل للبغاء لأنه من الصعوبة تنفيذ القرار مرة واحدة، وبالتالى كان لابد من التدرج فى تنفيذ الإلغاء.

وحرصت وزارة النحاس على ذكر موضوع إلغاء البغاء فى خطاب العرش لبرلمان ١٩٤٢، حيث جاء فيه: "ومن دواعى الفخر والسرور أنَّ حكومتى قررت إلغاء البغاء، وهى جادة فى وضع ما يتبع ذلك من نُظم حرصًا على أخلاق الشعب وصحته، ومراعاة للآداب"[٢٢٤].

كما تكرر هذا الأمر فى عهد وزارة النحاس السادسة (٢٦ مايو ١٩٤٢– ٨ أكتوبر ١٩٤٤)، حيث جاء فى خطاء العرش: "وقد استجابت حكومتى لداعى الدين والكرامة باتخاذ خطوات حاسمة فى استكمال إلغاء البغاء، وإنشاء الملاجئ اللازمة لرعاية ضحاياه"[٢٢٥].

ولعلَّ ذكر كلمة "داعى الدين" فى أسباب المبررات الخاصة بإلغاء البغاء، تؤكد حقيقة الاتفاق الذى تمَّ بين رئيس الوزراء مصطفى النحاس من جهة، وبين حسن البنا مؤسس جماعة الإخوان المسلمين من جهة أخرى، حيث استجاب البنا لطلب النحاس بعدم خوض انتخابات ١٩٤٢، وكان ذلك فى مقابل تحقيق بعض المطالب لجماعته والتى وافق عليها النحاس، ومن ذلك الحصول على وعد من الحكومة باتخاذ قرارات حاسمة من شأنها حظر البغاء نهائيًا.

الخاتمة

وهكذا تعُد الحقبة التاريخية الممتدة بين عامى "١٩٣٦– ١٩٤٤" من أبرز فترات انعقاد البرلمان المصرى، حيث عاصرت انعقاد ثلاثة برلمانات مُتباينة، تأرجحت هويتها ما بين الانتماء لحزب الوفد من ناحية، وما بين الانتماء للأحزاب المؤتلفة وفى مقدمتها السعديين والأحرار الدستوريين من ناحية أخرى، وهو ما نتج عنه تنوعاً فى طريقة عرض ومعالجة العديد من القضايا التى ناقشها البرلمان.

---

[٢٢٤] مجلس الشيوخ، الانعقاد السابع عشر، الجلسة الافتتاحية فى ٣٠ مارس ١٩٤٢، ص١٤٩.

[٢٢٥] المصدر نفسه، الجلسة الافتتاحية فى ١٩ نوفمبر ١٩٤٢، ص٧.

(ISSN: 2536 - 9555)

وشهدت تلك الفترة إجراء ثلاث معارك انتخابية كان أبرزها انتخابات ١٩٣٨، والتى اتسمت بالتدخل الواضح من قبل رجال الإدارة بدعم من القصر والحكومة، فى محاولة لإسقاط حزب الوفد وإبعاده عن السيطرة على البرلمان، وهو ما نجحت فيه وزارة محمد محمود بكل وسائل الضغط والتزييف التى اتبعتها.

وفى داخل البرلمان تنوعت القضايا التى تناولها النواب فى معالجتهم لشئون الدولة المصرية، ففى مجال السياسة كان توقيع معاهدة ١٩٣٦ هو الحدث الأبرز الذى استحوذ على غالبية المناقشات خلال فترات انعقاد البرلمان بتوجهاته الحزبية المختلفة، فضلاً عن بعض القضايا السياسية الأخرى ومن بينهما القضية الفلسطينية، والوحدة العربية، والاهتمام بتدعيم وتطوير الجيش المصرى، وأثر الحرب العالمية فى الغارات على المدن المصرية.

وفى الميدان الاقتصادى شغلت شئون الزراعة وخاصة محصول القطن الاهتمام الأكبر فى مناقشات نواب البرلمان؛ نظراً لتاثير القطن فى اقتصاديات البلاد باعتباره المحصول النقدى الأول الذى تعتمد عليه ميزانية الدولة، كما تطرَّقت مناقشاتهم إلى جوانب اقتصادية أخرى كان من بينهما ما يرتبط بتطوير الصناعة المصرية، ومعالجة الأزمات التموينية التى نتجت عن تداعيات الحرب العالمية الثانية، وغير ذلك من شئون اقتصادية مُتعدِّدة.

ولم يغفل نواب البرلمان أهمية التعرض لقضايا مصر الاجتماعية، وفى مقدمتها الاهتمام بجوانب المنظومة التعليمية فى مصر، باعتبار أنَّ التعليم هو أساس التقدم لأى أمة، كما تعرَّضوا لغالبية ما يرتبط بالشئون الصحية، وفى مجال حقوق العمال نجح برلمان الوفد عام ١٩٤٢ فى إصدار سلسلة من التشريعات العمالية حفظت للعمال حقوقهم فى مواجهة أصحاب رأس المال، إلى جانب العديد من القضايا الاجتماعية الأخرى.

وبصفة عام فإن المناقشات التى شهدها البرلمان المصرى بداية من عام ١٩٣٦ وحتى عام ١٩٤٤، تأثرت فى غالبيتها بالتوجهات الحزبية للقوى السياسية المُسيطرة على مجلسى النواب والشيوخ، حيث ارتبطت القضايا التى تمَّ طرحها بالبرامج الانتخابية للأحزاب، وبالظروف السياسية التى مرت بها مصر خاصة فى فترة الحرب العالمية الثانية، وبقدرة القوى الحزبية على مواجهة تدخلات السياسة البريطانية فى الشئون الداخلية لمصر فى مختلف المجالات.

المصادر والمراجع

- **أولاً**: **الوثائق الأجنبية غير المنشورة**:-

- وثائق وزارة الخارجية البريطانية: Forejgn Office
- F.O. 407, Futher correspondence Respecting the Affairs of Egypt and sudan. Files, 219, 221, 224.

- **ثانياً**: **الوثائق العربية المنشورة**:-

- مضابط مجلس النواب "١٩٣٦– ١٩٤٤".
- مضابط مجلس الشيوخ "١٩٣٦– ١٩٤٤".

- **ثالثاً**: **المصادر العربية المنشورة**:-

- **كرم، فؤاد**، النظارات والوزارات المصرية، ج١، ط٢، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٤.
- **صبحى، محمد خليل**، تاريخ الحياة النيابية فى مصر من عهد ساكن الجنان محمد على باشا، ج٦، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٤٧.

- **رابعاً**: **المذكرات**:-

- **محمد حسين هيكل**، مذكرات فى السياسة المصرية، ج١، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٠.

- **خامساً**: **الدوريات**:-

- **الاتحاد**: ١٩٣٦، ١٩٣٨.
- **الأهرام**: ١٩٣٦، ١٩٣٨، ١٩٤١، ١٩٤٢.
- **البلاغ**: ١٩٣٦.
- **الجهاد**: ١٩٣٥، ١٩٣٦.
- **الدستور**: ١٩٣٨.
- **المصرى**: ١٩٣٨، ١٩٤٢.

(ISSN: 2536 - 9555)

- **المقطم:** ١٩٣٧، ١٩٣٨.
- **المصور:** ١٩٣٦.
- **الوفد المصرى:** ١٩٣٨، ١٩٤٢.
- **الوقائع المصرية:** ١٩٣٦، ١٩٣٨.
- **روز اليوسف:** ١٩٣٦.
- **كوكب الشرق:** ١٩٣٥، ١٩٣٦.
- **مصر:** ١٩٣٨.

- **سادساً: الرسائل العلمية**:-

- **حلمى عبدالعال شلبى:** الحياة البرلمانية فى مصر "١٩٣٦– ١٩٥٢"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٢.
- **ماجدة السيد يوسف:** البرلمان وسياسة مصر الخارجية "١٩٢٤– ١٩٥٢"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنصورة، ١٩٩٤.

- **سابعاً: المراجع العربية**:-

- **أحمد زكريا الشلق،** حزب الأحرار الدستوريين "١٩٢٢– ١٩٥٣"، ط١، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢.
- **رؤوف عباس حامد:** الحركة العمالية فى مصر "١٨٩٩– ١٩٥٢"، ط ٢، دار الكتاب العربى للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٨.
- **رؤوف عباس حامد وآخرون:** الأحزاب المصرية "١٩٢٢– ١٩٥٣"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ١٩٩٥.
- **زكريا سليمان بيومى:** الإخوان المسلمون والجماعات الإسلامية فى الحياة السياسية المصرية "١٩٢٨– ١٩٤٨"، ط٢، مكتبة وهبه، القاهرة، ١٩٩١.
- **سامى أبو النور:** دور القصر فى الحياة السياسية فى مصر "١٩٣٧– ١٩٥٣"، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٨٨.

- **سليمان محمد النخيلى:** تاريخ الحركة العمالية فى مصر، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٣.
- **طارق البشرى:** المسلمون والأقباط فى إطار الجماعة الوطنية، ط٤، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٤.
- **عاصم محروس عبدالمطلب:** القطن فى العلاقات المصرية البريطانية من واقع الهيئة النيابية السابعة "١٩٣٨– ١٩٤٢"، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٣.
- **عبدالرحمن الرافعى:** فى أعقاب الثورة المصرية "١٩١٩"، ج٣، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٩.
- **عبدالعظيم رمضان:** الجيش المصرى فى السياسة "١٨٣٢– ١٩٣٦"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٧.
- ـــــــ: تاريخ أوربا والعالم فى العصر الحديث، ج٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٧.
- ـــــــ: تطور الحركة الوطنية فى مصر "١٩٣٩– ١٩٤٥"، ج٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩.
- **عبدالعليم خلاف:** الهيئة السعدية "حزب السعديين ١٩٣٨– ١٩٥٣"، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ١٩٩٩.
- **عبدالوهاب بكر:** الوجود البريطانى فى الجيش المصرى "١٩٣٦– ١٩٤٧"، ط١، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢.
- **على شلبى:** مصر الفتاة ودورها فى السياسة المصرية "١٩٣٣– ١٩٤١"، ط١، دار الكتاب الجامعى، القاهرة، ١٩٨٢.
- **عماد هلال:** البغايا فى مصر، دراسة تاريخية اجتماعية "١٨٣٤– ١٩٤٩"، العربى للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠١.

(ISSN: 2536 - 9555)

- **لطيفة محمد سالم:** مصر فى الحرب العالمية الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٤.
- **محمد جمال الدين المسدى وآخران:** مصر فى الحرب العالمية الثانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٧٧.
- **محمد السعيد إدريس:** حزب الوفد والطبقة العاملة "١٩٢٤– ١٩٥٢"، ط١، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٨٩.
- **محمد صابر عرب:** حادث ٤ فبراير والحياة السياسية المصرية، ط١، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٥.
- **محمد فريد حشيش:** حزب الوفد "١٩٣٦– ١٩٥٢"، ج٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩.
- **مصطفى بكرى:** المعارف الرئيسية فى التسويق الزراعى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٧.
- **نبيه بيومى عبدالله:** تطور فكرة القومية العربية فى مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٤.
- ـــــــ: قضايا عربية فى البرلمان المصرى "١٩٢٤– ١٩٥٨"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٦.
- **يونان لبيب رزق:** تاريخ الوزارات المصرية "١٨٧٨– ١٩٥٣"، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩.

- **ثامناً: المراجع الأجنبية**:-

- Royal instatute of international A ffairss, Great Britain and Egypt, 1914– 1951, Londan, 1957.